الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مسار التسوية الأممي لحل قضية الصحراء الغربية في ظل قيادة البوليساريو

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية

من إعداد الطالب :

- عبدالرحمان عبدالله الناجم

إشراف الدكتور:

د.حشود نور الدين

لجنة المناقشة

1/. أ. بارا سمير ..... رئيسا

2 / أ. خميس محمد .....مناقشا

3/أ. حشود نورالدين .....مشرفا

الموسم الجامعي :2016/ 2017

بسم الله الرحمان الرحيم

قال الله تعالى:

((اقرأ باسمِ ربِّكَ الَّذي خلَق (1) خلَقَ الإنسانَ من علَق (2) اقرأ وربُّكَ الأكرم (3) الَّذي علَّمَ بالقلَم (4) علَّم الإنسانَ ما لم يعلم))

شكر وتقدير . .

الحمد الله عزا وجل الذي أسبق علي نعمه ظاهرا وباطنا ووفقني في إتمام هذه المذكرة

أتوجه بخالص الشكر والتقدير

إلى أستاذي و مؤطري الدكتور : حشود نور الدين

الذي لم يدخر جهدا لتوجيهي أثناء القيام بهذا العمل

وإلى كافة الأساتذة وإدارة

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة ورقلة

على ما قدموه لنا طيلة فترة الدراسة.

كما أتقدم بالشكر الى كل المسؤلين في الحكومة الصحراوية الذين لم يبخلو علي بأي معلومة أثناء جمع المعلومات وتوجيهاتهم دون تمييز.

وإلى كل الزملاء في الدراسة .

الأهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى روح كل شهيد ضحى بحياته وشبابه لأجل أن يحى الوطن ، و إلى من تعجز كلماتي وإحساني أن يرد لهما الجميل وحلما أن يرياني أخطوا خطوات النجاح رغم الكل المصاعب إلى الذين لن أوفيهم حقوقهم مهما قلت فيهم "جدي معلمي وجدتي قوة العائلة وأمي جنة الحنان وأبي فخري في الحياة وعزتي ."و إلى كل أفراد عائلتي صغارا و كبارا ،الى الذين تحملو معي البعد عن الوطن لإكمال مشواري الدراسي ،وإلى جميع أصدقائي وزملائي الذين تركوا بصماتهم في حياتي والى الذين عشت معهم هموم الحياة في الغربة ، وإلى جميع من جمعني بهم قسم واحد ومدرج واحد ، والى كل أستاذتي الذين تعلمت منهم الإسرار في العمل وعلى دعهم لي ولشعبي ، إلى جميع من ربطتني بهم مودة.

وكل مناضل صحراوي عاش فيه وطنه ،قبل أن يعيش فيه .

عبد الرحمان عبد الله الناجم

خطة البحث

"مسار التسوية الأممي لحل قضية الصحراء الغربية في ظل قيادة البوليساريو"

مقدمة

الفصل الاول : لمحة تاريخية عن الصحراء الغربية

المبـــحث الأول : دراسة جيوبوليتيكية حول النزاع في الصحراء الغربية

المطلب الأول : الأهمية الجغرافية لإقليم الصحراء الغربية

المطلب الثاني: خلفية تاريخية عن أقليم الصحراء الغربية

المبحث الثاني : الصحراء الغربية بعد خروج المستعمر الإسباني

المطلب الاول : تأسيس جبهة البوليساريو

المطلب الثاني : بداية المواجهة السياسية والعسكرية بين جبهة البوليساريو والنظام المغربي

المبحث الثالث : أطراف النزاع في الصحراء الغربية

المطلب الاول : أطراف النزاع المباشرة

المطلب الثاني : الأأطراف الملاحظة

الفصل الثاني : التسوية الاممية لحل قضية الصحراء الغربية

المبحث الاول : دور هيئة الامم المتحدة في حل النزاع في الصحراء الغربية

المطلب الاول : الوضعية القانونية لقضية الصحراء الغربية

المطلب الثاني: مقترحات لحل النزاع في الصحراء الغربية

المبحث الثاني : دور الدول الافريقية و العربية في حل قضية الصحراء الغربية

المطلب الاول : موقف الدول الافريقية الوحدة الافريقية (الاتحاد الافريقي)

المطلب الثاني: موقف الدول العربية

المبحث الثالث : نظرة الدول الكبرى للنزاع في الصحراء الغربية

المطلب الاول : موقف فرنسا والولايات المتحدة الامريكية

المطلب الثاني: موقف روسيا والصين

الفصل الثالث : دور قيادة البوليساريو في حل القضية الصحراوية

المبحث الاول : السياسة الداخلية والخارجية لجبهة البوليساريو

المطلب الاول : قيادة جبهة البوليساريو

المطلب الثاني : السياسة الداخلية لجبهة البوليساريو :

المطلب الثالث :السياسية الخارجية لجبهة البوليساريو :

المبحث الثاني: أزمة الكركرات ومستقبل القضية الصحراوية

المطلب الاول : أزمة الكركرات

المطلب الثاني : سيناريو الرجوع الى الحرب

المطلب الثالث : سيناريو الحل السلمي للقضية الصحراوية

الخاتمة

قائمة الملاحق

قائمة المراجع

الفهرس

مقدمة

شهد المغرب العربي خلال فترة ما بين الحربين العالميتين ، الأولى والثانية ، تكالب الدول الاستعمارية على المنطقة ، كما شهد أيضاً نمواً واضحاً لعمليات النضال والكفاح لشعوب هذه المنطقة؛ بهدف الحصول على استقلالها، ولقد تطور الكفاح وتزايد مع تنامي الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، ونمو الفكر السياسي وتبلور المصالح الوطنية. وعلى الرغم من أن المغرب العربي قد بدأ مرحلة كفاحه بصورة مفككة ، إلا أنه مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، كان هناك تعاون عربي وتكاتف ، بهدف تحقيق الاستقلال الكامل لكافة الدول العربية .

ولقد أدى اكتشاف المواد ذات الأهمية الاقتصادية في إقليم الصحراء الغربية إلى زيادة حدة النزاع بين الدول الاستعمارية ، إلا أنه من خلال عدة اتفاقيات استعمارية ، تمكنت إسبانيا من فرض سيطرتها الكاملة على إقليم الصحراء الغربية ، ولكن بعد استقلال دول المغرب العربي، تحول الصراع الاستعماري على الصحراء الغربية ليكون بين دول إقليمية أخرى هي المغرب وموريتانيا ، وأيضاً شعب الصحراء.

فبعد أن كانت الصحراء الغربية مستعمرة إسبانية منذ العقد الأول من القرن العشرين وحتى عام 1975، حيث تم تخلي عنها بموجب الاتفاق الثلاثي بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا عام 1975، إلا أنه مع هذا الاتفاق وضح وجود قوى أخرى تطالب باستقلال الإقليم، وهي جبهة البوليساريو التي أعلنت في 27 فبراير 1976عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية .

زادت الأهمية الجيوبولوتيكية لإقليم الصحراء الغربية ، وخاصتا بعد اكتشاف المواد الأولية به ، ولذلك بعد أن كانت الصحراء الغربية في الماضي هامشية الأهمية من الجانب الاقتصادي ، بدأ التنافس الإقليمي عليها، والذي وصل في إحدى مراحله إلى صراع مسلح.

كما أن البعد الإستراتيجي، والذي يتمثل في أهمية موقع الصحراء الغربية الحاكم لجنوب المغرب والجزائر ولشمال وغرب موريتانيا ، وكذلك طول سواحلها على المحيط الأطلسي، مما زاد من حدة التنافس على الصحراء الغربية ، خاصة وأنها تمثل لكل من الأطراف مجالاً حيوياً يدعم العمق الإستراتيجي لها .ولقد بدأت المواجهات العسكرية بين أطراف النزاع مع مغادرة القوات الأسبانية للصحراء الغربية في 26 فبراير 1976، حيث تحولت مشكلة الصحراء الغربية إلى واحدة من أدق وأخطر وأعقد المشكلات التي تهدد دول المغرب العربي كله، ودخلت أطراف إقليمية أخرى إلى دائرة النزاع، تريد أن تجد لها دوراً في المنطقة، ومع فشل احتواء النزاع عربياً وإفريقياً، تحول إلى الأمم المتحدة التي ما زالت تعمل على إيجاد أسلوب مناسب توافق عليه كافة الأطراف لإنهاء مشكلة الصحراء الغربية.

إن عوامل الشد والجذب ، وتضادّ المصالح للأطراف المعنية، جعلت المشكلة تدور في حلقة مفرغة. فمنذ السبعينيات ، والقرارات الدولية ، تدعو إلى حسم المشكلة عن طريق الاستفتاء ، تحت إشراف الأمم المتحدة. ومنذ ذلك التاريخ، لم تنجح الأمم المتحدة والمساعي الدولية والإقليمية الأخرى، مما خلق لدى الشعب الصحراوي الممل من الدور الأممي في الصحراء الغربية خاصتا بعد فشل بعثة الامم المتحدة في الصحراء الغربية ، بإحتواء بعد الخروقات المغربية لإتفاقية وقف إطلاق النار بين الطرفين ، والقرارت السنوية لمجلس الامن التي لم تعطي بصيص امل في حل سلمي خاصتا بعد توقف المفاوضات بين هما.

من خلال هذا التقديم نتسأل :

ة

الإشكاليـــــــة الرئسية:

❖ **ما مدى تأثير مواقف جبهة البوليساريو على مسار التسوية الأممي في الصحراء الغربية ؟**

و هذه الإشكالية تتجزأ و تنطوي عنها التساؤلات التالية :

- ✓ ماهي جذور النزاع في الصحراء الغربية ؟
- ✓ ماهي ابرز الجهود الدولية لحل نزاع الصحراء الغربية ؟
- ✓ هل الجهود الدولية المقترحة لحل نزاع الصحراء الغربية تخدم الشعب الصحراوي؟
- ✓ هل تستمر جبهة البوليساريو في مسار التسوية الأممي بعد التجديد في قيادتها ؟

عنوان الدراسة :

مسار التسوية الأممي لحل قضية الصحراء الغربية في ظل قيادة البوليساريو الجديدة – إبراهيم غالي -

وستعتمد الدراسة على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى :المقترحات الدولية التي قدمتها الامم المتحدة لحل النزاع الصحراء الغربية، لاتخدم المصالح العامة لشعب الصحراوي.

الفرضية الثانية : بعد التجديد في قيادة البوليساريو وإتباعها نهج مختلف عن السابق، يستحيل الاستمرار في مسارالتسوية الأممي .

الفرضيةالثالثة : نوع الجهود الدولية المبذولة من طرف المجتمع الدولي لتسوية النزاع في الصحراء الغربية لا تعبر عن خطورته.

مبرارات اختيار الموضوع:

الأسباب الشخصية :

الأسباب الشخصية التي دفعتني للقيام بهذا الموضوع هي:

- هي التعريف بطبيعة نزاع الصحراء الغربية وما يعانيه الشعب الصحراوي منذ أكثرمن41 سنة.

- لفت إنتباه المجتمع الدولي لقضية أضحت من القضايا المنسية على الرغم من خطورتها ،إضافة إلى ما يعانيه الشعب الصحراوي في مخيمات اللاجئين في تيندوف من إطالة أمد النزاع ،و التعنت المغربي وعدم رضوخه للشرعية الدولية ،من خلال عرقلة مسارات التسوية ورفض استفتاء يضمن احقية ممارسة الشعب الصحراوي في تقرير مصيره .

ويتقوى هذا الحكم خصوصا و أنني من ابناء المنطقة أعيش آلامها و أمالها وأتأثر بتطوراتها سلبا و إيجابا.

الأسباب الموضوعية :

- تقديم دراسة أكاديمية وموضوعية ومنهجية حول الموضوع وذلك بتقديم حقائق للاستفادة من هذا البحث كمرجع يُلحق بمكتبة الباحث الأكاديمي، وذلك لافتقار المكتبة الجامعية إلي مواضيع من هذا النوع نظرا لحساسية الموضوع وآنيته.

- الحاجة الماسة للدولة الصحراوية للبحوث العلمية و الميدانية التي تعتمد علي المنهجية والموضوعية وللإلمام بالحقائق والاستفادة منها كمادة تاريخية.

الاطارالنظري للدراسة:

ستبحث هذه الدراسة مجموعة من النظريات المفسرة للموضوع المبحوث ، من بين هذه النظريات :

- نظرية الردع : أي يتم أستخدام القوة المسلحة من أجل إكراه الخصم وإجباره على التراجع عن موقفه ،وعدم التنازل لمطلب الخصم مهما كان حجم التهديدات التي يشكلها ، ويعتمد هذا الأسلوب على قدرة الدولة على تحمل الخسائر وإقاع العقاب الجسيم على الخصم . وهي النظرية التي تبنتها جبهة البوليساريو في حربها ضد القوى الاستعمارية .

- نظرية المساومة : وتقدم هذه النظرية أسلوبا وهو التفاوض أساسا للموقف، والاصل أن المفاوضة معناها الاستعداد للتنازل عن بعض المواقف المبدئية ،مقابل تنازل الخصم عن بعض مطالبه ،فهي إذا حلول وسطى ،أو عملية توفيقية ، وهذا في الواقع أساس التفاوض ،حيث يبدأ المفاوض بموقف متشدد ثم يتنازل تدريجيا حتى يصل الى أدنى الحدود التي لايستطيع التنازل عنها .من خلال هذه النظرية حاول المجتمع الدولي معالجة قضية الصحراء الغربية بتركيز على الجانب التفاوضي .

نظرية الألعاب : المعادلة الصفرية وإدراة النزاعات :هي نظرية تقدم تفسريا وأسلوبا يمكن لصانع القرار إنتهاجه فى الحالات التي تكون مصالحه الحيوية أو وجوده ذاته يتوقف على خسارة الطرف الاخر . أو وجود "أ" يتوقف على "ب" .وهي محاولا أطراف النزاع إتباعها في بداية المواجهة بينهم[1] .

[1] محمد بوعيشة ، مدخل الى إدارة النزاعات الدولية ، دار القصبة للنشر ،الجزائر ،2008،ص86.

مناهــج الدراســة

لقد اعتمدت في دراستي على مناهج عدة منها:

المنهج التاريخي الذي يهدف للحصول على الأحداث التاريخية التي عرفتها المنطقة في الفترات الزمنية الماضية .

المنهج الوصفي : وهذا لتقديم واقع القضية وتفسير وتحليل النزاع القائم .

المنهج الاستقرائي : ويعرف بكونه " الاستدلال التصاعدي الذي ينطلق فيه الباحث في دراسته لظاهرة معينة من جزئياتها اوصولا إلى كلياتها " فالانطلاق من هذه الدراسة ، كانت دراسة متغير المعضلة الصحراوية من اجل الاوصول إلى فهم اكبر لدور التسوية الاممية ،اتجاه القضية الصحراوية وباقي المتغيرات المؤثرة عليها، بما فيها تلك التي ترتبط بقضية الصحراء الغربية بطريقة أو بأخرى .

منهج دراسة حالة : لان هذا المنهج يساعد في توصيف الحال بين الاطراف منذ1991.

تقنية المقابلة: وذلك بمقابلة مسؤولين صحراويين قصد معرفة آرائهم ومعرفة اتجاه النزاع، وكذلك للتقرب أكثر من الموضوع وللحصول على معلومات أدق.

.

مجالات الدراسة :

المجال الزماني: 1975 الى 2017

المجال المكاني : الصحراء الغربية

المجال الموضوعي : الدور الاممي في حل نزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو

أهــداف الدراســة

تهدف الدراسة إلى ابراز المحطات التاريخية التي شهدتها القضية الصحراوية ،وكذا التعريف بالدور الذي تلعبه منظمة الأمم المتحدة والدول الافريقية والدول العظمى في إدارة أعقد النزاعات على الساحة الدولية والإفريقية ، بإعتبارها أخر مستعمرة إفريقية ، وما مدى تأثير القرارات الصادرة عن هذه المنظمات على مواقف الطرفين ، كما نسعى من خلال هذه الدراسة الوقوف على الدور الذي تلعبه جبهة البوليساريو بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي ،في مسار التسوية الأممي ومدى تعاونها و إحترامها لبنود أتفاق وقف أطلاق النار الموقع بين الطرفين1991 .

صعوبات الدراسة :

صادفتني عند القيام بإجراء البحث عدة صعوبات وعراقيل عديدة منها:

- بعد المسافة بين مكان إجراء البحث مخيمات اللاجئين الصحراويين والأراضي المحررة و مكان الدراسة في الجزائر (جامعة ورقلة) بإعتبار البحث يتطلب إجراء مقابلات و جمع المصادر والوثائق النادرة من الصعب الحصول عليها و أنا في مكان الدراسة.
- قلة المصادر والمراجع حول الموضوع.
- صعوبة تحديد سمات السياسة الجديدة للامين العام لجبهة البوليساريو السيد إبراهيم غالي ، وموقفه من مسارالتسوية الأممي .

دراسة نقدية للمراجع والمصادر:

فما يخص هذا الموضع لم أكن الباحث الاول الذي تطرق لهذا الموضوع ، في ما يخص شقه الاول وهو مسار التسوية الأممي في الصحراء الغربية ، إذ يوجد عدة مراجع عربية وأجنبية . أما الشق الثاني وهو دور جبهة البوليساريو في مسار التسوية الـأممي ، فهي الدراسة الاولى من نوعها في الموضوع حسب إطلاعي على الموضوع كباحث ومواطن معني بالنزاع.

في ما يخص المراجع التي تطرقة للموضوع نجد منها :

* **نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو، للأستاذ طاهر مسعود**. عالج فيه الموضوع بصفة موسعة شملت البداية الاولى للشعب الصحراوي الى غاية إتفاقية مدريد وبداية مرحلة جديدة وخروج أسبانية ودخول المغرب وموريتانية ،ليتطرق بعدها لمرحلة وقف أطلاق النار ، والدخول في المقترحات الاممية لتسوية النزاع.

* **نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية : حقوق الانسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير ،لدكتور مسعود شعنان .** كان الطرح فيه معمق للموضع ليشمل حقوق الانسان ، بعد أن تطرق لمسار التسوية الاممي لغاية مشروع الحكم الذاتي الموسع ،بالاضافة الى المواقف الدولية.

* **الصحراء الغربية :الطريق القانوني والسياسي الطويل إلى -مخطط بيكر الثاني- للباحث الاسباني كارلوس رويت مقيل ، طرجمه الكاتب مصطفى الكتاب .** في هذه الدراسة قسم الباحث الصراع بين السياسي والقانوني وأعطي تصورات حول حل النزاع سياسيا بعد حله قانونيا من قبل محكمة العدل الدولية والجمعية العامة للامم المتحدة

تقسم الدراسة :

ستبحث هذه الدراسة موضوع **" مسار التسوية الأممي لقضية الصحراء الغربية في ظل قيادة البوليساريو الجديدة – إبراهيم غالي -" .**

يتطرق الفصل الاول الى عرض **لمحة تاريخية عن الصحراء الغربية** من حيث الاهمية التاريخية للصحراء الغربية وثم الاهمية الجغرافية بعدها نتحدث عن التركيبة الاجتماعية لسكان الصحراء الغربية .

أما الفصل الثاني سوف يبحث في **الدور الاممي لتسوية النزاع في الصحراء الغربية ،** إنطلاقا من دورهيئة الامم المتحدة بداية من الراي الإستشاري الذي قدمته محكمة العدل الدولية الى غاية المقترحات المطروحة لتسوية النزاع في الصحراء الغربية ،لنعرض بعد ذلك الدول الافريقية والعربية في تسوية النزاع ختاما بمواقف الدول الكبرى من النزاع في الصحراء الغربية.

واخيرا الفصل الثالث الذي يدرس **دور قيادة جبهة البوليساريو لتسوية النزاع في الصحراء الغربية** ،وفيه نقدم زعماء البوليساريو منذ التأسيس الى اليوم ،ثم نعرض السياسة الداخلية والخارجية لجبهة البوليساريو نهايتا عند أزمة الكركرات وما قد ينتج عنها من سيناريوهات ممكنة .

الفصل الاول : لمحة تاريخية عن الصحراء الغربية

المبـــحث الأول : دراسة جيوبوليتيكية حول النزاع في الصحراء الغربية

المطلب الأول : الأهمية الجغرافية لإقليم الصحراء الغربية

المطلب الثاني: خلفية تاريخية عن أقليم الصحراء الغربية

المبحث الثاني : الصحراء الغربية بعد خروج المستعمر الأسباني

المطلب الاول : تأسيس جبهة البوليساريو

المطلب الثاني : بداية المواجهة السياسية والعسكرية بين جبهة البوليساريو والنظام المغربي

المبحث الثالث : أطراف النزاع في الصحراء الغربية

المطلب الاول : أطراف النزاع الرئيسية أو المباشرة

المطلب الثاني : أطراف النزاع غير المباشرة

تمـهيد

لقد شكلت الصحراء الغربية منذ أن تحددت معالمها الجيولوجية والسكانية على ما هي عليه لغزا بالنسبة لغير أبنائها ، وكانت بذلك عنصر إغراء وهاجس خوف للطامعين ، ففضلا عما أتاحته هذه المنطقة من إمكانيات للتبادل التجاري ، مثلته تجارة القوافل والتجارة الأطلسية على الشواطئ الصحراوية ـ فقد كانت مصدرا للمفاجآت السياسية ، وإذا كانت جدلية الخوف والإغراء نتيجة لذلك قد طبعت علاقات الصحراويين بالسلطة المغربية والنظم القريبة منهم ، فإن العلاقة السياسية للصحراويين والنظام الملكي المغربي، كان يطبعها طابع المجاملة بين سكان الصحراء الغربية والملك المغربي وليست علاقة خضوع أو هيمنة .

فمن المخزون البشري لهذه الصحراء أتى الفاتح الإسلامي **طارق بن زياد** من الشاطئ المغربي ليطيح بالحكم السائد ويقيم على أنقاضه نظاما إسلاميا في شبه الجزيرة الأيبيرية ، ومن هذه الصحراء أتى القائد المرابطي **يوسف بن تاشفين** لينقذ سلطة **المعتمد بن عباد**. لذلك فليس غريبا أن ينظر الإسبان إلى حدودهم الجنوبية بما فيها الشواطئ الصحراوية الغربية المقابلة لجزر الكناري بتوجس دائم عكسه منذ اللحظة الأولى استعادة الحكم المسيحي في شبه الجزيرة الأيبيرية ، العمل -وفقا لوصية ملكتهم **إيزابيلا الكاثوليكية** - على الاحتفاظ بموطئ قدم على الشواطئ العربية درءا لأي خطر محتمل.

ظلت الصحراء إذن بفعل عواملها الذاتية منطقة عصية عجز الجيران عن إخضاعها وإن استطاعوا أن ينشئوا معها علاقات تبادل حميمة حينا وعنيفة أحيانا أخرى حسب تقلبات الطقس السياسي وطبيعة العلاقة مع قبائلها . إذن فالسؤال المطروح هو ما هي المراحل التاريخية والسياسية التي مرت بها القضية الصحراوية منذ القدم حتى دخول طرفي النزاع المغرب وجبهة البوليساريو في مفاوضات سنة1991 بعد توقيف إطلاق النار بينهما.

المبـــحث الأول : دراسة جيوبوليتيكية حول النزاع في الصحراء الغربية

يعتبر الشعب الصحراوي من بين الشعوب العربية ،التي عرفت النظام القبائلي حيث ينقسم الى عدة قبائل مختلفة في الاصول والنسب ،وهذا الشعب خليط بين العرب المهاجرين من شبه الجزيرة العربية و من اليمن، وبين البربر السكان المحليين للمنطقة ، ليتسع هذا الخليط ليضم أصحاب البشرة السوداء أو الزنوج النازحين من مالي وجنوب موريتانيا ، بإعتبارها دولة من دول الجيران وكان يحكم هذه المنطقة مجموعة من الشيوخ يسمون "بآيت أربعين" ،وهم بمثابة السلطة التشريعية والتنفيذية في نفس الوقت ،قبل أن يدخل المستعمر الاسباني لصحراء الغربية ويفرض نظام إجتماعي جديد عليهم ، ليؤسس مجموعة "الاعيان" تضم كبار شيوخ القبائل الصحراوية ،وهم في الحقيقة عبارة عن بدو لم يعرفوا الاستقرار في مكان محدد بل كانوا يرتحلون باستمرار بحثا عن الامطار ومناطق صالحة لرعي ماشيتهم ، وكانت تربطهم علاقات مجاملة ونسب مع سكان جنوب الصحراء الكبرى على الرغم من تحفظ بعد القبائل من الاختلاط في النسب أو المصاهرة .

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية لإقليم الصحراء الغربية

الصحراء الغربية هي الجزء الغربي المطل على المحيط الأطلسي من الصحراء العربية الكبرى الممتدة من وادي النيل في مصر شرقا مرورا بليبيا وجنوب تونس والجزائر وموريتانيا من الجنوب والجنوب الشرقي في الصحراء الغربية.

المساحة الإجمالية للصحراء الغربية تبلغ 266000 كم^2 . [1]

تضم الصحراء الغربية إقليمي الساقية الحمراء ووادي الذهب، فالأول مساحته 82000كم^2 سمي نسبة لنهر صغير موسمي يسمى بالساقية يمتد على طول 450كم ، والأرض التي تجري فيها الساقية تميل إلى الحمرة لكثرة مادة الحديد في تربتها، ولذلك سمي بالساقية الحمراء وهو يقع في الشمال من الصحراء الغربية، يحده شمالا إقليم طرفاية الواقع ضمن حدود المملكة المغربية، ومن الشرق الجزائر وموريتانيا، ومن الجنوب وادي الذهب، وأما الجهة الغربية منه فنجد شاطئ المحيط الأطلسي، فهو إذن يمتد من أقصى الطرف الشمالي من حدود الإقليم ينحدر من ساحل الأطلسي حتى شمال رأس بوجدور بمساحة تبلغ 82 ألف كلم مربع وعاصمته مدينة" العيون"، كما يضم هذا الإقليم مدينة" السمارة "ذات البعد الروحي للصحراويين.[2]

[1] محمد عصمت بكر، الشعب الصحراوي قصة كفاح ، نينوي :للدراسات والنشر والتوزيع ، سوريا ،2004 ، ص03.

[2] . مصطف الكتاب ، محمد بادي، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة-وقوة الحق، دار المختار ، سوريا ، 1998، ص09.

ويعد الإقليم من أروع الأقاليم الصحراوية خاصة في موسم الأمطار وجريان الماء في الساقية وكذلك نمو النباتات والمحاصيل الزراعية ، ولهذا فالوادي يتمتع بمناخ معتدل طوال العام تقريبا ، كما أن خصوبة تربته والماء الوفير في المواسم الممطرة تكسبه جمالا يؤهله أن يكون منطقة سياحية.

أما القسم الثاني-وادي الذهب -فهو المنطقة الجنوبية من الصحراء الغربية تحده من الشرق موريتانيا ومن الغرب المحيط الأطلسي ، ومن الشمال الساقية الحمراء ، وهو يشمل المنطقة الممتدة من جنوب الساقية الحمراء من رأس بوجدور حتى رأس بلانكو ، وتقدر مساحته بحوالي

184000كلم^2 وعاصمته مدينة" الداخلة " .

يعتبر إقليم وادي الذهب معتدل المناخ، والإقليم عبارة عن منطقة براري ينبت فيها العشب الصالح للرعي وفيه الكثير من المناطق القابلة للاستصلاح الزراعي، كما تنتشر فيه الواحات. [1]

- **<u>الثروات الطبيعية</u>** : إن البلاد الصحراوية بافتقارها إلى الماء و قسوة مناخها جعلت معظمها غير صالح للزراعة و كان مصدر الثروة الرئيسي لدى السكان الرحل قبل عهد الاستعمار هو الماشية و الاستفادة من تجارة القوافل بين الأقطار العربية شمالا و دول وسط و غربي إفريقيا جنوبا و يوجد في الصحراء موردان مهمان[2]

هما الصخور الفوسفاتية الهائلة ذات الجودة العالية و مصائد الأسماك الوفيرة قرب ساحلها المطل على المحيط الأطلسي ، إذ تحتوي شواطئ البلاد على حوض سمكي هام يبلغ طوله 1400كم ، ويوجد به أكثر من 200 نوع من الأسماك و60 نوع من الرخويات والعشرات من القشريات وراسيات الأرجل.

[1] مصطف الكتاب، محمد بادي ، مرجع سابق ،ص 10.
[2] ليلى خليل بديع، أضواء وملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب"الصحراء الغربية"، دار المسيرة ، بيروت، 1976، ص11.

الأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية

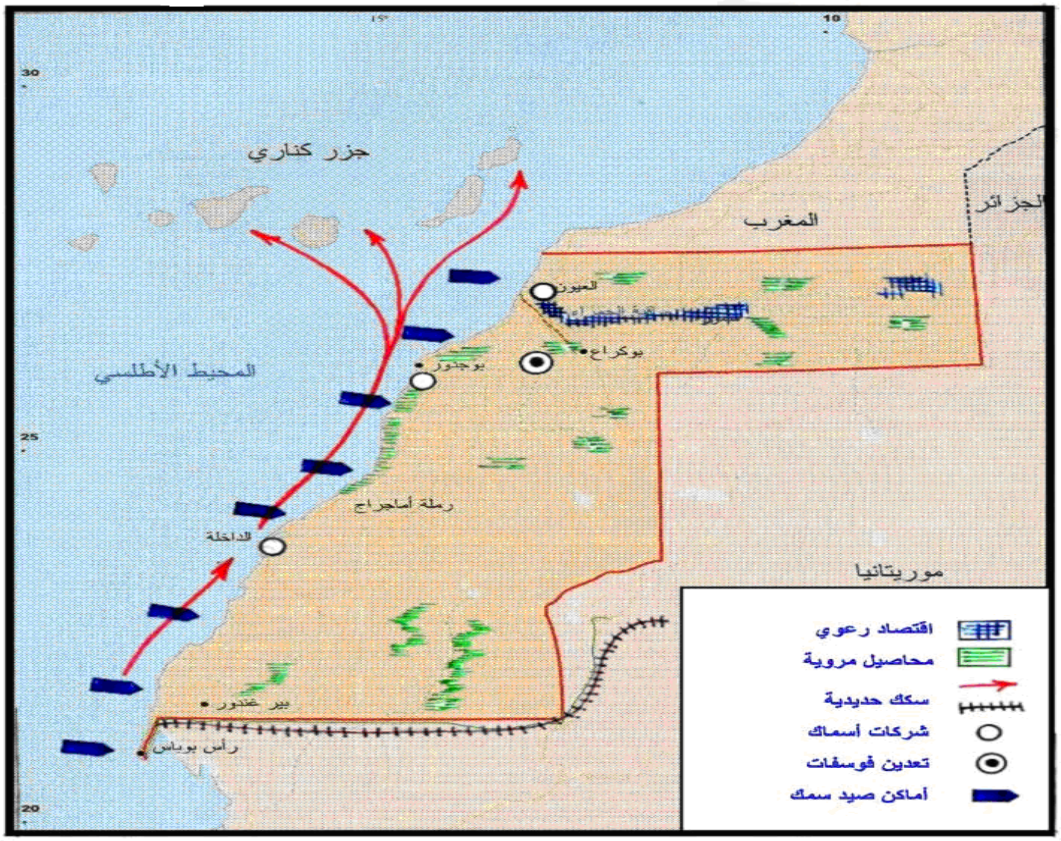

الشكل (01)

المةقصدر: المتحف الوطني الصحراوي بولاية الشهيد الحافظ

أما الثروة الحيوانية فتوجد أصناف عدة من الحيوانات كالإبل والماعز والأغنام إضافة إلى الحيوانات البرية كالغزلان الظباء والأرانب وغيرها من الحيوانات الأخرى.

أما المعادن فهي كثيرة ومتنوعة حيث يوجد النيكل ، الفضة ، الحديد ، النحاس ، اليورانيوم ، الكروم ،الرصاص،...، وهناك تقديرات بوجود التنغستين والقصدير،كما توجد موارد للطاقة غاز طبيعي، نفط على الساحل الصحراوي،والى جانب كل هذا يوجد الفوسفات وهو الخام الأكثر وفرة في الصحراء الغربية، وهو أحد رهانات هذا النزاع .

حيث توجد مناجم الفوسفات في الشمال الغربي لإقليم الصحراء الغربية ، وبالضبط في منطقة "بوكراع"، وهي مدينة واقعة على بعد 100 كم من جنوب شرق العاصمة العيون و بـ 100 كم أيضا على الساحل. [1]

[1] محمد سالم الصوفي ، **أزمة الصحراء الغربية :تطورها السياسي والاجتماعي والتاريخي:** مقاربة للنزاع من النشأة إلى عتبة التسوية. (نواكشط: الناشر المركز الموريتاني الدولي للدراسات والإعلام) 2008،ص30.

- **السكان** : تعد هذه النقطة من أهم العوائق التقنية التي أعاقت تطبيق مبدأ تقرير المصير في الصحراء الغربية ، حيث يعمد كل طرف من أطراف النزاع إلى الإعلان عن العدد الذي يمكن من خلاله تحقيق سياسته وأهدافه ، فالمغرب قدم رقما ب 76 ألف نسمة أما جبهة البوليساريو هي الأخرى قدمت رقما بحوالي 500 ألف نسمة ، فهناك تضارب في الأرقام ، بحيث لا توجد إحصائيات دقيقة لاسيما بعد الهجرات المعتبرة إلى دول الجوار الناتجة عن الاحتلال الإسباني ثم المغربي اللذين انتهجا سياسة تفريغ المدن الرئيسية - خاصة الساحلية منه - من سكانها الأصليين مما أدى إلى تشتتهم في الداخل والخارج.

وقد قدر عدد سكان الصحراء الغربية في سنة 1974 من طرف الادارة الاسبانية بـ 73497 كعدد إجمالي ، منهم 38360 رجال ، اما النساء فعددهن 35161 ، وحسب التقسيم الاداري الموجود داخل الأقاليم في الصحراء الغربية أي كل من إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب، فان اعداد السكان حسب المعطيات الاسبانية لسنة 1974 هو : العيون 28499 نسمة ، السمارة 7295 نسمة ، تفاريتي 1814 نسمة ، العركوب 1732 نسمة ، قلتة زمور 2500 نسمة ، أوسرد 2474نسمة ، بئر أنزران 1400 نسمة ، أجديرية 1067نسمة ، الداخلة 5413 نسمة، لقويرة 1463 نسمة، المحبس 1411 نسمة. [1]

- **البناء الاجتماعي والثقافي** : المجتمع الصحراوي مجتمع يدين الجميع فيه بالإسلام وتسود فيه اللغة العربية بلهجة الحسانية ، وهي إحدى اللهجات المحلية الشائعة في شمال أفريقيا ، غير أن المدارس التي أقامتها أسبانيا في الصحراء ، نشرت اللغة الأسبانية بين المتعلمين ، ما ترك أثره في ثقافة القيادات السياسية التي تتكّلم اللغة الأسبانية في تعاملها مع العالم الخارجي.

ولا تزال البداوة أساس الحياة في إقليم الصحراء الغربية ، حيث ينتقل جزء كبير من القبائل صيفًا بين المناطق الداخلية المرتفعة ، وشتاء في سهول الجنوب ، ويعتمدون في تنقلاتهم الطويلة على بعض الواحات الصغيرة المنتشرة على طول مجاري الوديان ، أما في المناطق الساحلية فتوجد بعض الواحات السكنية التي يمارس أهلها الزراعة.

إن خصوصية المجتمع الصحراوي تتمثل في كونه لا يعتبر الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأساسية فيه ، بل تتكون القبيلة من مجموعة اجتماعية أفخاذ ومجموعة هذه الأفخاذ تسمى "عشيرة "، وقد تمتد إلى مسافات تعبر الحاجز الجغرافي للصحراء الغربية في المغرب والجزائر وموريتانيا ، ولذلك يرتبط سكان الصحراء الغربية بصلات قربى مع سكان الدول الثلاث ، كما أن المرأة تلعب دورا كبيرا و بارزا في المجتمع الصحراوي بل وتحتل مكان الصدارة فيه مما يميزه عن غيره من المجتمعات العربية الأخرى. [2]

والشعب الصحراوي في مجمله متكون من البربر الصنهاجيين والزيانيين وعرب بنو حسان وهم عرب ذي أصول يمنية انتقلوا إلى الصحراء في القرن الثالث عشر، وهو يشكل واحدا من أكثر شعوب البدو الرحل في الصحراء ، ففي القرن الثاني بعد الميلاد ارتحل عدد كبير من البربر الصنهاجيين باتجاه الجنوب بحثا عن مستقر آمن انتهى بعودة قسم واستقرار القسم الآخر الذي

[1] مقابلة مع غالي الزبير :رئيس المرصد الصحراوي لحماية الثروات الطبيعية ، بمقر جمعية أوليا المعتقلين الصحراوين (شهيد الحافظ)5/3/2017.

[2] ليلى خليل بديع، مرجع سابق ،ص15.

سوف يكون لاحقا الذرية التي سينحدر منها مؤسسو الدولة المرابطية ، وفي القرن التاسع الميلادي وصلت القبائل العربية

الحسانية" عقيل "إلى الصحراء في مهمة نشر الإسلام ، وفي طريق العودة رغبت بعض القبائل العربية في مناخ الصحراء فاستقرت في الساقية الحمراء ووادي الذهب وموريتانيا، أما قبائل السود الإسلامية والمستعربة لاحقا فيعتقد أنها قدمت من الجنوب والجنوب الشرقي من نواحي السنغال ومالي والتشاد واستقرت في الأجزاء الشرقية والجنوبية للصحراء. وقد بدأت تظهر الملامح الأولى للفعل السياسي بقيام تحالفات متينة وحقيقية بين جميع القبائل البربرية والعربية القاطنة في الصحراء الغربية" لمتونة ، غزولة ، عقيل ، بني هلال، بني سليم، وبني حسان " وهي ما أنتجت فيما بعد قيام دولة المرابطين، إلا أن سقوط هذه الدولة أنتج ثلاث مجموعات كبيرة من القبائل هي :الرقيبات ، التكنة ، الحسانيين .[1]

وفي"موسوعة مقاتل " قسمت قبائل الصحراء إلى أربع مجموعات هي الرقيبات، تكنة، القبائل الصغرى، والحواطيون ، تتفرع عن كل مجموعة أفخاذ وعشائر تتمايز مكانتها ووظيفتها وهي :

1- **قبيلة الرقيبات :** التي يبلغ عددها حوالي 35 ألف نسمة، يوجد منهم حوالي 20 ألف نسمة في الساقية الحمراء، وحوالي 15 ألف نسمة رحل يقطنون وادي الذهب الأوسط والشرقي وشرق تندوف وشمال غرب موريتانيا، وتنقسم الرقيبات الموجودة في الصحراء الغربية إلى جزءين رئيسيين هما:

أ. رقيبات الساحل، ويتفرع منها الأفخاذ الآتية:

"أولاد موسى، السواعد، وأولاد داوود، المؤذنين، أولاد الشيخ، أولاد طالب وأولاد التهالات

ب- رقيبات الشرق أو القاسم، وتشمل الأفخاذ الآتية: "البيهات، أهل إبراهيم وداوود، والفقرة.

2- **قبائل تكنة :** وهي تتكون من اثنتي عشرة قبيلة، يمكن تقسيمهم إلى جذعين رئيسيين هما:

أ- جدع بربري : آيت عثمان، وآيت بلا، وتعود أصولهم إلى البربر القدماء الذين سكنوا الصحراء الأفريقية.

ب- جدع عربي : آيت الجمال ، وتعود جذورهم إلى عرب معقل الذين وصلوا إلى الصحراء

3- القبائل الصغرى : وهذه القبائل لا تنتسب إلى الرقيبات أو إلى تكنة، كما لايعرف تاريخ استقرارها في الصحراء الغربية، إلا أنه يغلب عليها الأصل العربي، ويصل تعداد هذه القبائل إلى حوالي سبعة آلاف نسمة، ويقطن معظمهم في وادي الذهب .وأهم هذه القبائل الصغرى :

" أولاد دليم ، العروسيون ، أولاد تدرارين ، قبيلة فيلالة ، آل الشيخ ماء العينين : وهي من أكثر القبائل عراقة في النسب ، والأصالة في العلم، كما أنها حملت راية الجهاد في الصحراء .

[1] مصطف الكتاب و محمد بادي ، مرجع سابق ،ص:22.

4- **الحواطيون :** وهم لا يشكلون قبيلة بل طبقة ، تدخل في تبعيات قبائل الرقيبات والتكنة وباقي قبائل الصحراء الغربية الأخرى ، ويعمل أفراد هذه القبيلة بالصناعة وتربية الأغنام .

فتلك القبائل ترفض اليوم تقسيمها على أساس قبلي أو تصنيفهم كمجتمع قبلي، فهو في نظرهم عهد قد ولى، ويكتفون بذكر انتمائهم العربي المسلم أين يشتركون مع الأمة العربية في كثير من الخصائص ويتميزون أيضا عن جيرانهم في العادات والثقافة والتقاليد ، وانتسابهم اليوم يجب أن يتم على أساس الوطن القومي [1].

الشكل (02)

المصدر: المتحف الوطني الصحراوي بولاية الشهيد الحافظ

المطلب الثاني : خلفية تاريخية عن الإقليم

لقد تطرق العديد من الكتاب والمؤرخين للهوية الصحراوية من خلال قراءات عديدة للتحولات التي مر بها هذا المجتمع ، وبخلاصة فإذا أردنا أن نبحث عن قواعد الهوية الصحراوية فإننا نجدها في الإسلام ، إلى جانب تراث المجتمع الصحراوي الثقافي. وقد كان لدور الداعية الإسلامي "الشيخ عبد الله بن ياسين" موجه ومؤسس الدولة المُرابطية منذ مطلع القرن الحادي عشر ، أهميةً كبيرة في تاريخ المنطقة. فبفضله عم المذهب المالكي الصحراء الغربية ، كما رسخ المسلمون في بلاد الصحراء أساس نظام اجتماعي متطور وأنعشوا الحياة الإقتصادية فيها.

[1] مصطف الكتاب ، محمد بادي ، مرجع سابق ،ص:24.

وبنهاية القرن الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر، قامت أوروبا بمحاولاتٍ استكشافية استهدفت مناطق عديدة في العالم ، وخاصة إفريقيا بحثاً عن مناطق يوجد بها مواد أولية وأسواق لترويج بضائعها [1].

إلا أن هذه الحملات سرعان ما تحولت إلى أطماعٍ استعمارية أدت إلى استخدام القوة العسكرية في الإستيلاء على المناطق ذات الأهمية الحيوية ونهب ثرواتها الطبيعية ، وكان من نتائج تلك الحملات ظهور مستعمرات جديدة على امتداد المحيط الأطلسي ، حيث تسابقت الدول الإستعمارية إلى تقسيم مناطق النفوذ في شمال وغرب إفريقيا.

وقد كان الإستعمار البرتغالي أول من وصل إلى سواحل الصحراء ، وبدأ يتوغل في الجنوب حتى وصل إلى عمق الصحراء الغربية عام 1436 م، حيث أطلقوا على الإقليم اسم "وادي الذهب Rio De Oro"، وأقاموا به عدة مراكز متناثرة اتخذوا منها مناطق للإنطلاق من أجل تجارة الرقيق ، ونقلوا بالفعل أعداداً كبيرة من رقيق صنهاجة . وقد شارك الإسبان البرتغاليين فيما بعد في إنشاء بعض المراكز الساحلية ، غير أن هذه المراكز سرعان ما اندثرت عندما ظهرت مواقع أخرى أكثر ملائمةً للإقامة والإستقرار قرب مصابِّ الأنهار في غرب إفريقيا ، ولذلك لم تجذب المنطقة انتباه الإستعمار الأوروبي إلا في نهاية القرن التاسع عشر ، حيث بدت الصحراء الغربية بحكم موقعها الإستراتيجي كمنطقةٍ حيوية بين إفريقيا وأوروبا ، ولذلك زادت أهميتها الإقتصادية . ومن خلال التنافس الإستعماري اضطر البرتغاليون إلى التخلي عنها لإسبانيا من خلال مؤتمربرلين عام 1884 م، الذي قسم المستعمرات بين الدول الأوروبية. [2]

[1] محمد عصمت بكر،مرجع سابق ،ص:52.
[2] محمدسالم صوفي ،مرجع السابق ،ص:57.

أماكن تواجد الاستعمار الفرنسي والإسباني

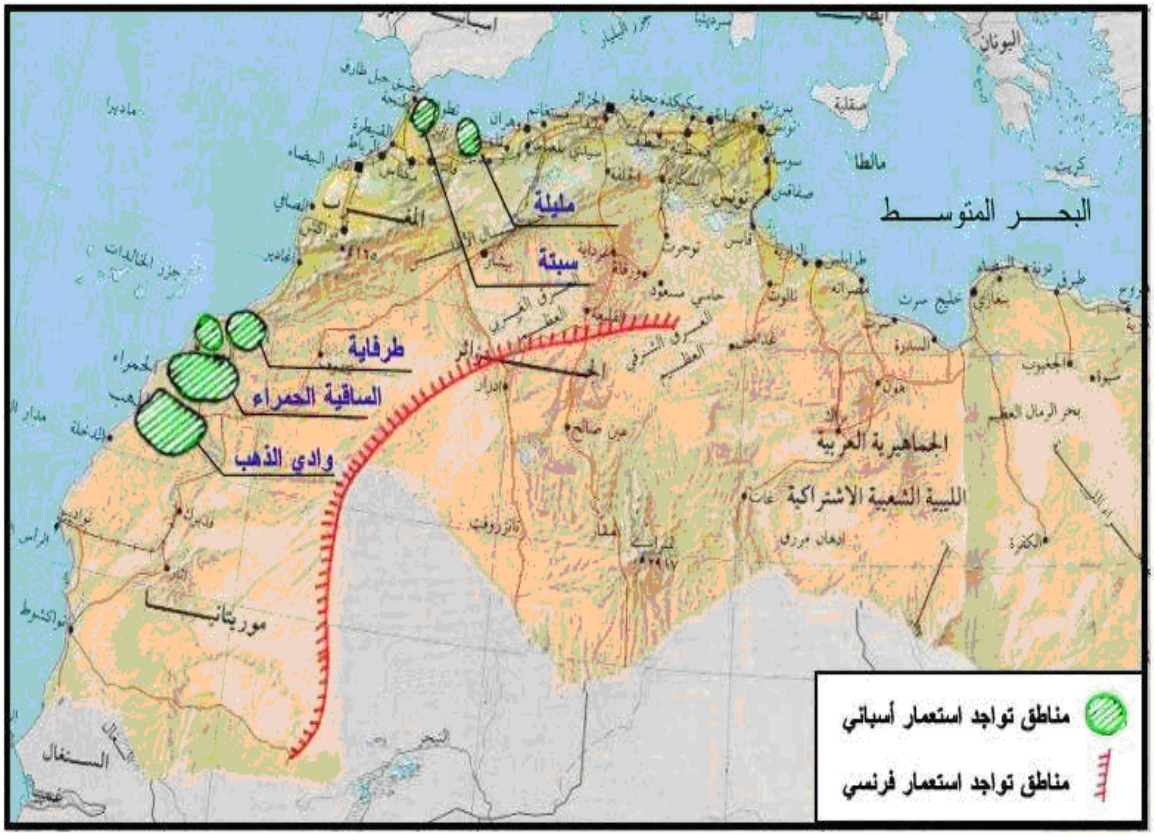

الشكل (03)

المصدر: المتحف الوطني الصحراوي بولاية الشهيد الحافظ

وعُرف الصحراويون قديماً بنظامهم المتميز والمتمثل في مجلس "أيتْ أرْبْعينْ" حيث كان بمثابة السّلطة العليا التي تضم في تشكيلها وُجهاء الأعيان من كل القبائل الذين تُفوضهم هذه الأخيرة لتمثيلها ، ويقوم المجلس بسن القوانين المُلزمة للجميع ويسهر على الدفاع عن الوطن ، وتأمين المراعي ، وحماية آبار المياه ، والحفاظ على الأماكن الصالحة للحرث والإشراف على توزيعها ومراعاة حدود التماس مع الجيران ، كما أنه مخولٌ للتفاوض باسم القبائل.

وفيما يلي نورد نموذجاً من التشريع الذي تبنته "أيتْ أربعين" في وثيقة مؤرخة بـ 24 ذو الحجة من عام 1165 هجرية الموافق ل1نوفمبر1752، والتي يؤكد فيها المجلس على بعضٍ من الأسباب التي دعت إلى قيامه:

1- إقامة حدود الله.

2- عدم وجود سلطان في الأرض غير سلطان أهل الأرض.

3- أهمية السلطة لما توفره من أمن وحماية للمجتمع.

- وهذه مُقتطفاتٌ من الإجراءات الرّدعية والعقابية التي سنها المجلس وعمل بها:

1- يُعاقب من أتلف حرث غيره بدفع خمسة مثاقيل من الفضة. [1]

2- من اسْتلّ مكحلةً (أي من أشهر سلاحاً) في وجه أحد يُعاقب بدفع خمسة مثاقيل فضة،

وإن جرحهُ فيُعطي ابن لبونٍ من الإبل.

3- من سلب أموال غيره ظُلماً فعليه أن يدفع كعقوبةٍ هو ومن يُساعده ابن لبونٍ لكل واحدٍ منهما ، ويرُدّان للمجني عليه ما أُخذ منه.

4- من منع الشريعة (أي من استدعاه القاضي ولم يستجب) يُغرّمُ بعشرة مثاقيل من الفضة.

5- كل قبيلةٍ تُعلن العداء لأخرى تدفع عشرةً من النوق العِشار .

وهذه البنود القانونية التي يعود تاريخُها إلى ما قبل قرنين ونصف من الزمن تُبرهنُ على أن الصحراويين لا يقبلون الفوضى ، ويرفضون شريعة الغاب. وكل دارسٍ مُتأنّ سيجد أنها تُمجد الإنسان والقيم الأخلاقية ، وتكتسي طابعاً شاملاً وارتباطاً عميقاً بالشريعة الإسلامية الحنيفة كمرجعٍ أساسي إلى جانب عادات وتقاليد المُجتمع الصحراوي المسلم. [2]

[1] مصطف الكتاب ،محمد بادي ، مرجع سابق ،ص:42.
[2] ليلى خليل بديع ،مرجع سابق ،ص:120.

المبحث الثاني : الصحراء الغربية بعد خروج أسبانيا

بعد التزايد المستمر لحركات التحرر في العالم ، وإقرار الامم المتحدة بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، ورفض الشعوب المحلية لتواجد الاستعمار الاجنبي داخل أراضيها ،إما عن طريق المقاومة السلمية ،أو عن طريق المقاومة المسلحة . عبر سكان الصحراء الغربية بداية عن رفضهم للإستعمار الاسباني عن طريقة مقاومة سليمة ، بزعامة الفقيد محمد سيدي إبراهيم بصيري ، من خلال حركة الطليعة لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب بالكتابات التي كان ينشرها في جريدة "الشموع " ، ليتطور النضال الوطني للشعب الصحراوي بعد ذالك مع ميلاد جبهة البوليساريو1973 .

المطلب الاول: تأسيس جبهة البوليساريو

تأسست جبهة البوليساريو في سبعينيات القرن الماضي وهي امتداد لحركة الطليعة التي كان يتزعمها الفقيد سيدي محمد أبراهيم بصيري الذي حارب التواجد الاستعماري في الصحراء الغربية ، كلمة البوليساريو هي المختصر الإسباني المكون من الحروف الأولى لاسم "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب " والذي يظهر من خلال الاختصار الإسباني للاسم Frente Popular de Liberación de Saguía el Hamra y Río de Oro. :

كان تأسيسها مع انعقاد مؤتمرها التأسيسي في 20 مايو/ماي 1973 وتهدف إلى إقامة دولة مستقلة في إقليم الصحراء الغربية [1]

من طرف مجموعة من الشباب الصحراوي المشبع بالقيم الوطنية والثورية ورفضهم التام لتواجد الاستعماري الاسباني بزعامة الشهيد الولي مصطفى السيد كما عمل على تأسيس الجبهة على مجموعة من المبادئ والقيم منها:

(العنف الثوري - التضحية – الالتزام - السرية – الاخلاص للوطن والإيمان بوحدة الشعب – الثقة بالنفس و بالشعب - النقد والنقد الذاتي – إستغلال الفرص...)

بدأ النشاط العسكري للبوليساريو إبان الاستعمار الإسباني في 20 مايو/ أيار 1973 في الهجوم على الحامية الإسبانية بموضع الخنكة. وتكثف العون المادي والعسكري لجبهة البوليساريو من طرف ليبيا منذ 1973 ثم الجزائر منذ 1975، وقد انتشرت معسكرات تدريب الصحراويين في الدولتين إبان السبعينيات. [2]

لم تزد رئاسة الولي مصطفى السيد لجبهة البوليساريو على ثلاث سنوات أي منذ تأسيسها عام 1973 حتى إستشهاده في 9 يونيو/ جوان 1976 خلال هجوم على العاصمة الموريتانية نواكشوط ، وقد أصبح محمد عبد العزيز أميناً عاماً للجبهة ورئيساً لمجلس قيادة الثورة من أغسطس / أوت 1976 حتى 2016.

[1] السالك مفتاح، الثورة الصحراوية ، مجلة 20ماي ، العدد 14 ، بالشهيد الحافظ ،سنة 1982،ص4.
[2] موجز من كفاح الشعب الصحراوي ، منشورات : وزراة الاعلام للجمهورية العربية الصحراوية، 1985.

أدت انتصارات جبهة البوليساريو في السبعينيات إلى إضعاف موريتانيا، وقد قام جيشها بانقلاب عسكري على ولد داداه تذمرا من الصراع الصحراوي، وآل الأمر بالعسكر إلى توقيع اتفاق في الجزائر مع البوليساريو في 5 أغسطس/ أوت 1979 تخلت بموجبه موريتانيا عن وادي الذهب الإقليم الصحراوي الذي كان تحت حوزتها بعد دخولها في إتفاقية مدريد 1974 لتكون الطرف الثالث فيه الى جانب المغرب وأسبانيا.

كما لعب السلك الدبلوماسي الوطني للجبهة الشعبية دورا مهما في جذب الاعترافات الدولية وبدعم من الدول المساندة لها مثل الجزائر وليبيا ... ، كان النشاط الدبلوماسي الصحراوي نشطا في صفوف دول العالم فجعلت منظمة الوحدة الأفريقية تعترف بالحكومة الصحراوية عضوا فيها وذلك ما دفع بالمغرب إلى الانسحاب من هذه المنظمة القارية في 12 نوفمبر 1982. وقد قام المغرب عام 1980 ببناء حائط حول "المثلث المفيد" (السمارة-العيون-بوجدور) بعد ان اشتدت عليه الهجمات المستمرة وغير المنظمة من طرف مقاتلي الجيش الشعبي الجناح العسكري للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب .

ويعتبر المؤتمر الهيئة العليا في تنظيم جبهة البوليساريو، تصدر عنه قرارات ومواقف بشأن كبريات المهام في جميع ميادين الكفاح السياسية والتنظيمية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية والدبلوماسية والإعلامية والثقافية وغيرها،اضافة الى القانون الاساسي للجبهة ودستور الجمهورية منذ 1976.

يقوم المؤتمر بتقييم المرحلة الفاصلة بين مؤتمرين، ويضع برنامج عمل وطني، ويراجع نصوص القانون الأساسي للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ودستور الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، كما ينتخب الأمين العام لجبهة البوليساريو، وكذلك أعضاء أمانتها الوطنية التي هي الهيئة القيادية المسؤولة عن كفاح الشعب الصحراوي بين مؤتمرين.

ونظرا لتمايز ظروف انعقاد المؤتمرات فيما بينها فقد كان كل مؤتمر يشكل محطة ونقطة انطلاق جديدة تتكيف مع متطلبات الوقت الذي ينعقد فيه، بشكل يتناسب مع استمرار ومواصلة الكفاح التحريري والجهود المبذولة في البناء الوطني[1].

وإذا كان المؤتمر الأول قد تميز بميلاد الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) واندلاع الكفاح المسلح من اجل التحرير الوطني، فإن المؤتمرات * التي تلته بفاصل زمني تراوح بين سنة وثلاث اوأربع سنوات قبل وقف اطلاق النار في06 سبتمبر 1991، مثلت علامات ومراحل مهمة مكملة لذات المسار، وشكل المؤتمر الثامن في17 - 19جوان1991 "نقطة تحول" في خطاب جبهة البوليساريو وفي اساليب التسيير[2].

ذات النهج تواصل منذئذ مع المؤتمرات اللاحقة-التاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر- من خلال استراتيجية اتسمت بوضع "الكفاح السلمي،بدل العنف المسلح" على سلم اولويات العمل في ظل التعاطي الايجابي مع جهود المنتظم الدولي،لكن دون "القطيعة" مع خيار

1. Western Sahara News Magazine April 1984 , Polisarion Front Representation to UK , 138 Tachbrook Street , London .

2 طاهر مسعود ، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو ،دار المختار، دمشق ،1998،ص27.

* أنظر الملحق رقم 01 لمعرفة المؤتمرات الشعبية لجبهة البوليساريو.

الكفاح المسلح الذي يظل في اليد مالم يتمكن الصحراويون من تقرير مصيرهم بحسب ادبيات الجبهة منذئذ [1].

المطلب الثاني : بداية المواجهة السياسية والعسكرية بين جبهة البوليساريو والنظام المعربي

كانت بداية المواجهة العسكرية لجبهة البوليساريو بإمكانيات بسيطة ومحدودة معظم الاسلحة التي أستعملت عبارة عن أسلحة صيد وزاد محدود وسائل نقل بدائية تمثلت في الإبل ، ولكن مع تزايد الاعضاء داخل الجبهة تغير الوسائل و إلامكانيات . وعن اهم المحطات الرئيسية التي ميزت حرب التحرير ضد نظامي ولد دداه في موريتانيا و الحسن الثاني في المغرب .

ان بوليساريو وجيش التحرير قسما مرحلة الحرب الى ثلاث مراحل رئيسية . الاولى سميت بهجمة الشهيد الولي والثانية هجمة المرحوم هواري والاخيرة هجمة المغرب العربي الكبير وفي شرحه لتلك المعارك والخطط تحدث المسؤول العسكري بداية عن هجمة الشهيد الولي التي بدأت بهجوم نواكشوط الذي اقره مؤتمر بوليساريو الثالث ووضع استراتيجية اعتمدت اربع محاور اساسية ترجمها جيش التحرير ميدانيا.

1/ توسيع جبهة القتال : بحيث باتت تشمل كل التراب الموريتاني والصحراوي وجزء كبير من التراب المغربي.

2/ ضرب اماكن تواجد الاعداء بشكل مستمر : وضمن هذا المخطط يستهدف الجيش الصحراوي اماكن الاعداء بشكل شبه يومي ودون ان تتاح لهم فرصة لاستعادة الانفاس او الرد ، وتمتد عملية الاستهداف من بلدة باسكنو في اقصى الجنوب الشرقي لموريتانيا الى محاميد لغزلان جنوب شرقي المغرب مرورا بكامل التراب الصحراوي حيث ظلت هذه الساحة مشتعلة.

3/ المزاوجة بين الحرب الكلاسيكية وحرب العصابات : زاوج ابطال جيش التحرير الشعبي الصحراوي بين التكتيك الحربي المعروف اي حرب المواجهة المكشوفة وبين عمليات الكر والفر المعروفة بحرب العصابات . وكان هذا الاسلوب مخالفا لاساليب استخدمتها العديد من الشعوب في حروبها من اجل الاستقلال وظل هذا المنهج يتطور ويحقق العديد من الانجازات والانتصارات ويفاجئ الاعداء بشكل دائم ومستمر.

4 / مهاجمة الاهداف الاقتصادية : اعتبرت النقطة الاهم في تلك الاستراتيجية باعتبار ان الاقتصاد هو معين تلك الجيوش ومصدر امدادها ، وفي هذا الاطار تم استهداف القطار الناقل للحديد وتوقيفه ومهاجمة الزويرات باعتبار تواجد منجم ذاك المعدن واسر فرنسيين[2].

وفي الجبهة الشمالية تم استهداف قوافل الامداد والدعم الموجهة الى الجيش المغربي و عزله . ولم يبقى امام تلك الجيوش المحاصرة الا ما يصلها عبر امدادات اسقطت بالمظلات او تنظيم قوافل يحميها جيش جرار وفي ذلك اهدار للاموال والجهد وتم التركيز في هذه المرحلة على موريتانيا باعتبارها الحلقة الاضعف من اجل دفعها خارجا عن النزاع ، وفيها ابرمت موريتانيا والمغرب اتفاقا للدفاع المشترك تم بموجبه ارسال حوالي 8 الأف جندي مغربي

[1] محمد عصمت ، مرجع سابق ،ص35.

[2] مقابلة مع ، سيد أحمد الناجم عبدي : مدير الامن الناحية العسكرية السادسة للجبهة البوليساريو ، مقر الناحية بشهيد الحافظ .8/2/2017

وتوزعو في زويرات ، نواذيبو ، اكجوجت ، اطار ، بير ام كرين لكن ذلك لم يثني الصحراويين عن تحقيق تقدم وانتصارت وعلى سبيل المثال لا الحصر معركة اروديل التي اودت بحياة الفيلق الرابع للمظليين .

الذي كان في طريقه من ازويرات الى بير ام كرين وهو الفيلق الذي كان يفخر به المغرب بخاصة ان له تجارب قتالية في الزايير و مثال اخر يقدمه المحاضر هو معركة نواكشوط الثانية في يوليو 1977 وما ترتب عنها من مكاسب سياسية على مستوى منظمة الوحدة الافريقية[1].

وتميزت " هجمة الشهيد الولي " بتطور تنظيمي على مستوى المؤسسة العسكرية حينها حيث قسم لخمس قطعات عسكرية اولى شمالية وثانية شمالية شرقية وكلاهما لمواجهة المغرب من الشمال و ثالثة في الوسط لتنظيم هجومات على العدو في الاراضي المحتلة من الصحراء الغربية و قطاعين اخريين اولهما في الجنوب و اخر في الجنوب الشرقي لمواجهة القوات الموريتانية في عقر دارها.

و اشار المتحدث ان الجيش الصحراوي وخلال تلك المرحلة طور من قدراته عبر تكوين اطاراته في دول شقيقة وصديقة وعلى راسها الجزائر او من خلال انشائه لمدراس وطنية للتدريب العسكري.

واستخلص سيدأحمد الناجم* الى ان هجمة الشهيد الولي انتهت بابعاد موريتانيا من النزاع بعد ان اقتنع ساستها بان لا جيشها لوحده ولا حتى بالتحالف مع الجيش المغربي و لا الغطاء الجوي الذي وفرته لهما فرنسا قادرون على حماية الاراضي الموريتانية من هجمات مقاتلي جيش التحرير الشعبي الصحراوي.

وفي الجبهة مع العدو المغربي حاول هذا الاخير احداث تغييرات في صفوف قواته العسكرية من خلال انشائه لما يسمى La brigade mécanisme اي الالوية الممكننة بعد فشل سياسية الانتشار والاحتلال المباشر للبلدات والمدن الصحراوية بعد محاصرتها من طرف عناصر الجيش الصحراوي . وقام بعدها مباشرة بتجميع قواته و انشاء قوة اطلق عليها اسم ليدير وهي قوة للتدخل لكنها فشلت هي الاخرى ويبقى الاهم هو محاولته "صحرنة " القتال من خلال خلقه لوحدات عسكرية جند بها صحراويون بالاكراه و دفع بها الى المواجهة مع مقاتلي الجيش الصحراوي لكنها سياسة باءت بالفشل.

إن الجبهة تفادت باقصى حد ممكن المواجهة العسكرية مع ابناء شعبها و افرجت عن الاسرى الصحراويين وعملت على توعيتهم وتكوينهم الى هنا تنتهي هجمة الشهيد الولي بسقوط ولد داداه و اقفال الجبهة الموريتانية بعد عودتها الى الحالة الطبيعية جارة وشقيقة وسند للشعب الصحراوي. بعد انتهاء تلك المرحلة فتحت مرحلة جديدة عمل فيها جيش التحرير الشعبي الصحراوي على التركيز على جبهة العدو الاول وسميت هذه المرحلة "هجمة هواري بومدين".

---

[1] نفس المرجع السابق .

* سيدأحمد الناجم ، مدير الامن بالناحية السكرية السادسة ،لجيش التحرير الصحراوي.

هجمة هواري بومدين بدأت هذه المرحلة من يناير 1979 واستمرت الى نفس الشهر من 1984 ، شهدت تكبد المغرب لاكبر الهزائم العسكرية افتتحت تلك المرحلة "بمعركة المسايل "التي جرت في 19 يناير 1979.

من اهم ما تميزت هذه الفترة هو ثنائية المواجهة بعد تحييد الموقف الموريتاني و واعترافه بعدالة القضية الصحراوية ، بالاضافة الى تنامي اعداد الوحدات والقطعات العسكرية وتطور المدارس ومراكز التكوين العسكري الصحراوية و تنوع وتضاعف العتاد العسكري الذي تم جلبه بفضل علاقات البوليساريو السياسية مع الاصدقاء او من خلال الغنائم التي استولى عليها الجيش خلال انتصاراته العسكرية.

امتلك الجيش الصحراوي المبادرة ، وكانو يصولون ويجولون في الاراضي خلافا لجيش العدو الذي كان متقوقعا ومنكمشا في ثكناته ومواقعه وتكاد تكون تحركاته جد محدودة. وفي تلك المرحلة كذلك تم انشاء منصب منسق اركان جيش التحرير الشعبي واستكمال المديريات الضرورية لعمل الجيش باعتبارها عصب وقوة تنظيم هذه المؤسسة الوطنية وتم تاسيس نواحي للاسناد الناري والمدفعية والدفاع الجوي واول الفيالق مشاة الميكانيكية ةواستعملت ولاول مرة كذلك وأنشئت كتائب الحماية وكتائب الدفاع الجوي وعممت على كل النواحي.

واكد المحاضر ان هجمة هواري شكلت قمة حرب التحرير الوطني كونها مثلت انتصارات عسكرية ساحقة ووصل العمل العسكري ذروته وحصيلته كانت هائلة على مستوى الغنائم والعتاد واعداد الاسرى وتحرير المواقع وضرب جيش العدو ، واهم المعارك التي خلدت في ذكرى الحرب التي خاضها الجيش الصحراوي في تلك المرحلة.

ومن اهم الانجازات العسكرية كان الوصول الى السمارة وتحرير 750 مواطن صحراوي ومعركة البيرات التي سميت مقبرة الدبابات وكلتة زمور التي احتلها الجيش الصحراوي واسر 235 جندي مغربي واسقاط 7 طائرات خمس مقاتلات ومروحيتين.
و اكد المسؤول العسكري الصحراوي ان معركة المحبس لم يكن للعبقرية العسكرية ان تجسد انتصارا بهذه البلدة بالنظر الى انها منطقة مكشوفة ومسطحة ولايقبل المنطق الوصول اليها باعتبار تحصينها بالمدفعية الثقيلة والترسانات لكن الجيش الصحراوي حقق الانتصار الساحق وحطم تلك الوحدة العسكرية المغربية واسر 175 جنديا من مختلف الرتب.
واضاف سيدأحمد الناجم ان الفترة تميزت بتحقيق انتصارات ضد وحدات مغربية من النخبة كالزلاقة وأحد و ضرب حصار على وحدات الجيش المغربي في جبال الواركزيز و فر الجنرال الدليمي وقواته المسماة ايمان بعد ان ترك جثث جنوده للوحوش والكلاب و عتاد جيشه والياته الجديدة غنيمة لجيش التحرير[1].

[1] مقابلة مع السيد سيدأحمد الناجم ، مرجع سابق .

وهناك توصيات من أجل طياري العدو كي يفلتوا من قبضة الجيش الصحراوي مثل "علي باش تولي " و لم يعد عناصر الجيش المغربي خلال تلك الفترة وامام الانتصارات الهائلة الا ان يسكنوا ثكناتهم والدفاع عن انفسهم اي ان المبادرات ظلت دائما وباستمرار في يد الجيش الصحراوي [1] .

وامام تلك الانتصارات لجأ الحسن الثاني الى حلفائه في إسرائيل ودول الخليج بالاضافة كل من فرنسا والولايات المتحدة الامريكية والذين لم يبخلوا عليه بالخطط والدعم العسكري و المالي .

وبعدها اهتدى هؤلاء الى ان الحل الامثل يبقى هو تحصين الدفاعات والاحتماء ورائها بدل الهجوم من اجل التوسع الذي سيؤدي الى انهيار النظام المغربي ، فكرة بناء الجدار كانت من اجل حماية ما يسمي "المثلث النافع" اي المنطقة الممتدة ما بين السمارة العيون و بوجدور وكانت فكرة مستوحاة من خط بارليف الذي أقامه الكيان الصهيوني في السويس

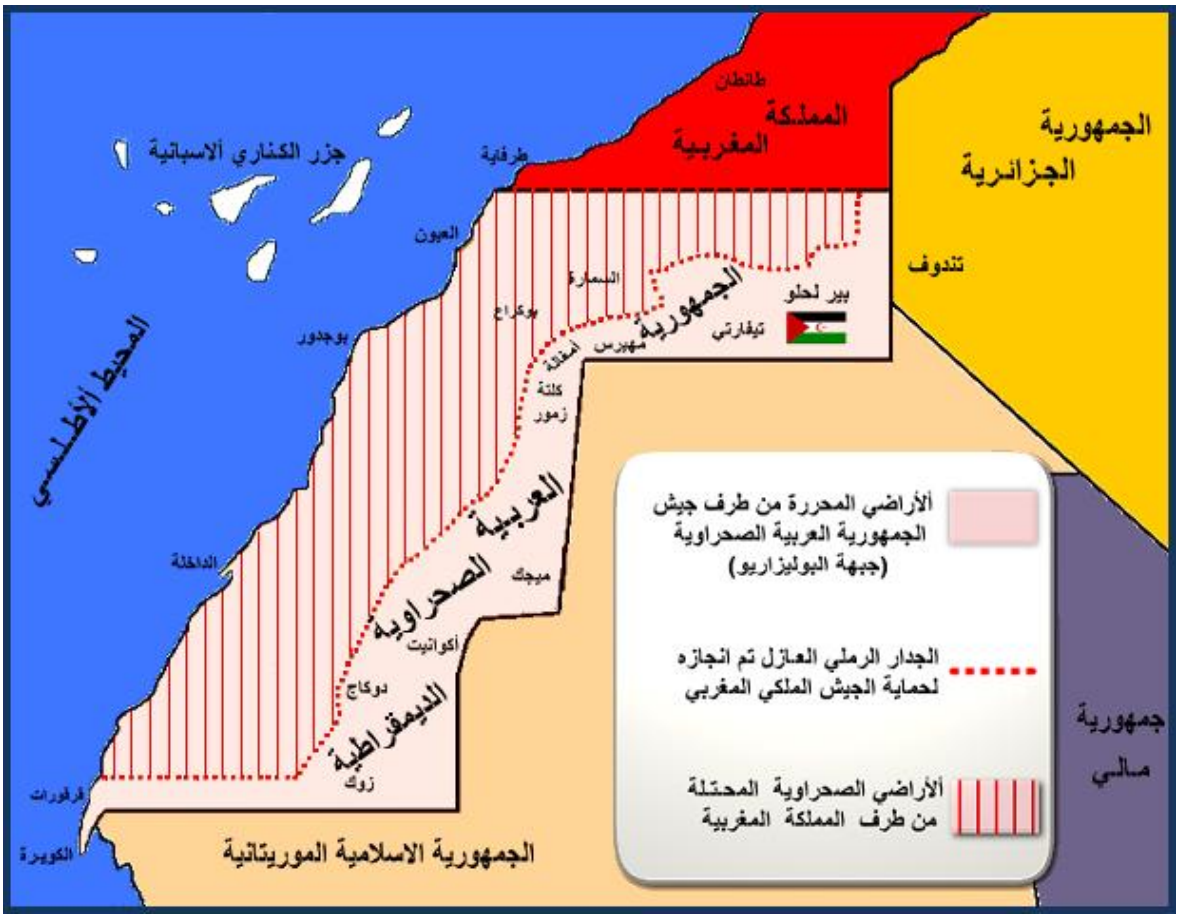

.

الشكل (04)

المصدر: جمعية صرخي ضد الجدار الصحراوية

[1] محمد لمين أحمد، حرب التحرير ، مجلة 20ماي ،العدد21، 1995،ص9.

المبحث الثالث : أطراف النزاع في الصحراء الغربية :

إن مشكلة الصحراء الغربية معقدة من كل جوانبها لا من الناحية التاريخية ولا من الناحية القانونية وحتى من ناحية الأطراف ويكمن التعقيد خاصة في الأطراف، حيث أن تحديد الأطراف المباشرة في النزاع أو دعنا نسميها الأطراف الأصيلة في هذا النزاع. لا يبدوا بتلك الصعوبة للوهلة الأولى ولكن وما إن تبدأ الدراسة حتى يبدأ يظهر ذلك التشابك في عدد الأطراف ودورها ومصلحتها أو أسباب دخولها النزاع .

ولذالك فإن أية عملية بحثية عن أطراف النزاع القائم في الصحراء يجب أن تشمل بالإضافة إلى أطراف النزاع الأصليين والمعروفة والمتمثلة في ،المغرب والبوليساريو بالإضافة إلى الجزائر، فإنه من الواجب أيضا الأخذ بعين الاعتبار كل الأطراف الأخرى من المنطقة كموريتانيا وليبيا أو خارج المنطقة كفرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية .ولأن الأطراف المؤثرة على هذا النزاع هي ليست بالضرورة الأطراف التي قد تخسر أو تكسب في هذا النزاع فإن هناك أيضا المنظمات الدولية التي تدير أو تساهم بمواقف وأراء في هذا النزاع ، وذالك لكي تكتمل الصور .وبهذا نكون قد وضعنا إطارا عاما لهذا المبحث .

المطلب الأول : أطراف النزاع الرئيسية أو "المباشرة "

وقد تم تحديدها في ثلاث أطراف رئيسية ، وقد حددنا أطراف هذا النزاع استنادا إلى معايير الربح والخسارة التي تحكم تقريبا كل النزاعات حيث أن مبدأ تأثر الفاعلين يكون بمعادلة " مكسب هذا الطرف = خسارة الطرف الأخر "حتما في الأمر المتنازع عليه ، ومن هذا المنطلق يمكن أن نحدد الطرف الأول وهي المملكة المغربية ومطالبتها بالصحراء كجزء لا يتجزء من تراب المملكة المغربية .حيث أنها صاحبة المكسب الأكبر في حالة الربح وهي أيضا الخاسر الأكبر في حالة استقلال الصحراء الغربية .

1/ المملكة المغربية .

حيث تربط المملكة المغربية موقفها ب معطيات تقول أنها تاريخية. فمنذ استقلال المغرب، وهي لم تكف عن المطالبة باستعادة جميع المناطق التي ظلت بعيدة عن سيادتها للاعتبارات القانونية، التي شملت مناطق سيادة، كما هو الحال لمدينتي سبتة ومليلة، وكذلك ما سمي بمناطق حماية، وأيضاً المحاولات الأسبانية للتمسك بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب، من خلال إقامة دولة في الصحراء الغربية تريد في إطارها استمرار السيطرة على عدة مناطق من المغرب. ورأت المغرب أن الاحتلال الأسباني لهذه المناطق لم يغير مصيرها المشترك طول قرون متعاقبة،وأكد الموقف المغربي أن الساقية الحمراء ووادي الذهب، كانا يشكلان جزءاً من مجموعة صحراوية، كانت بكاملها جزءاً من الأراضي المغربي، حيث كانت العلاقات بين الصحراء وسهول سومي ومراكش تقوم على التعاون في كافة المجالات [1].

[1] مصطفى الكتاب وأحمد بادي ،مرجع سابق ،ص25.

ففي المجال السياسي فإن عدداً من القبائل المغربية انحدرت من الصحراء الغربية، خاصة دولة المرابطين التي تنتمي إلى قبيلة صنهاجة الصحراوية، وكان ملوك مراكش يستعينون ببعض رجال هذه القبائل في شغل المناصب الإدارية والقضائية والسياسية. إذا كانت الحكومة الأسبانية في 7 أبريل 1956 قد أعلنت التصريح المشترك، واعترفت خلاله باستقلال المغرب ووحدة أراضيه.

فإنها، وتنفيذاً لذلك، أعادت للمغرب المنطقة التي كانت تحتلها في شمال البلاد، باستثناء سبتة ومليلة. وفي عام 1958 سلمت أسبانيا طرفاية، وهو من أقاليم الجنوب، كما سلمت عام 1969 إيفني؛ لأن إقليمي طرفاية وإيفني كانا يخضعان للنظام نفسه، الذي يخضع له إقليمي الساقية الحمراء ووادي الذهب، وهما أساس النزاع، والذي بسببه لجأت المغرب إلى الأمم المتحدة، حيث وافقت لجنة تصفية الاستعمار في 16 أكتوبر 1964 على أول قرار يصدر بشأن إقليم الصحراء الغربية، حيث طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1975 من الحكومة الأسبانية، بدء مفاوضات لإنهاء مشكلة السيادة على إقليم الصحراء الغربية.

ويرى المغرب في ضم إقليم الصحراء استدراكا لما فاته من اقتطاع جزء كبير من أرضه للجزائر ، واقتطاع المستعمر الفرنسي لموريتانيا التي تبلغ مساحتها ثلاثة أضعاف مساحة المغرب بالإضافة إلى الموارد التي يزخر بها الإقليم من السمك والفوسفات. [1]

كما ترى الرباط أن تاريخ المغرب العربي لم يعرف لا قديما ولا حديثا شيئا اسمه دولة الصحراء الغربية وأن هذه الصحراء كانت على الدوام أرضا مغربية كما تأكده جميع الوثائق)ومن هذه المراجعة التاريخية يمكن القول من أن المغرب لم ينظر أبدا إلى الصحراء الغربية ككيان مستقل ،بل ويعتبرها أرضا له وتحت سيادته وأن المساس بأرض الصحراء هو مساس بأمن المغرب وسيادته . وبهذا يعتبر المغرب أكثر الأطراف تمسكا بموقفه الذي لا يرى بديلا عنه، وأنأي بديل أخر غير مغربية الصحراء هو تفتيت وتقسيم للمغرب و محاولة لإضعافها إقليميا

[1] طاهر مسعود، مرجع سابق ،ص26.

ودوليا.

الحدود المغربية المطالب بها "المغرب الكبير"

الشكل (05)

المصدر: المتحف الوطني الصحراوي بولاية الشهيد الحافظ

2 / جبهة البوليساريو: ظهرت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، بعد المذابح الأسبانية ضد شعب الصحراء، عام 1970، حيث عُقد المؤتمر التأسيسي الأول، بتاريخ 10 مايو 1973، على الحدود بين موريتانيا والصحراء، وأعلن فيه ميلاد جبهة البوليساريو ، على أنقاض كل التنظيمات السياسية القائمة، في ذلك الوقت، إذ استطاعت الجبهة أن تضم إلى صفوفها جميع المناضلين في الصحراء، وكذلك كل التنظيمات السياسية فيها، ولذلك أصبحت جبهة البوليساريو هي التنظيم الوحيد الممثل لشعب الصحراء. وقامت على أهداف ومبادئ أكثر تحديداً ووضوحاً. وركزت في هدف رئيسي، هو الاستقلال التام للصحراء، بعيداً عن أسبانيا والمغرب وموريتانيا. وبنت أساليبها على أساس العمل السياسي والعسكري المنظمَيْن. وتحددت الأهداف السياسية للكفاح المسلح في الآتي:

1. عروبة الصحراء، بإرجاعها إلى أصلها العربي، رداً أولياً على الاستعمار الأسباني، الذي حاول، بمختلف الأساليب الاستعمارية، إلحاق الأراضي الصحراوية، تعسفاً، بالأراضي الأسبانية.

2. الرد على الإهمال العربي، سواء من قِبَل الأنظمة العربية المجاورة، في شمال أفريقيا، أو من قِبَل الأنظمة العربية، التي تبتعد مسافات بعيدة عن الإقليم.

وعلى رغم أن جبهة البوليساريو قد تكونت في موريتانيا، فإن التطور الأساسي في الحركة، بعد أن حقق زعماء الجبهة اتصالهم وتفاهمهم مع الجزائر، باعتبارها دولة تقدمية، تناصر حركات التحرر العربية والأفريقية، دفع قيادات الجبهة، منذ عام 1974 إلى التوجه إلى الجزائر، التي رحبت بهم. وتميزت هذه المرحلة بأنها المنطلق الوحدوي لشعب الصحراء في مواجهة الاستعمار، وارتكزت انطلاقة الجبهة، خلال هذه المرحلة، على الآتي:

1. أن المنطقة الممتدة من جبل طارق إلى نهر السنغال تطل على المحيط الأطلسي، أي أنها حكماً يجب أن تخضع لسياسة الحلف الأطلسي، والساقية الحمراء ووادي الذهب تعتبر نقطة التلاقي في شمال غرب أفريقيا، ومن ثم، هي نقطة التماس بين الوطن العربي والقارة الأفريقية.
2. نظراً للأهمية الإستراتيجية لإقليم الصحراء، عسكرياً واقتصادياً، فإن بقاءه تحت سيطرة الاستعمار والإمبريالية سيكرسه مركزاً لمراقبة شعوب المنطقة وكل تحركاتها، هذا فضلاً عن الناحية الاقتصادية المتمثلة في وجود الموارد الطبيعية في الصحراء
3. الانتماء إلى الوطن العربي، والإيمان بأن الشعب في الساقية الحمراء ووادي الذهب هو شعب عربي، وسيبقى، كما كان قديماً، منارة جديدة في النضال ضد الوجود الاستعماري في المغرب العربي[1] .

المطلب الثاني : موقف الدول الملاحظة

لمعرفة حقيقة موقف الدول الملاحظة من النزاع الدائر في الصحراء الغربية قديما وحديثا ، يجب التطرق إلى موقف كل من موريتانيا والجزائر وذلك عبر نقطتين:

1) موقف موريتانيا

لتبيان موقف موريتانيا من النزاع في الصحراء الغربية يجب أن نميز بين مرحلتين المرحلة الأولى: وهي المرحلة ما قبل الانقلاب العسكري . المرحلة الثانية: وهي مرحلة ما بعد الانقلاب العسكري :

إن ما يميز المرحلة الأولى والتي امتدت من 1974 إلى 1979 ،هو موقف الرئيس السابق "مختار ولد داده " من القضية ، بحيث كان يعتقد أن الجزء الجنوبي من الصحراء يتبع إقليم موريتانيا منذ القدم وثبت هذا الموقف للرئيس الموريتاني بعد قيامه باتفاقية سرية مع ملك المغرب في أكتوبر 1975 .

وتجسدت بعد ذلك المطالب الموريتانية بتوقيع الرئيس المذكور على اتفاقية مدريد في 14 نوفمبر1975 ، أين تحصل على إدارة الجزء الجنوبي من إقليم الصحراء الغربية. ثم لقاءه مع الملك الحسن الثاني في 1975/12/31 ،لترتيب الغزو المغربي والموريتاني للصحراء .

1-Boumahdi, BELKACEM, A Political History of The Western Sahara , Degree of Doctor of Philisophy , 1988 , University of Southampton ; England .P.33

المرحلة الثانية من موقف موريتانيا ، فإن ما يميزها ، هو وقوع انقلاب عسكري ضد الرئيس الموريتاني السابق"مختار ولد داده" من قبل بعض الضباط في الجيش ، وكان ذلك في جويلية 1978 ،والنتيجة المباشرة لهذا الانقلاب العسكري ، هو أن "جبهة البوليساريو" أعلنت وقف إطلاق النار من جانب واحد ، ولقد إستحسنت السلطات الموريتانية الجديدة ، هذا التصرف ، وبدأت تحضر لتوقيع اتفاقية مع"جبهة البوليساريو "وانسحابها النهائي من الصحراء الغربية .ولقد وقعت فعلا اتفاقية السلام بين الحكومة الموريتانية وجبهة البوليساريو ، وكان ذلك بالجزائر في 05/08/1979 ،أين توصل الطرفان بصفة نهائية إلى حل النزاع بينهما[1] .

وتكلل هذا الاتفاق بالاعتراف الرسمي لجمهورية موريتانيا ، بالجمهورية العربية الصحراوية ، وكان ذلك في سنة 1984 .

2) **موقف الجزائر :**

إن موقف الجزائر تجاه القضية الصحراوية ، كان موقفا ثابتا ، ولم يتغير ، بحيث لم تكن للجزائر أية أطماع ترابية في الصحراء الغربية . ويمكن تلخيص موقف الجزائر تجاه النزاع في الصحراء الغربية في ثلاثة نقاط أساسية:

- إن الجزائر ليست لها أية أطماع إقليمية في الصحراء الغربية ، لكن ترى نفسها معنية مباشرة بالنزاع ، وتؤكد أن حلها يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مصلحة الشعب الصحراوي.

- إن الجزائر تدعم كل المساعي الأممية الرامية إلى تنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية .

- إن الجزائر تؤكد على أن قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار ، ويجب أن يعطى للشعب الصحراوي الحق في تقرير مصيره.

وظلت الجزائر من خلال مواقفها الثابتة هذه، طرفا أساسيا في النزاع في الصحراء الغربية ، ولم تغير موقفها من النزاع إلى حد الآن .ولقد أكدت الجزائر من جديد على موقفها الثابت من النزاع في الصحراء الغربية بمناسبة تقديم رأيها حول المقترح المتضمن الاتفاق - الإطار، وذلك ما عبر عليه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في رسالته إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، المؤرخة في 22/05/2001والمنشورة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ في .2001/06/20 والجدير بالذكر أن تلك الرسالة، كانت تعبر عن رأي الجزائر وقت ظهور مقترح الاتفاق-الإطار وكذا المقترح المتضمن تقسيم الصحراء بين المغرب وجبهة البوليساريو.

[1] مسعود شعنان ، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية ،طروحة لينيل الدكتوراه في علاقات االدولية ، جامعة الجزائر ،2007 ،ص78.

3) موقف إسبانيا :

مما لاشك فيه أن إسبانيا رغبت في تطبيق اللائحة الأممية رقم 1514 الخاصة بتصفية ةالاستعمار في الصحراء الغربية ، وكذا الانسحاب من الإقليم وتنظيم استفتاء تقرير المصير . لكن يلاحظ أن موقف إسبانيا أخذ توجيهين :

في الأول رحبت إسبانيا بمجيء البعثة الأممية إلى الصحراء ، واقترحت تمكين الصحراويين من ممارسة حقهم في تقرير المصير الذي يجب أن يكون في فترة وجيزة، ثم يكون استفتاء تقرير المصير تحت لواء منظمة الأمم المتحدة ، وكانت إسبانيا ترى أن الاستفتاء يجب أن يعطى للصحراويين الذين يقيمون في الإقليم فقط ، وكانت ترفض أن يوسع هذا الاستفتاء إلى اللاجئين في الدول المجاورة .

أما الموقف الثاني لإسبانيا ، فظهر مباشرة بعد عودة البعثة الأممية ، إذ تراجعت إسبانيا عن موقفها السابق بسبب تزايد الضغط السياسي المغربي والموريتاني عليها ، وقررت مراسلة الأمم المتحدة في 23 ماي 1975، وأبلغتها عن نيتها في الانسحاب من إقليم الصحراء في أقرب الآجال ، كما أصبحت تطالب من الأمم المتحدة ، تنظيم مؤتمر دولي حول الصحراء الغربية ، يشارك فيه كل الأطراف المتنازعة .يفسر بعض المتتبعين لمشكلة الصحراء الغربية ، أن التطور الذي طرأ على موقف إسبانيا في تلك الفترة ، بالمشاكل الداخلية التي كانت تعاني منها ، لا سيما وفاة الحاكم"فرانكو"والأزمة السياسية التي شهدتها البلاد بعد وفاته . أي أن إسبانيا في تلك الفترة ونظرا للمشاكل التي كانت تواجهها أرادت التخلص بأية وسيلة من إقليم الصحراء الغربية ، وذلك إما بتنظيم استفتاء في الإقليم ، وإما بتسليمه إلى الأمم المتحدة لتتولى تنظيم الاستفتاء ، وما يؤكد هذا هو اتفاقية مدريد التي انعقدت في 14 نوفمبر 1975 بين كل من إسبانيا والمغرب وموريتانيا ، والتي سلمت بموجبها إسبانيا إدارة الإقليم إلى الدولتين ، مع الاحتفاظ لها ببعض المصالح في منجم الفوسفات في بوكراع [1] .

[1] ةمسعود شعنان ، نفس المرجع السابق ،ص 81.

خلاصـــــــــة

سعت السلطات الاستعمارية الاسبانية على تكريسها داخل المجتمع الصحراوي، وعدم قبولها تطوير البنية التحتية للصحراء الغربية رغم أن إحتلالها دام أكثر من 90 سنة أي من 1884 الى 1974 ،ولم تغير في الطبيعة الاحتماعية الصحراوية حتى تظل مسيطرة على سكان الاقليم وموارده الطبيعية ، لكن مع ظهور الحركات التحررية ضد القوى الاستعمارية بالفضل القيم العربية، التي فشل الاستعمار في تغيرها ، أخذت الدول المستعمرة إستقلالها عن طريق المقاومة الشعبية ، وبعد مشاركة بعض ابناء الصحراءالغربية في المقاومة المغربية ضد الاحتلال الفرنسي أنطلاقا من قناعتهم وإيمانهم بالقومية العربية، مثل الفقيد بصيري الذي درس في مصر وأكستب قيم الدفاع عن القومية العربية المشتركة .

ولكن الدعم الذي قدمه أبناء الصحراء الغربية للجارة العربية ،كان نغمة عليهم بدل من أن يكون نعمة لهم ، فبعض إستقلال المغرب ،وقيام الثورة الصحراوية قام وفد شبابي من الصحراء الغربية بالتوجه الى المغرب، لطلب الدعم العسكري والسياسي لمحاربة الاستعمار الاسباني حيث أكد السيد محمدلمين أحمد وزير المالية الصحراوي وأحد اكبر مؤسسي الجبهة، أن في لقائهم بالسلطات المغربية أستقبلهم أدريس البصري قبل أن يكلف بوزارة الداخلية " أن المغرب يستحيل أن تضحي بعلاقات مع إسبانية لأجل كبش فيادء في الصحراء الغربية".

أذا كان هذا رد السلطات المغربية إتجاه الثوار في الصحراء الغربية، كيف تدعي أحقيتها في سيادة على الصحراء الغربية ، ونعرف أن السيد أدريس البصري الذي كلف بقضية الصحراء الغربية والدفاع عن " مغربية الصحراء " ، في لقاء له مع قناة الجزيرة بباريس أن الصحراء الغربية ولست مغربية .كذلك مع الدولة الشقيقة موريتانيا أن أشهر معركة لها ضد الاستعمار الاسباني كانو الصحراويين من المشاركين فيها .

ة

الفصل الثاني : التسوية الاممية لحل قضية الصحراء الغربية

المبحث الاول : دور هيئة الامم المتحدة في حل النزاع في الصحراء الغربية

المطلب الاول : الوضعية القانونية لقضية الصحراء الغربية

المطلب الثاني: مقترحات لحل النزاع في الصحراء الغربية

المبحث الثاني : دور الدول الافريقية و العربية في حل قضية الصحراء الغربية

المطلب الاول : موقف الدول الافريقية الوحدة الافريقية (الاتحاد الافريقي)

المطلب الثاني: موقف الدول العربية

المبحث الثالث : انظرة الكبرى للنزاع في الصحراء الغربية

المطلب الاول : موقف فرنسا والولايات المتحدة الامريكية

المطلب الثالث: موقف روسيا والصين

تمهيد

إذا كان جوهر مبدأ تقرير المصير الذي يحيل إلى نبذ التحكم والسيطرة من قبل لآخرين قديم قدم الإنسانية ، فإن ربطه بمفهوم " الشعوب " وتدويله يعد أمرا حديثا ارتبط بتوجه المجتمع الدولي إلى صياغة مؤسسات وقوانين دولية تستوعب كل دول العالم بعد الحربين العالميتين اللتين شهدهما القرن العشرين. وقد مرّ مبدأ تقرير المصير منذ ظهور الإرهاصات الأولى لإقراره خلال فترة ما بين الحربين بتطورات كثيرة، كانت أول خطوة في تلك المسيرة الطويلة هي إدراجه في ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 كأحد المبادئ الدولية الضامنة للعلاقات الودية بين الدول والأمم المتحدة.

لكن الخطوة الفاصلة في مسيرة هذا المبدأ تمثلت في الاعتراف به لاحقا كأحد الحقوق الأساسية للشعوب، الأمر الذي رفع من شأنه إلى مصاف القواعد الدولية الآمرة في حالة الدول المستعمَرَة .

لعل هذا المبدأ يكون إسنادا قويا لدول المستعمرة والتي ترغب في التحرر، لكن في حالة إقليم الصحراء الغربية الذي كان يخضع للحكم الاستعماري الاسباني منذ1884 حتى الانتفاضة الشعبية التي قادها محمد سيدي ابراهيم بصيري 1963 ضد التواجد الاسباني مما فرض على اسبانيا وبضغط دولي إعطاء الشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير، ودخول المغرب بحجة الوحدة الترابية والجمهورية الاسلامية الموريتانية بحجة الروابط الاجتماعية زاد من مشكلة الصحراء الغربية بسبب وجود عدة أطراف تدعي أحقيتها في الاقليم.

في هذا الفصل سوف نحاول التطرق إلى الدور الذي لعبته الهيئات الدولية والقارية لحل نزاع الصحراء الغربية الذي أثر فيه القانون الدولي من جهة والاختلافات السياسية من جهة أخرى نظرا للأهمية الاستراتيجية للأقاليم ،ووجوده بين دول تسعى لتحقيق أجندة داخلية وأجنبية بالقارة السمراء.

نتطرق في المبحث الاول الى الدور الكبير الذي لعبته هيئة الامم المتحدة من خلال الوضع القانوني للأقاليم والمقترحات المقدمة لحل النزاع انطلاقا من وقف إطلاق النار 1991 حتى يومنا هذا رغم ان في السنوات الاخيرة توقفت الحلول والمقترحات ، وبقاء النزاع في البند السادس فقط رغم مطالب بعض الدول برفعه لبند السابع الذي يكون القرار النهائي فيه لمجلس الامن بدل أطراف النزاع.

اما في المبحث الثاني نتطرق فيه الى الدور الافريقي المؤثر الكبير على النزاع بحكم الترابط الجغرافي والسياسي والايديولوجي ، بالإضافة الى الدور العربي الذي لم يعرف ولم يتغير رغم تغير الانظمة العربية بعد الربيع العربي.

وفي المبحث الثالث والأخير نتحدث فيه عن الدور الذي لعبته الدول الكبرى أثناء وبعد الحرب الباردة وكيف كان موقفهم من النزاع في الصحراء الغربية .

المبحث الاول: دور منظمة الامم المتحدة في تسوية النزاع في الصحراء الغربية

بعد عرض قضية الصحراء الغربية على هيئة الامم المتحدة وتحويلها الى محكمة العدل الدولية، بدل عرضها على مجلس الامن وإصدار قرار مباشر وإلزامي لجميع الاطراف، مما سيعطي للشعب الصحراوي حقه، لكن الملك المغربي كان يعرف القرار الذي سوف يصدره مجلس الامن ،لذا اقترح إحالة الملف لمحكمة العدل الدولية ،لكسب الوقت وللتلاعب بالقرارات الصادرة عنها، حيث قدم في القرارات الصادرة أكثر من 40 طعنا في جميع القرارات.

ظلت الامم المتحدة تسعى لإيجاد حل سلمي يرضي الطرفين، بعد وقف إطلاق النار 1991، وبعد إقرار الأمم المتحدة بضرورة إجراء الاستفتاء، وتعهد الطرفين بالتعاون الجاد والعمل قدما وبتعاون على تطبيق قرارات المحكمة، ليظل الطرف المغربي يماطل في عملية الاستفتاء.

في حين أن جبهة البوليساريو ترفض التلاعب المغربي وطريقة معالجته للملف المصيري بالنسبة للشعب الصحراوي الذي وضع ثقته في المنظومة الدولية لنصرته، لكن بعد مرور أكثر 41 سنة على معاناته وتشتته فقد ثقته بالقرارات الصادرة عن المنظمة.

المطلب الاول : الاحكام القانونية في قضية الصحراء الغربية

ترجع أسباب عرض نزاع الصحراء الغربية على محكمة العدل الدولية إلى إعلان اسبانيا الدولة المحتلة سابقا عن رغبتها في الانسحاب من الصحراء الغربية، وتنظيم استفتاء تقرير المصير تطبيقا للقرار ألأممي رقم 1514 الصادر في 1960/12/14. وبناء على ذلك تقدم المغرب مدعيا بحقوق تاريخية في الصحراء الغربية، وفي هذا الصدد طلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة، يوم 23 سبتمبر 1974 عرض ملف الصحراء الغربية على محكمة العدل الدولية، لتبدي رأيا استشاريا في مسألة الحقوق التاريخية المزعومة على الإقليم، وبالفعل أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 19 ديسمبر سنة 1974 (د 29) لائحة تحت رقم 3292، جاء فيها على الخصوص :

1/ هل كانت الصحراء الغربية (الساقية الحمراء وواد الذهب) في فترة استعمارها من طرف اسبانيا "إقليما بلا مالك " ؟ [1]

2/ وإذا كانت الإجابة على السؤال بالنفي، فهل كانت توجد روابط قانونية بين الصحراء الغربية وكل من المملكة المغربية والمجموع الموريتاني؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة، عقدت المحكمة عدة جلسات للمرافعات. والمناقشات بناء على ما قدم لها من أدلة ووثائق حول الموضوع [1].

[1] عبد النبي مصطفي، استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة ال جزائر1، 2014، ص63.

أولا: المرافعات

عقدت محكمة العدل الدولية (27) جلسة علنية من 25 مارس إلى 30 يوليو 1975 وأهم ما ورد في المرافعات بخصوص الحجج المغربية ما يلي:

قدم المغرب جملة من الأحداث التاريخية محاولة منه لإثبات ممارسته للسيادة على منطقة الصحراء الغربية حسب النقاط التالي:

1ظهير تعيين القادة في الصحراء الغربية .

2جباية الضرائب.

3 تبعية بعض القبائل للسلطان.

4دور الشيخ ماء العينين كممثل شخصي للسلطان في الساقي الحمراء .

5حملات عسكرية (مقاومة الاستعمار).

6 حملات السلاطين في المنطقة الجنوبية من السوس في 1882 و 1886 .

7مجاورة المغرب للصحراء الغربية والطبيعة الصحراوية للإقليم واعتبار الإقليم امتدادا طبيعيا للمغرب.

8 الأحداث الدولية المتعلقة بالصحراء الغربية (معاهدات اتفاقيات مراسلات دبلوماسية) . وقبل مناقشة محكمة العدل الدولية هذه الحجج ، أخذت بعين الاعتبار هيكلة الدولة المغربية القائمة على أساس الروابط الإسلامية ، وتبعية مختلف القبائل للسلطان أكثر من كونها روابط قائمة على المفهوم الجغرافي للدولة ، وقدرت أنه يجب أن تكون النتيجة فعلية ، وأن تتجلى في أحداث معبرة عنها حتى يمكن اعتبارها دليلا على السيادة .وبناء على ذلك قامت المحكمة بدراسة وفحص ادعاءات ممارسة السلطة الفعلية في الصحراء الغربية في الوقت الذي استعمرتها اسبانيا[2]

ثانيا: المناقشات

قبل عرض المناقشات، قامت المحكمة بتحديد مفهوم عبارة ارض بدون مالك، ورأت المحكمة أن سيادة الاستعمار في منطقة لا تشترط انعدام كافة أشكال السيادة المحلية، الأمر الذي ينطبق على الصحراء الغربية التي سكن فيها قبائل أو شعوب ذات نظام اجتماعي وسياسي وهي لا تعتبر أرضا بدون مالك.

ومن ثم اعتبرت محكمة العدل الدولية أن إقليم بدون مالك يعني "إقليم لا يملكه أحد ." واعتبرت أيضا أن الأقاليم التي كان يسكنها بعض القبائل والشعوب (دون أن تكون دول) ولها تنظيم اجتماعي وسياسي موحد ، لا يمكن في أي حالة من الحالات اعتبارها أقاليم بدون مالك ،

[1] عبد النبي مصطفي، نفس المرجع السابق ص64.
[2] طاهر مسعود، مرجع سابق ، ص35.

والسبب في ذلك أنه ومن أجل ممارسة أية دولة استعمارية سيادتها على إقليم ما ، يجب أن توقع المعاهدات والاتفاقيات مع زعماء تلك القبائل .

اما عن مناقشات الأحداث الداخلية والدولية، أفادت اسبانيا وموريتانيا بأن القبائل الصحراوية كانت دائما مستقلة، ونفت كل الادعاءات المغربية بحجة عدم وجود روابط بين سكان شمال الإقليم والمملكة لكنها نفت شموليتها للإقليم ككل [1].

النتائج المستخلصة من مفهوم الرأي الاستشاري:

بعد دراسة عميقة تناولت بالفحص والتدقيق في الموضوع في حدود الادعاءات والوثائق المقدمة إليها، أعلنت المحكمة عن رأيها الاستشاري بتاريخ 16 أكتوبر 1975 في قرار تفصيلي في حدود ستين صفحة ، مرفقا بالكثير من الآراء الشخصية للقضاة ، وسنعرض خلاصة الرأي الاستشاري للمحكمة في نقطة أولى ونخصص الثانية إلى معنى الاستفتاء طبقا للرأي الاستشاري.

أولا : خلاصة الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية:

أجابت المحكمة على السؤال الأول كالتالي:

غداة استعمار الصحراء الغربية من طرف اسبانيا الذي حددته المحكمة اعتبارا من سنة 1884 ،لم تكن الصحراء الغربية أرضا بلا مالك ، لأنها كانت مأهولة بالسكان على الرغم من بداوتهم ، كانوا منظمين سياسيا واجتماعيا في قبائل وتحت سلطة شيوخ أكفاء بتمثيلهم ، واسبانيا لما أقامت حمايتها تذرعت باتفاقيات مبرمة مع الشيوخ المحليين ، وقبل إجابة المحكمة عن السؤال الثاني المتضمن تحديد الروابط القانونية ، التي تربط الإقليم بكل من المملكة المغربية والمجموع الموريتاني ، حددت مدلول الروابط القانونية على أنها كل الروابط التي يمكنها أن تؤثر على السياسة التي يجب إتباعها لتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية .وفي هذا الصدد أوضحت المحكمة في إجابتها عن السؤال الثاني أن تأخذ بعين الاعتبار أمرين:

الأول: أن المملكة المغربية تدعي وجود روابط سيادية على الصحراء الغربية، بناءا على الحيازة التاريخية للإقليم.

الثاني : أنها وضعت في الحسبان الهيكلة الخاصة للدولة المغربية في تلك الحقبة التاريخية. وبعد فحص الأحداث الداخلية (، تعيين القادة ، جباية الضرائب ، المقاومة المسلحة ، حملات السلاطين...) والأحداث الدولية (معاهدات ، اتفاقيات مراسلات دبلوماسية) التي قدمها المغرب لإثبات حيازته التاريخية على الصحراء الغربية ، أن كل ذلك لا يقوم دليل على وجود روابط سيادية بين المغرب والصحراء الغربية ، بالرغم من وجود علاقة تبعية (روحية دينية) بين بعض قبائل المنطقة والسلطان .

وجاء فيما تضمنه الرأي الاستشاري ما يلي "بأن جميع الأدلة المادية والمعلومات المقدمة للمحكمة ، لا تثبت وجود أية روابط سيادية إقليمية بين إقليم الصحراء الغربية من جهة ، والمملكة المغربية أو المجموع الموريتاني من جهة أخرى ، وعليه فإن المحكمة لم يثبت لديها وجود روابط

[1] عبد النبي مصطفي، نفس المرجع السابق، ص68.

قانونية ، من شأنها أن تؤثر على تطبيق القرار 1514 المتعلق بتصفية الاستعمار في الأقاليم المستعمرة ومنها إقليم الصحراء الغربية وعلى الخصوص تطبيق مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر الحقيقي عن إرادة سكان المنطقة . "في هذا السياق، يرى بعض أساتذة القانون الدولي أن رأي محكمة العدل الدولية ، فيه بعض التناقض ، فكيف تعترف لسلطان المغرب ببعض الروابط الروحية (الولاء - الخضوع) ولا تعترف له بسيادة إقليمية على المناطق التي كانت تعيش فيها تلك القبائل الخاضعة لولائه ، ومن ثم فلا مجال للحديث عن روابط قانونية طالما أن المحكمة استبعدت سيادة المغرب وموريتانيا على الصحراء الغربية[1].

ثانيا: معنى الاستفتاء طبقا للرأي الاستشاري:

من خلال دراسة الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ، يتضح أن المحكمة أكدت على إمكانية تطبيق حق تقرير المصير على سكان إقليم الصحراء الغربية ، باعتبار أنها لم تتحقق من وجود روابط قانونية ، يمكن أن تحول دون تنفيذ القرار 1514 الذي يتعلق بتصفية الاستعمار من الأقاليم المستعمرة ومنها إقليم الصحراء الغربية ، أي تطبيق مبدأ تقرير المصير بالتعبير الحر عن رغبة أهالي الإقليم ، ولا يتأتى هذا إلا بتنظيم استفتاء حر وحقيقي دون أي ضغط أو إكراه . وبمعنى آخر ، أكد الرأي الاستشاري على حقيقة هامة ، تتمثل في استبعاد تطبيق مبدأ الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية على الأقاليم المستعمرة ، أي أن مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير له دائما الأولوية على مبدأ السلامة الإقليمية والوحدة الوطنية ، وبما أن قضية الصحراء الغربية تعتبر قضية تصفية استعمار ، فيجب تفعيل الأدوات القانونية التي تمكن شعب الصحراء الغربية من التعبير الحر عن رغباته ومصيره[2].

المطلب الثاني : الحلول الدولية المقترحة لحل نزاع الصحراء الغربية.

1/ مخطط السلام الأممي الإفريقي 1991(الاستفتاء)

بعد التوقيع على وقف إطلاق النار رسميا بين جبهة البوليساريو والمغرب في أيلول 1991 تم التشاور والبحث عن صيغة يمكن من خلالها الوصول إلى حل يحسم الخلاف وهو ما تم التوصل إليه لاحقا من خلال قبول وتوافق الأطراف المتنازعة المملكة المغربية وجبهة البوليساريو بالدخول في مخطط التسوية السلمية (مخطط السلام) للوحدة الإفريقية الذي تبنته الأمم المتحدة وصادق عليه مجلس الأمن سنة 1991.

ويتم بمقتضاه وقف إطلاق النار وتحديد هوية المصوتين ثم عودة اللاجئين الصحراويين ومركزة قوات الطرفين وتبادل الأسرى ويختتم باستفتاء لتقرير المصير يختار فيه الصحراويين في النهاية بين الاستقلال أو الانضمام إلى المغرب، على أن يتم كل ذلك في فترة أقصاها ستة أشهر من تاريخ وقف إطلاق النار الذي تم بالفعل يوم 1991/9/6 تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية ، المعروفة باسم المينورسو. فقد تمت المصادقة

[1] محمد يحظيه ، كيف تم رفع قضية الصحراء الغربية لمحكمة العدل الدولية وماذا حدث في كواليسها؟ ،مدونة الصحراء الغربية ، http://blog-sahara.blogspot.com/2015/10/blog-post_34.html

[2] محمد يحضيه ، المرجع السابق.

على أهم جزء من المخطط سنتي 1990 و 1991. وتطالب مختلف قرارات مجلس الأمن التي تصادق على هذه النصوص الأطراف "التعاون كلية" من أجل وضع حيز التنفيذ مخطط السلام الذي قبلته الأطراف، غير أن المغرب تحفظ على مخطط السلام (أكبر جزء منه) بهدف محاولة تحسين موقفه القانوني، محاولة دمج في الإحصاء أكبر عدد ممكن من المغاربة في الوقت الذي يحاول إضعاف موقف الطرف الآخر ضاغطاً من أجل تجميد أو سحب بعض الدول اعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية[1].

أما فيما يتعلق بالخلافات بشأن المصوتين في الاستفتاء يتضح أنه تم حل تلك الخلافات من خلال نص ثاني يكمل مخطط السلام لسنتي 1990 و1991 وهي اتفاقيات هيوستن لسنة 1997 التي قبلتها الأطراف وصادق عليها مجلس الأمن الذي طلب من الأطراف "مواصلة تعاونها البناء مع منظمة الأمم المتحدة من خلال التطبيق الكامل لمخطط السلام واتفاقيات هيوستن[2].

استمر مخطط السلام في مواجهة العراقيل خصوصاً من حيث ثلاثة أوجه: الإحصاء، الوضعية القانونية للقوات العسكرية الموجودة واللاجئين، غير أن جولة جديدة من المفاوضات أدت إلى مجموعة ثالثة من النصوص تشكل جسم مخطط السلام وتحل مختلف النزاعات حول الإحصاء. وتتشكل هذه المجموعة الثالثة من النصوص من بروتوكول حول تحديد هوية القبائل المتنازع عليها، توجيهات عملية خاصة بتحديد هوية أفراد هذه القبائل .

استمر تطبيق مخطط السلام بنجاح، ففي ديسمبر 1999 أستكمل وضع الإحصاء الانتخابي الجديد، وفي 17 يناير كانون الثاني 2000 نشرت اللائحة المؤقتة للمصوتين التي تبنت كصحراوين يحق لهم التصويت 86.381 ألف شخص من بين مجموع 198.469 ألف مترشح تقدموا إلى لجان تحديد الهوية، وقد كان الإحصاء الجديد الذي وضعته الأمم المتحدة جد مشابه للإحصاء الإسباني لسنة 1974 مما كذب اتهامات الانحياز التي عبر عنها المغرب ضد الإحصاء الإسباني.

فالإحصاء الجديد رفض بشكل قطعي كصحراوين عشرات الآلاف من المغاربة الذين طلبوا دمجهم فيه و هذه النتيجة تعني أن الاستفتاء سيؤدي حتمياً إلى استقلال الإقليم.

***مخطط بيكر الأول 2001 .**

ولما أقرت الأمم المتحدة أن الاستفتاء أو تقرير المصير أصبح حلة قديمة أو تجاوزته الأحداث على حد قولها سارعت المملكة المغربية إلى مباركة تلكم الخطوة التي طالما سوقت لها ، فأصبح من الضروري والحال هكذا إيجاد حل آخر فاقترح الأمين العام للأمم المتحدة تنظيم مفاوضات مباشرة جديدة بين الأطراف بوساطة من جيمس بيكر وهذا ما تم فعلا في برلين غير أن هذه المفاوضات التي نظمت لم تتوصل إلى أي اتفاق إلا أن المغرب استطاع تقديم اقتراحه الخاص بـ"حل سياسي" يتطابق بشكل كبير مع ما سمي "بمشروع الحل الإطار" الذي تقدم به جيمس بيكر لاحقا في 2001 و المعروف تحت اسم " مخطط بيكر الأول" أو " الحل الثالث ، وأكدت الأيام بعد ذلك بأنه أي خطة الاتفاق الإطار هي تأليف من صنع رجل قانون فرنسي في خدمة المغرب

[1] مصطفي الكتاب ومحمد بادي ، مرجع سابق ،ص96.
[2] الطاهر شعنان ،مرجع سابق ،ص 118.

أكثر مما هو من إعداد بيكر نفسه، وبدراسة تحليلية بسيطة في إطار الإجابة عن السؤال التالي لماذا رُفِضَ مخطط السلام وتم إبداله بمخطط الاتفاق الإطار؟ يمكننا تسجيل أو إبراز عدة نقاط غامضة وغير مقنعة جاء بها الأخير.

فأولا لأن السبب الذي قدم الأمين العام للأمم المتحدة لتبرير فشل مخطط السلام هو أنه ليس إلا " لعبة مجموع نتيجتها صفر" حيث أن الأطراف إما أن تربح الكل أو تخسر الكل، إلا أنه يمكن التساؤل الآن: أليست تلك هي قواعد اللعبة التي وافقت عليها الأطراف؟ إذن لماذا تغييرها؟ ويمكن الذهاب إلى أبعد من هذا الحد، فإذا كان فشل المخطط يرجع إلى دورانه حول بديلين "مجموعهما صفر" (الاستقلال أو الانضمام). فيجب على عنان وبيكر أن يجيبا على هذا السؤال: اقتراح "الحكم الذاتي "المتضمن في " الاتفاق الإطار" الذي أقترح لتعويض مخطط السلام ألا يعني افتراض قبول أحد البديلين ذات "المجموع صفر" أي الانضمام؟ وإذا كان الأمر هكذا فلماذا ألغي مخطط السلام وقبل " الاتفاق الإطار"؟ هذا من جهة ومن جهة ثانية ورجوعا لما سبق التطرق إليه في تقاريره السابقة، فإن الأمين العام يشير إلى المغرب ك " قوة مديرة " ومن الواضح أن هذا التلميح ليس بريئا ذلك أنه خاطئ ويتسبب في الكثير من التناقضات الخطيرة.

(أ) في البداية فإن تقارير الأمين العام التي تعطي للمغرب الصفة الشرعية " للقوة المديرة" تضعه في تناقض واضح مع مذهب الجمعية العامة للأمم المتحدة كما عبرت أي الأمم المتحدة عن ذلك بوضوح في القرار 3458أ (XXX) الصادر بتاريخ 10 ديسمبر كانون الأول 1975 (الذي يشير بعد الرجوع إلى اتفاقية مدريد إلى إسبانيا كالقوة المديرة الوحيدة) .

وكذلك الشأن في القرارات 3734 (1979) و1935 (1980) وهي كلها قرارات للجمعية العامة تعتبر أن ما قام به المغرب هو "احتلال" يجب التنديد به.

(ب) من جهة أخرى ففي حالة ما يكون المغرب هو " القوة المديرة " للإقليم فلماذا لا يطبق إذن ما ينص عليه البند 73ه (من ميثاق الأمم المتحدة الذي يلزم القوى المديرة للأقاليم المستعمرة التقرير عن الحالة في تلك الأقاليم) و في حالة ما لا يقوم بذلك "كقوة مديرة " فلماذا لا يطالبه عنان بذلك؟

(ج) وأخيراً ولكن ليس الأقل أهمية كيف يمكن وصف المغرب بـ " القوة المديرة" لـ "إقليم" في الوقت الذي لا يحتل كل الإقليم؟ ماذا سيحدث مع المنطقة الموجودة شرق الحزام والتي توجد في الوقت الحالي تحت سيادة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية؟ فهل سيدعي كذلك إخضاعها للمغرب؟ [1].

ومن جهة أخرى أقر المخطط الجديد أن المملكة المغربية ستتوفر على "صلاحية استثنائية " في "حماية الوحدة الترابية للإقليم ضد المحاولات الانفصالية التي قد تصدر من داخل أو خارج الإقليم " إلا أن الصحراء الغربية يمكن فقط أن تشكل جزءاً من "الوحدة الترابية " المغربية إذا لم يكن الإقليم مستعمرا بل إقليم خاضع للسيادة المغربية في حين أن ما يميز "مستعمرة " هو أنها لا تشكل حقيقة جزءا من " الوحدة الترابية" لدولة إلا أنه في حالة ما يشكل

[1] عمر صدوق ،قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1986، ص96.

ادعاءا استعماريا تهديدا للوحدة الترابية لدولة فإن مبدأ تقرير المصير سيصبح غير قابل للتطبيق في هذه الحالة الخاصة وفي الوقت الذي تم فيه تأكيد حق تقرير المصير في الصحراء الغربية ، في مناسبات مختلفة في العديد من قرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن وحكم محكمة العدل الدولية فإن الاتفاق الإطار يعارض كل القانون الدولي المعاصر المعمول به، ويحق لنا التساؤل هنا كيف كان بالإمكان التوفيق من جهة بين تأكيد تقارير الأمين العام الأخيرة أن المغرب هو " قوة مديرة" للإقليم (وهذا ما يعني بالضرورة اعتبار الإقليم مستعمرة) وسابقة الاتفاق الإطار من جهة أخرى والذي يتضمن اعتبار الإقليم جزءا من " الوحدة الترابية " المغربية وبالتالي إقليما خاضعا للسيادة المغربية[1].

غير أن الاتفاق الإطار يشكل صعوبة ثانية تتمثل في تقديمه كخلاصة للمسلسل ما يمكن فقط اعتباره بدايته، فالنتيجة النهائية لمسلسل تصفية الاستعمار عن طريق تقرير المصير يمكن أن تكون متنوعة (الاندماج، الاستقلال أو الاشتراك)، إلا أن القوانين العامة الخاصة بتصفية الاستعمار تتبنى جميعها طريقة واحدة من أجل تحقيقها وهكذا فإن الاشتراك يجب أن يكون نتيجة " لاختيار حر وإرادي لسكان الإقليم الذي يتعلق به الأمر، معبرا عنه بأساليب ديمقراطية، والاندماج يجب أن ينتج عن " الرغبة المعبر عنها بصفة حرة من قبل سكان الإقليم الواعون بتغيير وضعيتهم القانونية" مع تحقيق ذلك الاختيار عن طريق " أساليب ديمقراطية.. مطبقة بصفة محايدة و تعتمد على الاقتراع العام الذي يشارك فيه البالغون" ما دام بإمكان الأمم المتحدة مراقبة تطبيق هذه الأساليب وخلق دولة مستقلة أو الحصول على أية وضعية قانونية أخرى عن طريق "اختيار حر و مقرر من قبل السكان."

خيار التقسيم 2002 (الحل الرابع).

أقترح هذا الخيار أساسا من قبل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بالتشاور مع ممثله الخاص للمنطقة جيمس بيكر ويقر المقترح على أن يكون للمغرب الثلثان ويكون للبوليساريو الثلث من إقليم الصحراء الغربية .

وبصفة ملموسة أكد الأمين العام للأمم المتحدة بأنه يمكن لمجلس الأمن طلب من مبعوثه الخاص تحديد مع الأطراف ولآخر مرة ما إذا كانت مستعدة لدراسة تحت رعايته وعن طريق مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة، إمكانية تقسيم الإقليم مع عدم إقرار أي شيء حتى تتم الموافقة عليه وفي حالة ما يميل مجلس الأمن لهذا الاختيار وفي حالة ما تكون الأطراف غير مستعدة أو لم تستطيع التوصل، قبل الفاتح نوفمبر 2002 إلى حل حول تقسيم الإقليم سيمكن كذلك طلب من ممثلي الشخصي تقديم لاحقا اقتراحا لتقسيم الإقليم إلى مجلس الأمن. وبعد ذلك يعرض مجلس الأمن الاقتراح على الأطراف على أساس أنه لن يخضع للتفاوض. وهذا الشكل من البحث عن حل سياسي يعطي لكل واحد من الأطراف شيئا مما يريد و لكن ليس الكل ويتماشى مع سابقة التقسيم الماضية ولكن ليس بالضرورة حسب نفس التسويات الإقليمية مثل تقسيم الإقليم في 1976 ما بين المغرب و موريتانيا.

[1] محمد يحظيه ،فترة جيمس بيكر وكوفي عنان : خطوة الامام وخطوة الى الخلف ، http://blog-sahara.blogspot.com/2015/08/blog-post_22.html

وبالرغم من أن وسائل الإعلام قدمت التقسيم كذلك الذي حدث سنة 1976 بين المغرب وموريتانيا، فإن قراءة لمجمل تقرير الأمين العام تبرز أن الاقتراح الأممي للتسوية الإقليمية لن يتم بالضرورة مثل ذلك الذي حدث سنة 1976 ، فتقسيم الإقليم بين المغرب والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (البوليساريو) قد يكون غير مرغوب فيه نتيجة لعدة أسباب. فهو يعني أن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ستخسر كل ما ظلت تطالب بل تناضل من اجله طيلة النزاع وهو الاستقلال التام ، بالإضافة أيضا إلى أن التقسيم يمكن أن يزيد من حدة الشعور الوطني الصحراوي الذي جرح بعد معاهدة 1912 التي حرمت الصحراء الغربية من الإقليم الموجود بين خط المستوى 27.40 وواد درعة ومنحته لسلطان المغرب (الذي لم يمتلكه أبداً من قبل)، وبالتالي فالتقسيم قد يشكل بترا أخرا لجزء من إقليم الصحراء الغربية، وإن المغرب كذالك سيفقد من خلال التقسيم ما يقول بأنها وحدته الترابية أو السيادية التي لا يرضى تقسيمها ولكن للمفارقة فقط، فقد رَضِيَ المغرب في العام 1975 بتقسيم ما يرفض الآن تقسيمه بينه وبين موريتانيا إبان ما يعرف باتفاقية مدريد، ولذا لم يكن من المستغرب أن يتم رفض فكرة التقسيم من قبل الطرفين نظرا لانتقاصه أو عدم تقديمه لما يسعى إليه كل طرف من أطراف النزاع على حدة. [1]

2/ مخطط بيكر الثاني 2003(الاتفاق الإطار أو الحل الثالث).

ويوصف من بعض المراقبين " بالحل الوسط " وهو كان آخر قرار اتخذته الأمم المتحدة بشأن النزاع ، ويحمل الرقم 1495 الصادر بتاريخ 30 يوليو/ تموز 2003 ويشكل هذا القرار حلاً وسطاً يجمع بين خطة التسوية التي اقترحها جيمس بيكر كما يدعو إلى مواصلة الجهود مع الأطراف المعنية للتوصل إلى اتفاق عام، وكونه أيضا يرتكز على فكرة الاستفتاء باعتبارها مقبولة من الطرفين وباعتبارها الصيغة الأكثر ديمقراطية لتحديد اختيار سكان الإقليم.

ومضمون هذا القرار انه يدعو إلى حكم ذاتي لسكان إقليم الصحراء الغربية لفترة تتراوح ما بين أربع إلى خمسة سنوات يأتي بعدها مباشرة الاستفتاء الذي سيحدد ما إذا كان سكان الصحراء الغربية يريدون الاستقلال عن المغرب أو الانضمام إليه، كما يدعو هذا القرار أيضا الأطراف الأربعة المعنية بالأزمة الطرفين المتنازعين (البوليساريو والمملكة المغربية) والطرفين المراقبين موريتانيا والجزائر، إلى العمل مع الأمم المتحدة والى العمل بينهم باتجاه الموافقة على خطة السلام .

ويدعو أيضا إلى أمور أخرى كإطلاق سراح الأسرى وغيرها من نقاط الخلاف ، وقد وافق مجلس الأمن على هذا القرار كما وافقت عليه أيضا جبهة البوليساريو كونه يؤدي في نهاية المطاف إلى الاستفتاء في حين ترفضه المملكة المغربية ، وهذا المخطط بالأحرى جاء أولا نتيجة تخلي الأمم المتحدة عن مخطط السلام المتفق عليه من قبل الجانبين ، وثانيا للفشل القانوني الذي حظي به مخطط بيكر الأول ، لان نتيجته هي الدمج المقنع لكل الإقليم وهذا ما أدى إلى فشله وبالتالي عدم موافقة مجلس الأمن عليه وأخيرا لانعدام الجدية السياسية من مخططي التقسيم وإنهاء مهمة الأمم المتحدة، وبالتالي جاء وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر الممثل الخاص للامين العام للأمم المتحدة إلى المنطقة، الذي يوصف بحنكته السياسية بهذا المخطط "مخطط بيكر الثاني " كحل وسطي من بين الحلول السابقة، ويعكس "مخطط السلام لتقرير مصير شعب

[1].Thompson and R.Adloff , «The Western Saharans » , GroomHelm ,London ,1980 P.105.

الصحراء الغربية " أو "مخطط بيكر الثاني" هوحل أمريكي جمع فيه ما بين المخطط المغربي من خلال السيطرة السياسية للمغربية على أكبر جزء من الإقليم ولو لفترة محددة والمخطط الصحراوي من جهة أخرى والذي يتمتع بقوة القانون غير قابلة للنقاش، بحق تقرير المصير، وبالرغم من هذا يمكن إبراز بعض النقاط التي شابت مخطط بيكر الثاني وخاصة فيما يتعلق بالعملية الإحصائية أي المواطنين الذين يحق لهم التصويت في الاستفتاء كما جاء في الخطة الأخيرة ، فأمام إمكانية تنظيم استفتاء حتمي ولا غنى عنه لتقرير المصير شرع المغرب في إدعاء " نفخ " إحصاء المصوتين بإضافة أعدادا من المغاربة إليه ففي سنة 1975 و عندما أرسلت الأمم المتحدة بعثة تقصي الحقائق إلى المنطقة أكد المغرب أن ما بين 30000 و 40000 صحراوي يعيشون في المغرب وموريتانيا كلاجئين فروا من القمع الإسباني و عندما لاحظ الإجماع الصحراوي الملموس على الاستقلال، قرر المغرب مضاعفة عدد من يدعي أنهم "صحراويين" يجب إدماجهم، وقد قدر الحسن الثاني في الرسالة التي بعث بها إلى الأمين العام بتاريخ 15 سبتمبر 1991 أن عددهم يصل إلى 170000 فرد، وأعلن أن المغرب سيشرع في ترحيلهم إلى الصحراء ، وقد وضع " مخطط بيكر الثاني" من أجل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في الفترة ما قبل الاستفتاء، إحصاءا لمجموع المصوتين يضم فقط كل الأفراد المؤهلين من قبل لجان تحديد الهوية التابعة للأمم المتحدة (86.381) ألف. وإضافة إلى ذلك أقر أنه بالإضافة إلي هؤلاء، سيصوت اللاجئون المسجلون في قائمة العودة المعدة بتاريخ 31 أكتوبر 2000 من قبل المحافظة السامية لغوث اللاجئين وهي القائمة المجهولة من قبل المغرب وكذلك المقيمون بصفة مستمرة في الصحراء حتى 30 ديسمبر1999 في آخر انتخابات تشريعية مغربية يوجد كمقيمين في الإقليم 151696 فرد بما في ذلك 45000 صحراوي معترف بهم كمصوتين من قبل المينورصو وهم يقيمون في الصحراء المحتلة من قبل المغرب، هذا الإحصاء الخاص باستفتاء تقرير المصير يطرح العديد من الشكوك السياسية والقانونية[1].

ويتضح أن الإحصاء الذي أقره " مخطط بيكر الثاني " يميل لصالح المغرب ، فهو يتكون من ثلاثة لوائح تتقاطع فيما بينها: لائحة إحصاء الأمم المتحدة ، لائحة المقيمين في الصحراء منذ 1999 و لائحة اللاجئين، فلقد تم إعداد اللائحة الأولى خلال مرحلتين. الأولى انتهت في تموز يوليو 1999 وأقرت الأمم المتحدة إحصاء 84.251 مصوت (تم انتقائهم من بين 147.229 ألف مرشح) من بينهم 44.9% (46254) هم مرشحون قدموا من قبل المغرب ويعيشون فيه أو في الإقليم المحتل، 40.1% (33.785) هم مرشحون يعيشون في الأراضي المحررة أو مخيمات اللاجئين، و 5% (4213) تقدموا في موريتانيا[2].

وبالرغم من أن أغلبية الذين تم انتقاؤهم تقدموا في الإقليم الذي يسيطر عليه المغرب فإن أغلبية الذين تم رفضهم كذلك تتضمن مرشحين قدموا من قبل المغرب أيضا، وقد أنتهي من الإحصاء في ديسمبر 1999 بعد تحديد هوية ما يسمي بالقبائل المتنازع عليها، فمن بين 51220 مرشح تقدموا فإن لجان تحديد الهوية أعلنت 2135 كمصوتين فقط يعيشون كلهم في الصحراء

---

[1] كارلوس رويث ميقل ، الصحراء الغربية :الطريق القانوني و السياسي الطويل إلى -مخطط بيكر الثاني- ، الحوار المتمدن http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=44760

[2] محمود معروف ،حصيلة "سنوات جيمس بيكر"، http://www.swissinfo.ch/ara

المحتلة، وبالتالي يصبح العدد الإجمالي هو 198.469 ألف مرشح تقدموا للجان تحديد الهوية أعلن أن 86086 هم صحراويون وتم إقصاء 112.083 .

وفي نفس الوقت فمن بين الصحراويين 86083 يعيش حوالي 48.389 في المغرب أو في المنطقة التي يراقب ، وترتبط الحسابات السياسية بالتقاطع بين اللوائح الثلاثة التي ستؤدي مجتمعة إلي إستفتاء تقرير المصير لأنه يوجد صحراويون معترف بهم كمصوتين (اللائحة الأولى) وهم في نفس الوقت لاجئين (اللائحة الثالثة) وصحراويون معترف بهم كمصوتين في(اللائحة الأولى) ، يقيمون في الصحراء المحتلة من قبل المغرب (اللائحة الثانية).

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار اللائحتين المعترف بهم سنلاحظ أنه من بين 151.696 ألف من "المقيمين" في الإقليم المحتل من الصحراء فإن 48000 صحراوي معترف بهم كذلك من قبل الأمم المتحدة مما يدل على أن 103000 مستوطن مغربي يمكن أن يصوتوا. و بالتالي و في حالة ما نستثني ما قد ينجم عن لائحة اللاجئين فإننا سنجد أنفسنا أمام حوالي 189000 فرد من بينهم 86000 صحراوي (45%) و حوالي 103000 مغربي (55%) . وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن مجموع الأفراد الذين تقدموا أمام لجان تحديد الهوية هو حوالي 198000 فرد و بأن المغرب عرقل الاستفتاء لان الأمم المتحدة تقدر أنه من هذا المجموع فقط حوالي 86000 هم المصوتون فإننا سنلاحظ أن "مخطط بيكر الثاني "أعطي بالضبط للمغرب الإحصاء الذي يريد المغرب نفسه وضعه، غير أنه يتضح أن هذا الأخير يخشى (كما عبر عن ذلك في رده الكتابي على المخطط) أن تتضمن لائحة اللاجئين العديد من الأفراد غير مسجلين في إحصاء الأمم المتحدة لسنة 1999 بشكل يجعل أن لائحة اللاجئين (الغير معروفة) تتحول إلى المصدر الأصلي للتوازن ، وهذا ما يفسر إلحاح عمر هلالي السفير المغربي لدى الأمم المتحدة بجنيف، أمام المحافظة السامية لغوث اللاجئين والذي طالب فيه بقيام الأمم المتحدة " بإحصاء وتسجيل" اللاجئين بصفة أشمل وأدق من اللائحة المعمول بها حاليا[1].

وأدى الضغط المغربي باللجنة التنفيذية للمحافظة إلى المصادقة يوم 3 أكتوبر 2003 على قرار يعترف بأهمية الأنظمة الفعالة وأساليب التسجيل والإحصاء كأساليب للحماية ووسائل لتحديد وتقييم الاحتياجات التغذوية وتوزيع المساعدات الإنسانية، وقانونيا يمكن اعتبار دمج " المقيمين" في إقليم كمصوتين في استفتاء لتقرير المصير، شيئا غير شرعي.

من المهم الإشارة إلى، أن المغرب لم يعارض هذه النقطة ، غير أنه يمكن إبراز عدة انتقادات لها، فمن جهة يجب التذكير بأن محكمة العدل الدولية أقرت بأن السكان المحليين للإقليم هم الذين يشاركون في الاستفتاء وليس"المقيمين" فيه، وقد حددت الأمم المتحدة نفسها عدد السكان "الأصليين" وأقرت سنة 1999 إحصاءا ل" الشعب الصحراوي" الذي يجب أن يمارس حق تقرير المصير. وبالتالي لا يمكنها الآن دعم عكس ما أنجزت هي نفسها. ومن جهة أخرى فإن "الإحصاء" الجديد الذي يقترح جيمس بيكر يعرقل بندا أساسيا أخرا من القانون الدولي. ذلك أن البند الرابع من معاهدة جنيف بتاريخ 12تشرين الأول أكتوبر 1949 المتعلقة بالحماية اللازمة للأشخاص المدنيين خلال فترة الحرب يقر في البند 49 توصية واضحة: " لا يمكن للقوة المحتلة ترحيل أو تحويل جزاء من سكانها المدنيين إلى الإقليم الذي تحتل".

[1] محمود معروف ، مرجع سابق .

وأخيراً وفي حالة ما لم يكن ذلك كافيا فإذا ما كان هؤلاء " المقيمون" المغاربة قد قدموا مع "المسيرة الخضراء" فان مجلس الأمن قد حسم في ذلك الأمر عندما أمر في حينه بسحب من الإقليم كل المشاركين في المسيرة الخضراء[1]..

ومن الواضح أن مقترح بيكر يرمي إلى دمج في "الإحصاء الجديد" عددا من المستوطنين تم ترحيلهم من قبل المغرب إلى الإقليم الذي يحتله، كما لا يمكن تقبل تأكيد مثل ذلك الذي قدم المغرب في رده على مقترح بيكر عندما قال أن ما قام به "منصف " ويتماشى مع الممارسة الديمقراطية، لأنه يوجد فرق أساسي في كل ممارسة ديمقراطية وفي ممارسة أي إجراء قانوني بين "المواطنين" وبقية "المقيمين " الذين لا يتمتعون بالمواطنة ، ولا يوجد أي بلد في العالم مهما تكن درجة الديمقراطية فيه يمكن لمقيمين أجانب فيه انتخاب مجلس تأسيسي أو برلماني عادي .فهذه الأوجه من المخطط برغم أنه لا يمكن الشك في مخالفتها للشرعية الدولية إلا أنه قد يصعب تجاهلها و يشير القرار 1495 أن المفاوضات بين الأطراف ومع الأمم المتحدة يجب أن تتجه نحو " قبول" النص الموجود و"تطبيقه " ، كما أبرز ذلك الأمين العام، غير أنه يتضح أن الباب لم يفتح أمام مفاوضات موجهة نحو تغيير نص المخطط فبقدر ما يصعب من جهة تصحيح نقاط المخطط التي يمكن الشك في شرعيتها، فإنه قد يكون من الصعب على المغرب محاولة " التفاوض من جديد " حول المخطط قصد المحافظة على نقاط أكثر ملائمة له (مبرر قانوني للاحتلال، الإحصاء ومراقبة الإقليم) لاغياً أوجه "أقل ملائمة" (مثل موضوع الفترة الانتقالية ، التي يفرض خلالها سلطته على الصحراء الغربية التي من الممكن أن تكون موالية للاستقلال).

فالمفاوضات التي يطالب بها القرار الأممي يجب من جهة أن تتجه نحو ما إذا كانت الأطراف تقبل المخطط، وبعد ذلك "استكماله " لجعله قابلا للتطبيق دون تغيير نصه، ومما أكد عليه قرار مجلس الأمن في جلسته الأخيرة المتعلقة بالنزاع والمنعقدة بتاريخ 28 نيسان/ أبريل/ 2006، التي تبنت المخطط ذاته - مخطط بيكر الثاني - وشدد المجلس في قراره الأخير رقم 1675 في نيسان/ أبريل/ 2006 على كل قراراته السابقة المتعلقة بالنزاع بما فيها القرار 1495 (2003) الصادر31 تموز جويلية، والقرار 1541 (2004) الصادر بـ 29نيسان ابريل بالإضافة إلى القرار 1598 (2005) الصادر يوم 28 نيسان ابريل"، علما بان كل هذه القرارات تؤكد على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وقد دعا المجلس أطراف النزاع ودول المنطقة لمواصلة التعاون مع المنظمة الأممية لوضع حد لحالة الجمود الحالية وللتقدم نحو إيجاد حل للنزاع، وأكد على ضرورة إيجاد حل سياسي عادل ودائم، ومقبول من الطرفين، يُمكن شعب الصحراء الغربية من تقرير مصيره ضمن إطار الاتفاقات، الأهداف والمبادئ المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة، كما قرر مجلس الأمن كذلك في قراره الأخير تمديد عهدة البعثة الأممية من اجل تنظيم استفتاء في الصحراء الغربية، المينورصو، لستة أشهر إضافية (إلى غاية 31 تشرين الأول أكتوبر 2005)، وطالب الدول المانحة بسداد مستحقاتها ودعم البرنامج الأممي المتعلق بتبادل الزيارات مابين العوائل الصحراوية الموجودة في المناطق المحتلة، والأخرى بمخيمات اللاجئين الصحراويين.

[1] غالية إسماعيل معراف ، **الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية**، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995 ، ص102.

3/ خطة الحكم الذاتي المغربية(2007).

في أبريل/نيسان 2007 عرض المغرب على الأمم المتحدة عرضاً بخطة للحكم الذاتي للصحراء الغربية، وهي الخطة التي يزعم المغرب أنها سترضي تطلعات الصحراويين الخاصة بالحكم الذاتي مع استمرار السيادة المغربية على المنطقة. وبموجب العرض، ينقل المغرب جزءاً من السلطات، من السلطة المركزية، إلى هيئات ومسؤولين مُنتخبين محلياً. وعرض المغرب خطة الحكم الذاتي كأساس للمفاوضات مع جبهة البوليساريو ،إلا أن السلطات المغربية – وعلى حد علمنا – لم تشر إلى أن خطة الحكم الذاتي التي طرحتها تشمل تغييراً في البيئة الحاكمة لحرية التعبير بشأن قضية الصحراء الغربية.

مبادرة الحكم الذاتي هي المبادرة التي طرحها المغرب كحل لإنهاء نزاع الصحراء الغربية والتي تمنح منطقة الصحراء الغربية حكما ذاتيا موسعا مع الاحتفاظ برموز السيادة كالعلم والسياسة الخارجية والعملة وغيرها، واعتبرها مبادرة.لإنهاء النزاع تمر عبر استفتاء شعبي لسكان الإقليم ولاقت دعما دوليا واسعا ، نص المبادرة التزام المغرب بالعمل على إيجاد حل سياسي نهائي تقوم على النقاط التالية .

1 ـ ما فتئ مجلس الأمن، منذ 2004، يدعو "الأطراف ودول المنطقة إلى مواصلة تعاونها التام مع الأمم المتحدة، لوضع حد للمأزق الراهن، ولإحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي."

2 ـ وتلبية لهذا النداء الصادر عن المجموعة الدولية، انخرطت المملكة المغربية في دينامية إيجابية وبناءة، ملتزمة بتقديم مبادرة للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لجهة الصحراء، في إطار سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية.

3 ـ تندرج هذه المبادرة في إطار بناء مجتمع ديمقراطي حداثي، يرتكز على مقومات دولة القانون والحريات الفردية والجماعية و التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهي مبادرة واعدة بانبثاق مستقبل أفضل لسكان الجهة، فضلا عن أنه من شأنها أن تضع حدا للمعاناة من الفراق والنفي وأن تساعد على تحقيق المصالحة.

4 ـ تكفل المملكة المغربية، من خلال هذه المبادرة، لكافة الصحراويين، سواء الموجودين في الداخل أو في الخارج، مكانتهم اللائقة ودورهم الكامل في مختلف هيئات الجهة ومؤسساتها، بعيدا عن أي تمييز أو إقصاء[1].

5 ـ ومن هذا المنطلق، سيتولى سكان الصحراء، وبشكل ديمقراطي، تدبير شؤونهم بأنفسهم من خلال هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية، تتمتع باختصاصات حصرية. كما ستوفر لهم الموارد المالية الضرورية لتنمية الجهة في كافة المجالات، والإسهام الفعال في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية للمملكة.

6 ـ تحتفظ الدولة باختصاصاتها في ميادين السيادة، لاسيما الدفاع والعلاقات الخارجية والاختصاصات الدستورية والدينية لجلالة الملك، أمير المؤمنين.

[1] سعيد الشريف ، مقترح الحكم الذاتي الموسع في الصحراء المغربية ـ تجسيد خلاق لمبدأ تسوية النزاعات بالطرق السلمية ، http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=16215

7 - ترمي المبادرة المغربية، المفعمة بروح الانفتاح، إلى توفير الظروف المواتية للشروع في مسار للتفاوض والحوار، كفيل بأن يفضي إلى حل سياسي مقبول من جميع الأطراف.

8 - يخضع نظام الحكم الذاتي، المنبثق عن المفاوضات، لاستشارة استفتائية للسكان المعنيين، طبقا لمبدأ تقرير المصير ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

9 - ومن هذا المنطلق، فإن المغرب يوجه نداء إلى باقي الأطراف لكي تغتنم هذه الفرصة من أجل فتح صفحة جديدة في تاريخ المنطقة. كما يعبر عن استعداده للانخراط في مفاوضات جدية وبناءة، انطلاقا من هذه المبادرة، وكذا عن الإسهام في خلق مناخ الثقة الضرورية لإنجاحها.

10 - ولهذه الغاية، تبقى المملكة مستعدة للتعاون التام مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي[1].

[1] سعيد الشريف ، مرجع سابق.

المبحث الثاني : الجهود الافريقية والعربية في فض النزاع على الصحراء الغربية

النزاع بين جبهة البوليساريو و المغرب على ارض الصحراء الغربية لم يلقي بظلاله على منظمة الامم المتحدة فقط بصفتها الراعية للسلام الامن الدول .

بل أثر كثر من ذلك على الدول الافريقية بحكم الموقع الجغرافي لها وإعتبرها أخر مستعمرة إفريقية لم تقرر مصيرها بعد ، تحركت الدول الافريقية وممثلة في منظمة الوحدة الافريقية التي كان لها دور كبير في الوساطة بين الاطراف المتصارعة والتعجيل بعملية وقف إطلاق النار ودخول الاطراف في مفاوضات تسعى من خلالها الى حل النزاع بطريقة ترضي جميع الاطراف

إعترفت منظمة الوحدة الافريقية بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية سنة 1982 لينسحب المغرب منها 1984 مما قلل من دور الدول الافريقية في حل النزاع بسبب تقربها من جبهة البوليساريو حسب الرأي المغربي في حين هو إنسياق للقرارات الاممية التي نفت السيادة المغربية على الصحراء الغربية.

غير أن الموقف الرسمي لدول الجامعة العربية في قضية الصحراء الغربية ظاهريا أرجعته للقرارت الاممية وسلطة مجلس الامن ، وعمليا تدعم المغرب وبدون تحفظ ، مما أدى بالقضية الصحراوية الى التراجع و الاهمال داخل الدول العربية

المطلب الأول : جهود منظمة الوحدة الإفريقية(الإتحاد الإفريقي).

على الرغم من أن هيئة الأمم المتحدة كانت سباقة إلى المطالبة بتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره بنفسه ،إلا أن منظمة الوحدة الإفريقية كانت أكثر حزماً في موقفها الداعي إلى تصفية الاستعمار، وإلى الوقوف بصرامة أمام العدوان المغربي – الموريتاني . الذي مثل خرقا سافراً لواحد من أهم المبادئ التي نص عليها الميثاق التأسيسي للمنظمة ،ألا وهو مبدأ "احترم الحدود الموروثة عن الاستعمار" بالإضافة إلى مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وضرورة استكمال تصفية الاستعمار من القارة السمراء.

وقد يكون من التناقض أن اجتماع مجلس وزراء الخارجية الأفارقة المنعقدة في الرباط (المغرب) في 12 جوان 1972 ، أصدر بياناً جاء فيه أن " المجلس يعرب عن تضامنه مع سكان الصحراء الغربية الواقعة تحت الاحتلال الإسباني ويدعو إلى إلزام إسبانيا بضرورة إيجاد مناخ حر وديمقراطي يمكن سكان هذا الإقليم من ممارسة حقهم في تقرير المصير و الاستقلال في أقرب الآجال وفقاً لميثاق الأمم المتحدة"[1] .

[1] العربي بن رمضان ،منظمة الوحدة الافريقية (الاتحاد الافريقي)وقضية الصحراء الغربية ،مجلة أفريكا عربي ،05/01/2017 ، /http://afrikaar.com

وفي يناير 1976 أوصى اجتماع لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية في مابوتو (موزمبيق) بالاعتراف بجبهة البوليساريو كحركة تحرير إفريقية و في مؤتمر ليبروفيل (الغابون) في شهر جويلية 1977 شارك وفد من الجبهة في أشغال مؤتمر الوحدة الإفريقية وهو المؤتمر الذي قرر استدعاء مؤتمر طارئ لمناقشة القضية الصحراوية يعقد خلال الفترة مابين 24-30 مارس 1978 في العاصمة الزامبية لوساكا غير أن هذا المؤتمر تأجل مرتين [1].

ويعتبر مؤتمر القمة المنعقد في الخرطوم (السودان) في 17 جويلية 1978 مرحلة هامة في تاريخ التعامل الإفريقي مع الملف الصحراوي حيث أكد المؤتمرون ضرورة وقف العمليات العسكرية في المنطقة من جهة ومن جهة أخرى ضرورة البحث عن حل سياسي للنزاع على ضوء قرارات المنظمة ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ونتج عن المناقشات المعمقة حول المسألة الصحراوية في هذا المؤتمر إنشاء لجنة حكماء من خمسة رؤساء أفارقة ضمت كل من رؤساء السودان وغينيا ومالي ونيجيريا وتنزانيا لدراسة معطيات الملف الصحراوي بما في ذلك حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير وذلك بقصد تقديم اقتراحات وتوصيات محددة لمؤتمر القمة الإفريقية اللاحق ، وانبثق عن لجنة الحكماء لجنة فرعية ضمت الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية ورئيسا مالي ونيجيريا قامت بعقد لقاءات مع المغرب و البوليساريو وموريتانيا و الجزائر وإسبانيا للاستماع إلى وجهات النظر المختلفة حول المسألة الصحراوية.

وفي نهاية اجتماع لجنة الحكماء الأفارقة في الخرطوم في 23 جوان 1979 تبنت اللجنة قراراً يوصي بالوقف الفوري لإطلاق النار وممارسة الشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير عبر استفتاء حر و عام كما رفعت إلى مؤتمر القمة ملفاً كاملاً حول القضية الصحراوية. هذا وقد تبنى مؤتمر القمة المنعقد في منروفيا (ليبيريا) في الفترة مابين 17 و 20 جويلية 1979 قرار لجنة الحكماء الأفارقة من خلال قراره المصادق عليه بثلاثة وثلاثين صوتاً ضد صوتين والذي جاء فيه على الخصوص ما يلي " باعتبار أن كل الأطراف المعنية باستثناء المغرب متفقة على أن شعب الصحراء الغربية لم يمارس حقه في تقرير المصير ولما كان الإتفاق الثلاثي بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا يخص فقط تسليم إدارة الإقليم للمغرب وموريتانيا وهولا يشكل تسليماً للسيادة [2].

فإن اللجنة الخاصة توصي بما يلي:

- الإعداد لجو ملائم لتحقيق السلام والمحافظة عليه في المنطقة باحترام وقف إطلاق نار عام وفوري.

- ممارسة شعب الصحراء الغربية حقه في تقرير مصيره من خلال استفتاء عام وحر يمكنه من تبني أحد الاختيارات التالية:

[1] محمد إبراهيم حسن،دور المنظمات الدولية والاقليمية لتحقيق السلم ولامن في إفريقيا،قراءات إفريقية ،24/8/2016 ، ا/www.qiraatafrican.com/home/new.

[2] عمر صدوق ،مرجع سابق ،ص112.

أ. الاستقلال التام

ب. المحافظة على الوضع الراهن.

- اجتماع الأطراف المعنية لطلب تعاونها قصد تطبيق التوصيات.

- تشكيل لجنة من ستة أعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية تكلف بتحديد الإجراءات ومراقبة الاستفتاء بالتعاون الكامل مع هيئة الأمم المتحدة. وقد اجتمعت اللجنة السداسية في الأسبوع الأول من ديسمبر 1979 في العاصمة الليبيرية مع جميع الأطراف والتي حضرت باستثناء المغرب الذي بدأ يشعر بأنه يسبح عكس التيار خاصة أن هذا الاجتماع جاء بعد توقيع اتفاق السلام بين جبهة البوليساريو والحكومة الموريتانية التي انسحبت من الأراضي الصحراوية التي سبق وان احتلتها مناصفة مع المغرب. وفي العاصمة السيراليونية فريتا ون انعقد اجتماعان في جويلية وسبتمبر 1980 .وتميزت هذه اللقاءات بمحاولات المغرب التهرب من المساعي الرامية إلى تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمرات السابقة غير أن لقاء فريتاون الثاني اصدر توصيات هامة تركزت على ضرورة الإسراع بتنظيم استفتاء حر لشعب الصحراء الغربية [1]

وكذلك توجيه نداء إلى الأطراف المعنية لوقف إطلاق النار بصفة فعلية في شهر ديسمبر 1980 وإبقاء القوات العسكرية في ثكناتها وقواعدها وهي التوصيات التي قوبلت برفض مغربي.

وسعياً من المغرب لمنع قبول طلب الجمهورية الصحراوية الانضمام إلى منظمة الوحدة الإفريقية شارك الحسن الثاني ملك المغرب في أعمال مؤتمر القمة الإفريقية الثامن عشر المنعقد في نيروبي (كينيا) في شهر جوان1981 وأعلن في خطابه أمام القمة الإفريقية قبول المغرب أجراء استفتاء مراقب في الصحراء الغربية ولكن ملك المغرب ما أن عاد إلى بلده حتى صرح في ندوة صحفية عقدها يوم 2 جويلية 1981 أن الاستفتاء - كما يراه - لا ينبغي أن يكون إلا تأكيدياً لضم الصحراء الغربية للمغرب. وكان مؤتمر القمة الإفريقية قد اصدر لائحة أكد فيها على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير وطالب أطراف النزاع بوقف إطلاق النار كما انشأ المؤتمر لجنة من سبعة أعضاء لتحضير إجراءات الاستفتاء في الصحراء الغربية بالتعاون مع الأمم المتحدة.

في أواخر فبراير 1982 في الدورة الثامنة و الثلاثين لمجلس وزراء الخارجية الأفارقة المنعقد في أديس أبابا (أثيوبيا) وبناءً على أحكام المادة الثامنة والعشرين من ميثاق المنظمة أعلن عن قبول طلب الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كعضو كامل العضوية في منظمة الوحدة الإفريقية بعد اعتراف 26 دولة من أعضاء المنظمة به لتصبح بذلك العضو الواحد والخمسين في منظمة الوحدة الأفريقية وهو ما تبعه انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية .

[1] علي الشامي ،الصحراء الغربية وعقدة التجزئة في الوطن العربي ، دار الكلمة للنشر ،بيروت ،1980 ،ص73.

ولكن بعد إنسحاب المغرب من منظمة الوحدة الافريقية سنة 1984 إحتجاجا على انضمام الجمهورية العربية الصحراوية كدولة كاملة السيادة وعضو كامل العضوية داخل منظمة الوحدة الافريقية ممثلة في جبهة البوليساريو وبدعم من 26 دولة أفريقيا تعترف بأحقية الشعب الصحراوي في تقرير مسيره استنادا على القرار الاممي 1514.

لتنضم بعد ذلك في القمة 26 للاتحاد الافريقي المنعقدة في أديس أبابا، وبعد 33 سنة من خروجها عن منظمة الوحدة الافريقية، وفشل جميع محولاتها إقصاء الجمهورية العربية الصحراوية من الاتحاد، اليوم تجلس جانبا الى جنب معها في الاتحاد الافريقي بالمصادقة على البند 04 من الميثاق التأسيسي للاتحاد الفريقي الذي ينص على احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار وكذلك احترام سيادة الدولة الاعضاء في الاتحاد.

هذا الانضمام اعتبرته الجمهورية العربية انتصارا دبلوماسيا جديدا للقضية الصحراوية في الاتحاد حسب ما عبر عنه وزير خارجيتها محمد سالم والسالك وان قبول المغرب الجلوس معها داخل الاتحاد الافريقي هو انتصار بعد انسحابه من منظمة الوحدة الافريقية لقبول الدول الاعضاء انضمامها في المنظمة الافريقية[1].

قبل عودة المغرب للاتحاد الافريقي قام العاهل المغربي بزيارة لعديد من الدول الافريقية تمهيدا للموافقة، كما قدم عدة استثمارات مغربية فيها لتقريبهم منه في محاولة الانضمام بعد 33 سنة من انسحابه.

المطلب الثاني: موقف الدول العربية

أما في الحديث عن موقف الدول العربية من النزاع في الصحراء الغربية فأنه لم يأخذ الحيز الكبير ولا الحد ث الاهم بالنسبة لهم. القضية الاهم بالنسبة لهم المتفقين على أهميتها السياسية والتاريخية والدينة هي القضية الفلسطينية .

أما قضية الصحراء الغربية بالنسبة لدول الخليج فهي قضية وحدة ترابية مغربية منذ 1975. كما حاولت المملكة العربية السعودية التدخل لحل النزاع بين جبهة البوليساريو والمغرب بدعوة الطرفين الى الجلوس على طاولة المفاوضات ولبت جبهة البوليساريو الدعوة على الرغم بمعرقتها الموقف السعودي من النزاع ، وأن المملك السعودية دعمت المغرب سياسيا و ماليا من خلال بناء الجدار الرملي القاسم للأراضي الصحراوية فهي تكلفت بدعمه ماديا لحماية الجيش المغربي من الهجوم العسكري للجبهة البوليساريو ولم يتغير موقفهم اتجاه الصراع فهو مبدأ راسخ في سياستهم الخارجية حتى في القمة الافريقية العربية بغينيا الاستوائية 26 نوفمبر2016 انسحب المغرب و دول الخليج بالإضافة الى اليمن والصومال احتجاجا على حضور الجمهورية العربية الصحراوية للقمة ، وفي الاحتفال المصري لمرور 130 سنة على تأسيسه برلمانه ،شاركت الجمهورية العربية الصحراوية ممثلة في رئيس برلمانها السيد خطري أده .

[1] تصريح وزير الخارجية الصحراوية، محمدسالم ولد السالك لقناة الجزائرية الثالثة ،02/2017.

وهي الاولى من نوعها في الموقف المصري من نزاع في الصحراء الغربية حيث يمكن اعتبارها سياسة جديد لرئيس عبد الفتاح السيسي اتجاه الاتحاد الافريقي بصفتها عضوا مؤسسا للاتحاد مجاملة للجزائر وجنوب إفريقيا.

وباقي الدول العربية الاخرى لم تتدخل في النزاع واعتبار قضية الوحدة العربية أهم المشاكل الحدودية الموروثة عن الاستعمار.

اما الموقف الجماهيرية الليبية بزعامة العقيد معمر القذافي من نزاع في الصحراء الغربية كان داعم لجبهة البوليساريو وحليفتها الجزائر أنطلاقا من مبدأ الدول الثورية وإمكانية أقامة إتحاد مغاربي أكثر تقارب إيديولوجيا .[1]

ظلت ليبيا تدعم جبهة البوليساريو سياسيا وعسكريا ، كما دربت العديد من العسكريين الصحراويين وتكوينهم عسكريا. وكان الاعتراف بيها من الطرف ليبيا سنة 1980 .

غير ان هذا الدعم اليبي كان يغلب عليه التقلب في المواقف حسب الظروف الدولية.

[1] علي الشامي ،مرجع ساب ،ص79.

المبحث الثالث : مواقف الدول الكبرى من النزاع في الصحراء الغربية

بحكم تداخل المصالح وتصادمها بين الدول يصعب عزل أي نزاع عن المنظومة الدولية بصفة نهائية. خاصة إذا كان هذا النزاع بين دول من العالم الثالث في أطار موجة حركات التحرر، فالدول الكبرى تحمل صلاحيات التدخل إبداء الرأي أما عن طريق قرار الامم المتحدة أو مباشرة أذا كان هذا النزاع يهدد أحد مصالحها في أحد الاطراف المتنازعة.

فقضية الصحراء الغربية هي قضية عويصة لبعض الدول الكبرى فهي بين حلفاء تاريخيين وأطراف اقتصادية وسياسية، تسعى هذه الدول الى مجاملتها سياسيا أو الضغط عليها في الميل لاحد الاطراف، رغم حسم محكمة العدل الدولية لهذه القضية قانونيا بمجموعة القرارات الصادرة عنها، فأن مجلس الامن سنويا يعرض تقارير سنوية جوفاء لا تخدم أي طرف من الاطراف.

في هذا المبحث نعرض موقف القوة الاستعمارية السابقة وطريقة معالجة الحكومة الفرنسية للنزاع في الصحراء الغربية، وعرض موقف الولايات المتحدة الامريكية القوة الاولى في العالم وما لموقفها من وزن مؤثر على الصراع العربي –العربي (قضية الصحراء الغربية).

بالإضافة الى مواقف كل من روسيا حاليا -الاتحاد السوفياتي سابقا – والصين القوى العالمية الصاعدة وما لهما من مواقف تاريخية ثابتة قد تكون ساهمت في استمرار النزاع بسبب عدم الانحياز لأحد الاطراف.

المطلب الاول : موقف فرنسا والولايات المتحدة الامريكية

الموقف الفرنسي

أثرت العلاقة التاريخية بين فرنسا والنظام الملكي المغربي ، ومن جهة أخرى التوتر التاريخي بين الجزائر وفرنسا ،على مسار التسوية الأممي في الصحراء الغربية ،حيث أن فرنسا كانت دائما أكبر مساند للتواجد المغربي ودعمته سياسيا وأقتصاديا لضمان التبعية الافريقية لها. بينما جبهة البوليساريو أكبر حليف لها في القارة هي الجزائر وجنوب أفريقيا وكتلا الدولتين علاقتهما بفرنسا تنافسية ويشكلاني تهديدا لتواجدها في إفريقيا .

قام الرئيس جيسكار ديستان بمواجهة تحدي جبهة البوليساريو في موريتانيا سنة1977 ، معلنا تأييده الصريح للمغرب وموريتانيا عند بداية النزاع في الصحراء الغربية . قبل 1978 رفض الاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره معتبرا سكان الاقليم لا يملكون العدد الكافي لإنشاء الدولة.

سياسة الرئيس جيسكار ديستان هذه جعلته هدفا لانتقادات الديغوليين الذين يدعون الى سياسة محايدة ومستقلة عن القوى العظمى وسياسة واقعية، محافظين على تحالفات مفيدة مع أنظمة من مختلف الإيديولوجيات والتيارات السياسية كما أنتقد الشيوعيون سياسة الرئيس جسكار ديستان في إفريقيا التي حولت فرنسا الى دولة إمبريالية.

قبل وصول الحزب الاشتراكي للسلطة في فرنسا كان على علاقة جيدة مع جبهة البوليساريو وكان يدعو الى الاعتراف بها، لكن بعد وصول فرانس ميتران في ماي 1981 تغير موقفه من لاعتراف الى موقف الحياد في سياسة فرنسا اتجاه قضية الصحراء الغربية، وفي فترة حكمه أستقبل وفدا من جبهة البوليساريو سمح لهم بفتح مكتبها بباريس [1].

في قضية مراقبة حقوق الانسان في الصحراء الغربية ظلت فرنسا الرافض لتوسيع صلاحيات المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الانسان في الجزء الخاضع للحكم المغرب، بالإضافة الى رفض فرنسا قرار المحكمة الاوروبية الداعي الى وقف استراد المنتجات الفلاحية والبحرية من الصحراء الغربية بصفتها مستعمرة إفريقية، وعرقلة القرار الذي يوسع من صلاحيات المينورسو لي يشمل مراقبة حقوق الانسان. غير أن الحكومة الفرنسية رفضت قرار المحكمة الاوروبية لن هذا القرار لا يصب في مصلحة المغرب بصفتها المتضررة من القرار.

الموقف الولايات المتحدة الامريكية

كان دور الولايات المتحدة الأمريكية في قضية الصحراء الغربية، خلال العقد الأول من تطوره ثانويا مقارنة. بالدور الذي لعبته فرنسا في المنطقة ، و هو ما دفع الجزائر وجبهة البوليساريو إلى تصنيف موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هذه القضية بأنه يندرج في إطار المواقف المحايدة . و لكن صفقة الأسلحة الأمريكية للمغرب في بداية الثمانينات أحدثت تحولا جذريا في علاقات الولايات المتحدة مع الدولتين المغاربيتين البارزتين (الجزائر و المغرب) ، و أدخل منطقة المغرب العربي من جديد في سياق الحرب الباردة لأنه خلال تلك الحقبة حصل المغرب على دعم أمريكي لأنه حليفها في المنطقة و بحكم أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بنشوء دولة جديدة تحت تأثير الجزائر التي تصنف ضمن الدول الاشتراكية و خارج المحور الغربي.

بالرغم من أن بعض الأوساط الأكاديمية و الرسمية الأمريكية اعتبرت القضية الصحراوية من المسائل القليلة الأهمية في السياسة الخارجية الأمريكية، و لكن المؤشرات و الإحصائيات في الواقع تثبت بأن المغرب تحصل على أكثر من خمس المساعدات الأمريكية لإفريقيا منها أكثر من 1.5 مليار دولار كدعم عسكري فقط في 1990 بررت دوائر صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية هذا التحول الجذري في موقفها تجاه العلاقات المغاربية المتأزمة بحجج تصب كلها في الدور الإيجابي الذي يلعبه المغرب لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية .في منطقتي الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.

حيث تعود العلاقات الرسمية بين البلدين إلى 1787 ، و هو تاريخ إبرام معاهدة مراكش و هي أقدم معاهدة مستمرة دون انقطاع في تاريخ العلاقات الخارجية للولايات المتحدة (توطدت رسميا العلاقات بين البلدين عندما صادق الكونغرس الأمريكي على معاهدة مراكش المعروفة بمعاهدة السلام و الصداقة بين البلدين و اعتراف المغرب رسميا بالمستعمرات الأمريكية كدولة ذات سيادة موحدة ، و تم إعادة التفاوض حول المعاهدة في عام 1836 ،و هي لا تزال سارية المفعول إلى

[1] إيغناثيو فوينتي كوبو ، الصحراء الغربية :جذور،وتطور وأفاق نزاع لم يحل ، (ترجمة مصطفى الكتاب)،المعهد الاسباني للدرسات الاستراتيجية2011،ص141.

يومنا هذا ، كما أن المساعدات العسكرية لفائدة المغرب بدأت مباشرة بعد استقلال هذا الأخير في 1956 ، لإبقاء المغرب في المعسكر الغربي، نظرا لموقعه الاستراتيجي

(شمال غرب إفريقيا على ضفتي الأطلسي والمتوسط) احتفظت الولايات المتحدة الأمريكية بقواعدها العسكرية البحرية في المغرب لغاية 1978.

و عندما اشتدت حدة المواجهة العسكرية بين القوات المغربية و جبهة البوليساريو في الصحراء الغربية، التزمت الولايات المتحدة بمساندة القوات المغربية و التدخل الفعلي في حالة حدوث نزاع مسلح شامل في المنطقة. و قامت بإرسال قيادة الأسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط إلى شواطئ شمال إفريقيا لمراقبة التحركات العسكرية في المنطقة و التدخل في حالة تعرض القوات المغربية لأي تهديد من الجزائر أو أيه قوة أخرى [1]...

غير أنه في 1997 عندما تم تعيين جيمس بيكر كمبعوث خاص للأمين العام للأمم المتحدة كان عبارة على رهان من قبل إدارة كلينتون لتسوية النزاع باسم نشر السلام في المغرب العربي و اعتباره سوق مهم للاقتصاد الأمريكي.

وفي إطار سياستها الأمنية لمحاربة الإرهاب، قامت الولايات المتحدة بدعم مشروع المغرب للحكم الذاتي كأفضل خيار للتسوية، لتفادي زعزعة استقرار الملكية المغربية في احتمال وجود صحراء غربية مستقلة. و لكن للحفاظ على مصالحها في المنطقة حرصت الولايات المتحدة الأمريكية كذلك إلى التقرب من الجزائر التي أصبحت فاعلا أساسيا في منطقة المغرب و الساحل ، و التي عرفت علاقاتها معها تحسنا ملحوظا في العشرية الأخيرة في إطار سياسة التعاون من أجل محاربة الإرهاب سواء كانت علاقات سياسية، عسكرية أو اقتصادية و أصبحت الولايات المتحدة تنظر للجزائر كشريك استراتيجي لكن تواصل في نفس الوقت ارتباطها الوثيق بالمغرب التي أنشئت معه في 2004 منطقة تجارة حرة و التي دخلت حيز التنفيذ في 2006 لكن هذه المنطقة لا تشمل تراب الصحراء الغربية.

وهذا يعني أن الولايات المتحدة تبحث عن حل سياسي مقبول لدى جميع الأطراف. غير أنه في 2007 عندما قدمت المملكة المغربية مقترح الحكم الذاتي رحبت الولايات المتحدة بهذا المشروع و شجعته و اعتبرت مقترح الصحراويين في تمسكهم بتقرير المصير أنه لم يطرأ تطور على موقفهم و لم يقوموا بخطوات نحو تقريب المواقف ، في نفس الوقت أكدت أنه " لا يمكن اعتماد أي حل بدون أخذ بعين الاعتبار مطالب الصحراويين المتمثلة في حقهم في تقرير المصير " و جاء هذا التصريح على لسان مساعد كاتب الدولة السيد دافيد ولش خلال جلسة استماع في الكونغرس ، و هنا يظهر التناقض في موقف الولايات المتحدة الأمريكية ، أمام التوفيق بين القانون الدولي و مصالحها الجيوسياسية . فهي اختارت مصالحها على حساب احترام الشرعية الدولية، ودعمت منذ البداية المغرب خلال الحرب الباردة حليفها ضد المد الشيوعي، واستمرت في سياستها بعد أحداث سبتمبر 2011 في حربها ضد الإرهاب واعتبار المغرب حليف لا يستهان به في المنطقة.

[1] عبد الرحيم المنار سليمي ، الولايات المتحدة وقضية الصحراء الغربية :جدلية الدعم والتخلي عن الحليف المغربي بحجة "الشرعية الدولية ، مركز كارنيغي لشرق الاوسط ،بيروت ،2009،ص7.

غير أنه في سبيل إنجاح التعاون الأمني مع الجزائر في حربها على الإرهاب ، من الضروري أيضا أن تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق المزيد من التوازن في علاقاتها مع دول شمال إفريقيا لاسيما عن طريق الضغط على المغرب لقبول إيجاد تسوية لقضية الصحراء الغربية من خلال الاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره [1].

المطلب الثاني: موقف الصين وروسيا

موقف روسيا

على عكس الولايات المتحدة الأمريكية ، تبنى الاتحاد السوفياتي سابقا سياسة انتهازية و براغماتية اتجاه المغرب العربي لعدة عقود ، حاولت موسكو الحفاظ على استقرار علاقاتها مع الدول المركزية للمغرب العربي (الجزائر ، المغرب ، تونس). و لقد نجح السوفيات في الحفاظ على روابط جيدة مع المغرب و الجزائر بالرغم من التوترات من حين لأخر حول المسائل السياسية الدولية. بالإضافة إلى أن قضية الصحراء الغربية لم تحدث مشاكل كبيرة لموسكو كما فعلت لواشنطن، التي أثر انحيازها للطرف المغربي و شكل اضطرابا في علاقاتها مع الجزائر، و الذي أثار غضبها و امتعاضه على حسب تعبير السفير الأمريكي ريتشارد باركرعلى الأقل إلى غاية بداية الثمانينيات.

على الرغم من أن موسكو حاولت التأكيد دائما على أنها مساندة لحركات التحرر في العالم الثالث و دعمت بالوسائل و الأسلحة العسكرية العديد من الحركات الوطنية التي تبحث عن الاستقلال للتحرر من الحكم الاستعماري، إلا أن جبهة البوليساريو لم تحصل على هذا الدعم من طرف موسكو، و الاتحاد السوفياتي سابقا لم يفعل الكثير لمساعدة الحركة الوطنية الصحراوية التي كانت في حرب ضد المغرب منذ أواخر 1975 و يبدو أن تحولات ما بعد الحرب الباردة و ما أفرزته من تغيرات أساسية في موازين القوى الدولية و في إعادة النظر في هرمية السلطة و التأثير على مستوى النظام الدولي قد ساهمت بشكل كبير في تقهقر ثم اندثار شبه كلي لنفوذ و دور روسيا (وريثة الاتحاد السوفياتي) في منطقة المغرب العربي وذلك بالرغم من استمرار الجزائر و ليبيا سابقا (قبل سقوط نظام القذا في) في الاعتماد على العتاد العسكري الروسي . .

فانشغالات روسيا بالاهتمامات الداخلية التي خلقتها عملية التحول السياسي و الاقتصادي بالإضافة إلى رغبتها في احتواء نتائج مسار التفكك التي عمت جل الجمهوريات التي كانت تمثل جزء من الاتحاد السوفياتي، مثلا أهم ركائز سياسة الإصلاح و الانعزال التي اتبعتها إدارة الرئيس يلتسين بوريس، غير أن إدارتي بوتين و مدفديف حاولتا من خلال مجموعة من الزيارت الرسمية و صفقات الأسلحة إعادة بعث و تدعيم العلاقات مع بعض الدول المغاربية مثل ليبيا و الجزائر، و لكن ذلك لا يرقى إلى مستوى التحالف (السياسي و الاستراتيجي الذي كان سائدا خلال الحرب الباردة) [2].

[1] عبد الرحيم المنار سليمي ، المرجع السابق،ص11.

[2] حبيب الله محمد لمين ،جبهة البوليساريو والتطلع الى شراكة مع روسيا في الصحراء االغربية ،11/2017 .http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/authors/

غير أن ممثل جبهة البوليساريو في موسكو السيد علي سالم فاضل أكد على أ الموقف الروسي هو موقف ثابت منذ عهد الاتحاد السوفياتي، حيث تقف إلى جانب القضايا العادلة، خصوصا ما تعلق بمسألة تقرير مصير الشعوب، وروسيا هي عضو دائم في مجلس الأمن وقد صوتت في جميع القرارات سواء في اللجنة الرابعة لصالح تقرير مصير الشعب الصحراوي، كما أنها عضو بارز في مجموعة يطلق عليها أصدقاء الصحراء الغربية مع كل من و. م. أ، بريطانيا، فرنسا واسبانيا.

أكدت روسيا على لسان رئيس دبلوماسيتها سيرجي لافروف2011: "أن روسيا متشبثة بموقفها وقرارات مجلس الأمن الدولي بشأن طرفي النزاع، وهما جبهة البوليساريو والمملكة المغربية، و هذا على ضوء القرارات الأممية لإيجاد حل دائم و عادل يمكن الشعب الصحراوي من تقرير مصيره".

الموقف الصيني

اعتبرت الصين قضية الصحراء الغربية قضية أممية تحل في إطار الامم المتحدة، وتدعو أطراف النزاع في الصحراء الغربية، إلى ضرورة الجلوس والتفاوض بين الدول المعنية بالنزاع دون الحاجة الى وجود دول أخرى غير معنية بصفة مباشرة، وان الحل يوجد داخل هيئة الامم المتحدة بصفتها المسؤولة عن السلم والامن الدولي، وأن نزاع الصحراء الغربية يندرج ضمن القرار الأممي في أحقية الشعوب في تقرير مصيرها.

غير أن النظام المغربي حاول جذب الموقف الصيني إلى جانبه وإقناعه بأن إقليم الصحراء الغربية تابع للوحدة الترابية المغربية ، وان سكان الصحراء الغربية يبايعون السلطة الملكية المغربية عليهم ، غير أن الموقف الصيني لم يتغير وظل يلتزم الحياد حتى في القاءات المباشرة بين الصين والمغرب داخل المغرب أو المؤتمرات الدولية[1].

أما جبهة البوليساريو راضية بالموقف الصيني من نضالها ضد الاحتلال المغربي وتمسك الصين بالشرعية الدولية .

من المعلوم لدى المختصين بالشؤون الدولية أنه، خلافاً للدول الغربية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا ، فإن العقيدة السياسة للصين تنبذ الميل إلى تقسيم الدول وبناء دويلات صغيرة بناءً على المبدأ الضيق لتقرير المصير. فبحكم ماضيها مع الاحتلال الأجنبي لبعض أراضيها، مثل هونكونغ التي استرجعتها من بريطانيا عام 1997 وجزيرة ماكاو، التي استرجعتها من البرتغال عام 1999، بالإضافة إلى مواجهتها للانفصال في كل من طايوان وتيبت ومناطق أخرى، فإن الصين من الدول المؤثرة القليلة التي لا تؤيد مفهوم الحكم الذاتي المقترح في الأمم المتحدة، ويمكن اعتبار هذه العقيدة السياسية للصين من بين أهم الأسباب التي تجعلها تكتفي بدور الحياد الإيجابي في قضية الصحراء الغربية والابتعاد عن دعم أحد الاطراف على حساب الاخر[2].

[1] وكالة الأنباء الصحراوية 16/5/2014

[2] John Mercer, « Spanish Sahara » ,London ,Geroge Allemand Unwin Ltd ,1976 , p..124

خلاصــة

رغم الاهتمامات الواسعة الدولية لأجاد حل لقضية الصحروية، وتقديم عدة مقترحات دولية ،وكل هذه الاقتراحات لم يقبلها أطراف النزاع ، ودخولهم أربع جولات تفاوضية ولم يتفقو على أي نقطة مبدئية لتسيير المفاضات التي ترعها الامم المتحدة .

لكن أطراف النزاع في الصحراء الغربية وخاصتا المملكة المغربية ،ظلت ترفض تطبيق مبدأ حق تقرير المصير في الصحراء الغربية ، وإعتبار الصحراء الغربية جزء من وحدتها الترابية ،ولا حل دون الحكم الذاتي الذي قددمه المغرب في سنة2007 ، ليبقي الخيار الاممي هو كيفية تكيف الحكم الذاتي لتوافق عليه جبهة البوليساريو .

رفض البوليساريو ناتج عن إنعدام الثقة في النظام المغربي ، وسرعت تقلبه في المواقف ، كما ترى ان ملك المغرب محمد السادس ، جعل قضية الصحراء قضية شخصية بدل من تكون قضية رأي عام مغربي ، خاصة وأن الملك المغربي أصبح يتمسك بقضية الصحراء الغربية ،وجعل الجزائر العدو التاريخي وراء التزاع لحفظ الامن والاستمرار لنظامه الملكي .

بينما يبقي الدور الاممي محدود وغير ملزم لأطراف النزاع في الصحراء الغربية ، وهو مما جعل مهمة الامم المتحدة شبه مستحيلة، في ظل إختلاف وجهات النظر الدولية إتجاه النزاع في الصحراء الغربية.

الفصل الثالث : دور قيادة البوليساريو في حل القضية الصحراء الغربية

المبحث الاول : السياسة الداخلية والخارجية لجبهة البوليساريو

المطلب الاول : قيادة جبهة البوليساريو

المطلب الثاني : السياسة الداخلية لجبهة البوليساريو :

المطلب الثالث :السياسية الخارجية لجبهة البوليساريو :

المبحث الثاني: أزمة الكركرات ومستقبل القضية الصحراوية

المطلب الاول : أزمة الكركرات

المطلب الاول :سيناريو الرجوع الى الحرب

المطلب الثاني: سيناريو التصعيد الدولي لحل النزاع

تمهيد:

بعد اعتراف الامم المتحدة بأن جبهة البوليساريو هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي ، والتعامل معها على هذا الاساس، شرعت القيادة العامة لجبهة البوليساريو في بناء ثقة بين أطراف الشعب الصحراوي ، وتشكيل علاقات دبلوماسية خارجية تساعد الجبهة في تحقيق الهدف الرئيسي وهو تقرير مصير الشعب الصحراوي.

جبهة البوليساريو دخلت في المفاوضات مع المغرب منذ وقف إطلاق النار في 1991 ، لكن كل الجهود التي بذلتها في التفاوض وطول الفترة الزمنية ،لم تحقق أي أهداف من عملية التفاوض ، مما أثر ردود فعل غير اجابية في الاوساط الشعبية الصحراوية ، وبالتالي على القيادة العامة للجبهة إتباع إستراتيجية جديدة إتجاه الامم المتحدة ،وإظهار نوع من الرفض لمواقف الدول الكبرى من النزاع خاصتا فرنسا ، التي قسمت مواقف مجلس الامن إتجاه قضية الصحراء الغربية .

في هذا الفصل سوف أبرز الدورالذي لعبته الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب في تسوية النزاع في الصحراء الغربية بطريقة سلمية تتماشى مع القرارت الاممية ، التي تهدف الى إجاد حل سلمي يرضي الطرفين .

وكذلك التطرق الى السياسية الداخلية والخارجية لجبهة البوليساريو في بناء دولة صحراوية ،تضم الشعب الصحراوي، وتسعى إلى محاربة الاستعمار المغربي للمنطقة ، عن طريق إعطاء الشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير حسب ما تنص عليه المواثيق الاممية لتصفية الاستعمار .

المبحث الاول : السياسة الداخلية والخارجية لجبهة البوليساريو

بعد الاعلان عن تأسيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية من طرف جبهة البوليساريو في 27فبراير1975 وإعلانها من طرف واحد في بئر لحلو بالمناطق الصحراوية شرق الجدار العازل ، عمدت الجبهة على رسم معالم الدولة الحديثة من خلال مؤسساتها السياسية والعسكرية وتحديد الدور المناط منها ، وتحقيق الهدف الاكبر والاسمى وهو تقرير مصير الشعب الصحراوي بنفسه ، وكان الزعيم الشهيد الوالى مصطفى السيد هو المفكر والمؤسس لجبهة البوليساريو الذي أسسها على أسس اجتماعية وثقافية ودينية تعطي للشعب الصحراوي حقه وحمايته من أي نظم تسلطية أخرى تمس من كرامة أو ارض الساقية الحمراء وواد الذهب .

المطلب الاول قيادة جبهة البوليساريو

* مؤسس جبهة البوليساريوالولي مصطفى السيد

ولد الولي مصطفى السيد في ضواحي بلدة بئر لحلو الواقعة شمال شرق الصحراء الغربية سنة 1948م في عائلة صحراوية بسيطة تمارس الرعي والترحال شأن معظم الصحراويين حينها.

ومثلت طفولة الولي المرحلة التي شهدت ذروة المقاومة الوطنية الصحراوية ضد الاستعمار من خلال هجومات جيش التحرير التي شملت كل الأراضي الصحراوية والمناطق المجاورة والتي لم تبقي تحت يد الاستعمار الاسباني سوى قسماً صغيراً من الصحراء الغربية وما تبع ذلك من مؤامرة ايكوفيون والدور القذر الذي لعبه النظام المغربي في تصفية المقاومة الصحراوية وتجريدها من سلاحها.

ولا ريب ان الولي الذي كان والده احد رجالات المقاومة قد تشرب بروح الرفض وأمتلئت روحه بعنفوان المقاومة التي كانت حديث المجتمع الصحراوي وميزة من مميزاته الفارقة حينها.

بعد تلقيه تعليمه الأولي في المدارس القرآنية الصحراوية توجه الولي مع عائلته إلى الأراضي الصحراوية المسلوبة لتستقر في الطنطان بعد ان طرد الاستعمار الاسباني عائلته التي شاركت في عمليات مقاومة ضد الاستعمار الاسباني.

بمدينة الطنطان درس الولي بالمدرسة الابتدائية ونتيجة لظروفه الأسرية الصعبة اضطر الولي إلى العمل في الإنعاش الوطني كعامل بسيط ثم رقي ليصبح رئيس لمجموعة من العمال الصحراويين، عرف بدفاعه المستميت عن حقوقهم واعتراضه على ظروف عملهم غير الإنسانية وهذا ما دفع بالمسؤولين إلى التخلص منه بحجة صغر سنه وضرورة ان يلتحق بالمدرسة بدلاً من الاستمرار في العمل[1].

[1] ليلي بديع ،مرجع سابق،ص25.

وفي عام 1966م التحق بمعهد التعليم الأصلي والشؤون الدينية بمدينة تارودانت ثم تابع دراساته الثانوية بالرباط ومن ثم التحق بجامعة محمد الخامس عام 1970م ودخل كلية الحقوق، فرع العلوم السياسية. و في سنته الدراسية الأولى حصل على الدرجة 19 من 20، ليكون بذلك أول طالب ينال تلك الدرجة في تاريخ الجامعة المغربية.

وخلال دراسته الجامعية تميز بنشاطه السياسي الذي كان يتمحور حول ضرورة تحرير الصحراء الغربية من الاستعمار الاسباني واستطاع في زمن وجيز أن يجمع حوله عددا من الطلبة الصحراويين وان ينظم مظاهرات طلابية ضد الاستعمار الاسباني وجرائمه الموجهة ضد الشعب الصحراوي.

غير أن النهاية المأسوية لمسيرة المنظمة الطليعية لتحرير الصحراء التي أسسها الفقيد محمد سيد إبراهيم بصيري عقب انتفاضة الزملة دفعت بالولي ورفاقه إلى سرعة التحرك من خلال تجنيد الطاقات الصحراوية سواءً داخل الصحراء الغربية أو في البلدان المجاورة.

في الوقت نفسه قام الولي بالاتصال بالقوى السياسية المغربية للحصول على دعمها في مواجهة الاستعمار الاسباني ولكن خيبته في هذه القوى وزعاماتها كانت كبيرة حين تبين له ان قادة العديد من الحركات والتنظيمات المغربية لا تمارس سوى الجعجعة وأنها أعجز من ان تقف مع حركة مسلحة تنوي انتهاج طريق الكفاح المسلح لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب.

وكانت له اتصالات في مطلع السبعينات بالقيادات الجزائرية والليبية والموريتانية طلباً للدعم والمساندة في تحرير الصحراء الغربية من براثن الاستعمار، كما كثف من اتصالاته بالجماهير والنخب الصحراوية في الصحراء الغربية وفي مناطق تجمعات الجاليات الصحراوية في البلدان المجاورة أو في البلدان الأوروبية.

وقد توجت تلك الجهود بانعقاد المؤتمر التأسيسي للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب يوم 10 ماي 1973م بمدينة الزويرات الموريتانية وتبعت تلك الخطوة بانطلاق أول رصاصة للجبهة من خلال عملية الخنكة التاريخية التي أذنت بقيام ثورة عشرين ماي الخالدة مستلهمة الدرس من تاريخ المقاومة الصحراوية وتجاربها مؤكدة شعارها" بالبندقية ننال الحرية."

ولقد اظهر الشهيد الولي مميزات قيادية نادرة فكان دبلوماسياً حذقاً ومفاوضاً مقتدراً باعتراف السلطات الاسبانية التي فاوضها على رأس وفد صحراوي وأسفرت هذه المفاوضات عن اتفاق سلام بين الجبهة والحكومة الاسبانية قبل ان تغدر اسبانيا بالشعب الصحراوي وتخونه من خلال اتفاقية مدريد الخيانية الموقعة يوم 14 نوفمبر 1975التي بموجبها تخلت أسبانية عن الاقليم[1].

[1] طاهر مسعود ،مرجع سابق ،ص45.

كما استطاع الشهيد في زمن وجيز ان يقفز بالقضية الصحراوية من موقعها المحلي إلى التدويل من خلال لقاءاته الناجحة بالقيادات العربية والدولية التي شهدت باقتدار الشهيد وارتبط بصدقاتها مع الكثير من الزعماء سواء في الجزائر أو ليبيا أو مالي أو لبنان أو فيتنام أو غيرها وخلال سنتي 1974 و1975م قام الشهيد بجولات دولية لشرح القضية الصحراوية وتسليط الضوء على حقائق كفاح الشعب الصحراوي من خلال عقد ندوات صحافية وسياسية في باريس والجزائر وطرابلس وبيروت وغيرها.

وعلى المستوى الداخلي كان الشهيد الولي لا يتوقف عن اللقاءات والمحاورات مع الجماهير الصحراوية محرضاً وموجهاً ومبشراً وذلك من خلال لغته البسيطة والمقنعة التي يستطيع بها أن يتواصل مع الكبير والصغير والمتعلم والأمي على السواء.

ولا ريب أن الشهيد الولي كان مثالاً للرجل الذي يصدق فعله قوله فكان سباقاً لقيادة المعارك وانفاذ الخطط ولعل اصدق مثال لذلك هو استشهاده في معركة نواكشوط الثانية وهو يدك أبواب القصر الرئاسي لنظام المرحوم المختار ولد داداه الذي ضحى بالروابط الأخوية والعرقية والدينية بين الشعب الصحراوي والشعب الموريتاني (الذين في الحقيقة هما شعب واحد) على الرغم من مساعي الشهيد تجنيب الشعبين ويلات حرب يجرهما إليها النظام الموريتاني الموالي للمغرب [1].

* محمد عبد العزيز رئيس الجمهورية الصحراوية الديمقراطية والامين العام للجبهة الشعبية لتحرير السياقية الحمراء وواد الذهب 1976-2017

ولد السيد محمد عبد العزيز سنة 1949 بمدينة مراكش ينتمي محمد عبد العزيز الى قبيلة الرقيبات، احدى القبائل الصحراوية الثلاث الكبرى. تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في جنوب المغرب، حيث استقر والداه في منتصف عام 1950. وكان والده ضابطا في الجيش المغربي 1958 في اواخر الستينات، كان عبد العزيز يتنقل بين الرباط والدار البيضاء، حيث التقى طلائع الناشطين القوميين الصحراويين الذين كانوا يرتادون الجامعات المغربية.

في هذه الاوساط الناشطة جدا، خطى عبد العزيز خطواته السياسية الاولى قبل ان ينتقل الى النضال السري ومن ثم العلني. شارك جنبا الى جنب مع مصطفى سيد الوالي في تأسيس جبهة البوليساريو في ايار/مايو 1973، واصبح احد قادتها العسكريين الرئيسيين. وقد اعد مع ابراهيم غالي الغارات الاولى ضد المواقع الاسبانية[2].

[1] ليلى بديع، مرجع سابق، ص21.
[2] تقرير تلفزيوني عن حياة الزعيم الشهيد محمد عبد العزيز ،قناةrsdtv،3/06/2016.

شارك بنفسه في تلك العمليات وواصل القيام بذلك على مدى بضع سنوات قبل ان يصبح الزعيم الصحراوي "الرقم واحد" في عام 1976.بعدما بات على رأس جبهة البوليساريو تخلى عبد العزيز تدريجا عن اخفاء هويته العسكرية واكتسب مكانة رجل الدولة شيئا فشيئا.

في اواخر الثمانينات من القرن الماضي، ادركت حركته ان الحل العسكري غير ممكن وعبرت عن رغبتها في السلام.

وقد جسد اول اجتماع بين جبهة البوليساريو والملك الحسن الثاني هذا الالتزام في كانون الثاني/يناير عام 1989.

في عام 1991 اوقفت جبهة البوليساريو إطلاق النار، وهي تنتظر مذاك استفتاء بإشراف الامم المتحدة لتقرير مصير سكان الصحراء الغربية.

كان عبد العزيز يتحدث العربية والفرنسية والاسبانية بسهولة بلهجته الصحراوية. وعرف بلحيته ولباسه التقليدي او الغربي، لكنه كان يفضل الزي العسكري. توفي الزعيم في 31ماي 2017 ودفن بالمناطق المحررة الصحراوية ببئر لحلو مع باقي شهداء الوطن[1].

* إبراهيم غالي رئيس الجمهورية الصحراوية الديمقراطية ولامين العام للجبة الشعبية لتحرير السياقية الحمراء وواد الذهب منذ 2016 الى يومنا هذا.

وُلد إبراهيم غالي يوم 19 أغسطس/آب 1949 في مدينة السمارة (إقليم الساقية الحمراء) بالصحراء الغربية .

لم يتلق ابراهيم غالي تكوينا مدرسيا ذا شأن، وإنما اقتصر تحصيله على الكتاب التقليدي، إذ درس علوم اللغة العربية وبعض المتون الفقهية ، وتميز لاحقا بين رفاقه بفضل هذا التكوين، فقد كان أغلب مؤسسي البوليساريو من خريجي المدارس العصرية الإسبانية والمغربية التي تسود فيها اللغتان الإسبانية والفرنسية.

تولى إبراهيم غالي عددا من المناصب الرفيعة حزبيا وسياسيا وعسكريا في نظام جبهة البوليساريو، من بينها وزارة الدفاع وعضوية اللجنة التنفيذية وعضوية الأمانة الوطنية، كما كان سفيرا لها في كل من إسبانيا والجزائر. وشارك في الوفد الصحراوي المفاوض للمغرب بدءا من عام 1989.

التوجه السياسي مال إبراهيم غالي لأفكار اليسار في تلك المرحلة التي ساد فيها الفكر الثوري.

التجربة السياسية

انخرط -وهو شاب- في الحركة الصحراوية ضد الاستعمار الإسباني التي كان يتزعمها محمد

[1] تقرير تلفزيوني عن حياة الزعيم الشهيد محمد عبد العزيز ،قناةrsdtv، 3/06/2016.

البصيري، فكان أحد مؤسسي "المنظمة الطليعية لتحرير الصحراء الغربية" عام 1969 بزعامة البصيري، وأصبح أمين سرها[1].

شارك في تأسيس "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب" (البوليساريو) وانتخِب أول أمين عام لها في أول مؤتمر تعقده يوم 10 مايو/أيار 1973، فقاد أول عملية عسكرية يوم 20 مايو/أيار 1973 كانت بمثابة الشرارة الأولى لإعلان الكفاح المسلح ضد إسبانيا، ثم كان حاضرا بقوة في كل المعارك العسكرية التي خاضتها الجبهة بعد ذلك.

تنحى غالي عن الأمانة العام للجبهة في مؤتمرها الثاني (أغسطس/آب 1974) فتولاها الزعيم التاريخي للجبهة الولي مصطفى السيد، وظل فيها حتى مقتله إثر هجوم شنته البوليساريو على العاصمة الموريتانية نواكشوط يوم 9 يونيو/حزيران 1976.

وحين أسندت قيادة الجبهة إلى محمد عبد العزيز في مؤتمرها الثالث المنعقد في أغسطس/آب 1976، عُين غالي عضوا في لجنة العلاقات الخارجية بالمكتب السياسي للجبهة، فمثلها من موقعه ذلك في العديد من المؤتمرات والمحافل الدولية، وشارك عام 1975 في الوفد الصحراوي المفاوض لإسبانيا بشأن انسحابها من الصحراء.

أعلنت جبهة البوليساريو يوم 26 فبراير/شباط 1976 تأسيس "الجمهورية العربية الصحراوية الشعبية الديمقراطية" التي ظل مقرها قائما في تندوف جنوبي غربي الجزائر، وشكلت في مارس/آذار الموالي أول حكومة لها عُين فيها غالي وزيرا للدفاع.

بقى في منصبه هذا -الذي قاد من خلاله الجبهة في حربها ضد المغرب- حتى 1989، حيث أصبح قائدا للناحية العسكرية الثانية خلال 1989-1993، ثم عاد إلى تقلد وزارة الدفاع من 1993 إلى 1998.

عينته الجبهة "وزيرا للمناطق المحتلة" ما بين 1998 و1999، وممثلا لها في إسبانيا خلال 1999-2008، ثم أصبح عام 2008 سفيرا مفوضا فوق العادة للجبهة في الجزائر. وفي المؤتمر الرابع عشر المنعقد خلال يناير/كانون الثاني 2016 تولى أمانة التنظيم السياسي في الجبهة.

وفي يوم 9 يوليو/تموز 2016 انتخبته جبهة البوليساريو -خلال مؤتمر استثنائي عقدته في مخيمات اللاجئين بتندوف- "بأغلبية ساحقة تجاوزت 90%" من المشاركين (عددهم نحو 2400 مندوب)، أمينا عاما لها ورئيسا للجمهورية الصحراوية خلفا للراحل محمد عبد العزيز الذي توفي يوم 23 مايو/أيار 2016، وتولى قيادة الجبهة بعده مؤقتا رئيس البرلمان الصحراوي خطري آدوه.

وكان غالي مرشحا وحيدا لهذا المنصب نظرا لكونه "أنسب شخصية سياسية وعسكرية محنكة بإمكانها خلافة محمد عبد العزيز في قيادة الجبهة"، حسب تعبير سياسيين صحراويين[1].

[1] موقع السفارة الصحراوية بالجزائر.http://amb-rasd.org/ARAB/indexar.php

وقد أدى غالي بُعيد انتخابه اليمين الدستورية أمام أعضاء المحكمة العليا الصحراوية والمؤتمرين مرتديا الزي العسكري. وهو ما رأى فيه مراقبون رغبة منه في إظهار تصميم البوليساريو على تحقيق "استقلال الصحراء عن المغرب".

ألقى زعيم البوليساريو خطابه الأول أمام المؤتمرين، حيث دعا قيادات الجبهة إلى "ضرورة تحقيق إصلاحات نوعية على مستوى تقوية البناء التنظيمي والمؤسساتي" للجبهة.

وأضاف غالي أنه "يجب مواصلة وتكثيف الجهود الرامية إلى تقوية جيش التحرير الشعبي الصحراوي وتنويع برامج التكوين والتدريب العسكرية المتخصصة، ودعمه المستمر بالطاقة الشابة والنوعية، وجعله في أقصى درجات الجاهزية والاستعداد لكل الظروف والاحتمالات بما فيها الكفاح المسلح"، مؤكدا أنه "ليس أمام الصحراويين إلا حلان لا ثالث لهما: إما الاستقلال وإما الشهادة".

المطلب الثاني : السياسة الداخلية لجبهة البوليساريو :

عملت القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب على بناء مجتمع صحراوي متماسك ومتعاون في طريقه النضالي منذ بدايتها حيث رصد المشاكل التي يمكن أن تمنع من أستمرار الكفاح والمعيقات التي سوف توجهها كحركة تحررية فتية .

يكمن تحديد السياسة الداخلية للجبهة من خلال التوصيات التي يخرج بها المؤتمرون الصحراويين من كل مؤتمر شعبي تعقده الجبهة المؤتمر هو الهيئة العليا للشعب ، تصدر عنه قرارات ومواقف بشأن كبريات المهام في جميع ميادين الكفاح السياسية والتنظيمية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية والدبلوماسية والإعلامية والثقافية وغيرها.

يشارك في المؤتمر - الذي ينعقد كل ثلاثة أعوام (03) في دورة عادية قابلة للتأجيل مرة واحدة ولمدة أقصاها سنة كل من: المناضلون المنتخبون من كلا الجنسين، أعضاء الأمانة الوطنية للجبهة، الحكومة الصحراوية، السفراء، المسؤولون السياسيون المحليون، أعضاء الأركان العامة لجيش التحرير الشعبي الصحراوي، المندوبون المنتخبون من كل ناحية عسكرية، ممثلو المنظمات الشعبية والطلابية، رؤساء البلديات المنتخبون محلياً، ومندوبون منتخبون من الجاليات الصحراوية في الخارج.

[1] سعيد زروال، المؤتمر الاستثنائي الاول للجبهة ،مجلة المستقبل الصحراوي ، العدد263،جوان2017.

يقوم المؤتمر بتقييم المرحلة الفاصلة بين مؤتمرين، ويضع برنامج عمل وطني، ويراجع نصوص القانون الأساسية للجبهة ودستور الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، كما ينتخب الأمين العام للجبهة ، وكذلك أعضاء أمانتها الوطنية التي هي الهيئة القيادية المسؤولة عن كفاح الشعب الصحراوي بين مؤتمرين[1]. وقد أعتمدت النقاط التالية في بناء سياستها الداخلية :

*** الوحدة الوطنية 12 أكتوبر :**

وهي تعتبر خطوة استراتيجية طويلة الامد تبنتها جبهة البوليساريو نظرا لطبيعة التركيبة الاجتماعية للشعب الصحراوي، فهو عبارة عن مجموعة من القبائل لم يكونوا تحت سلطة القانون فهم سكان بدو ورحل يجمع بينهم الوطن والعادات والتقاليد بالإضافة للمصاهرة بين القبائل ولكن القانون الذي كان ينظمهم هو القانون العرفي إذ لا وجود لسلطة تحكمهم غير سلطة الاحتلال الاسبانية.

بعد تأسيس الجبهة الشعبية عمدت إلى بناء دول تجمع الشعب الصحراوي على أرضه، أرض الساقية الحمراء وواد الذهب، ولتحقيق ذلك الهدف السامي يجب على الشعب أن يبقى متعاون ومتماسك.

*** تأطير الجماهير الصحراوية:**

وهذه نقطة أساسية جعلت من جبهة البوليساريو كتلة واحدة متماسكة حيث أطرة جميع اطياف الشعب الصحراوي سواء في مخيمات اللاجئين بتندوف أو في المناطق المحتلة من المغرب، تحت أربع منظمات جماهيرية كل منظمة تخص فئة معينة.

(اتحاد العمال الصحراويين -اتحاد الشبيبة الصحراوية -اتحاد الطلبة الصحراويين -اتحاد النساء الصحراويات) كل هذه الاتحادات هي رافد من روافد الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب، لكل اتحاد مؤتمر خاص به.

يتم فيه طرح مسائل الوطنية ومناقشتها، كما يتم انتخاب أمين عام للاتحاد ومكتبه التنفيذي بحيث يختص كل عضو بالمكتب بمهام معينة

جميع أعضاء الاتحادات الجماهيرية يشاركون في اتخاذ القرارات الوطنية الحاسمة بصفتهم ممثلين شرعيين لفئة صحراوية وهم أعضاء في الامانة العامة للجبهة.

*** الخدمات الصحية والاجتماعية:**

حقوق تكفلها الدولة بحسب الدستور : حق الملكية ، الحق في العمل، الحق في الصحة ، الحق في التعليم والترقية وحرية التعبير.
التعليم: تضمن الدولة مجانتيه والزاميته وهناك تشريع مدرسي ينظم سير العمل، ومنهج دراسي بالتشغيل وخلق المبادرات الاقتصادية لتعزيز مجالات الاكتفاء الذاتي.
غطى المرحلة الابتدائية، اضافة الى مدارس متخصصة ويتدرج من التحضيري حتى الاعدادي

[1] ندوة جهوية حول أهمية المؤتمر الشعبي تأسيسي ، بالجامعة الصيفة مخيم أوسرد ،2009.

على مستوى الولايات و البلديات المحررة، اضافة الى التعليم الثانوي الذي بدأ كنواة بجانب مشروع جامعة التفاريتي المحررة ومعاهد التكوين المهني.

كما عرفت سنة 1982 بدء حملة محو الامية فيما عرفت سنة 1984 تطور التعليم ليشمل المعوقين[1].

خلال الاربعين سنة الاخيرة عرف التعليم تطورا ملحوظا تجسد في وجود اليوم الاف الخريجين من مختلف الاختصاصات وفي جميع مؤسسات الدولة ومفاصلها، فيما كان عدد خريجي الجامعة سنة 1975 لا يتجاوز 40 خريجا.

الميدان الصحي: شهد هو الاخر تطورا نوعيا في الكم والنوع تجسده سياسة الدولة في ضمان مجانية الخدمة الصحية وتوفير الأدوية والمعدات و التجهيزات الطبية المساعدة، بفضل شبكة من العلاقات مع عديد المنظمات والهيئات منها منظمة الصحة العالمية وغيرها والانخراط في برامج مكافحة الأوبئة و الأمراض المعدية،والوفاء بالتزامات الدولة الصحراوية تجاه مقررات الاتحاد الإفريقي في الميدان الصحي، بالتعاون مع متعاونين أجانب خاصة منظمة أطباء العالم والوكالة الاسبانية للتعاون والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

وتسهر الدولة في مجال البيطرة على متابعة الصحة الحيوانية بالداخل وكذا الحيوانات القادمة من خارج الحدود، واتخاذ التدابير الوقائية لتفادي أي تفش للأمراض داخل البلاد، ورصد ومتابعة الأمراض المتنقلة من الحيوان للإنسان والتعريف و التحسيس بها، وتطبيق شروط النظافة، وفحص اللحوم، ومراقبة المواد الغذائية والأسواق.

تتجسد نتائج السياسة الاجتماعية المنتهجة من طرف الدولة الصحراوية في النسبة المتدنية للأمية في المجتمع، والأمراض المعدية بحيث بلغت نسبة المصابين مثلا بداء السيدا 0.005 % ، وكلها حالات قادمة عبر الحدود مع الدول المجاورة.

الشباب والرياضة: تواصلت الجهود الرامية إلى اختيار وتنفيذ السياسات الآنية والاستراتيجية الموجهة للشباب، كرهان مصيري منذ البداية، مع دراسة السبل الكفيلة بتحقيق أفضل مستويات التأطير ودورات التكوين في مختلف الاختصاصات، وصولاً إلى استمرار برنامج عطل في سلام الذي مكن منذ 1989 من ولوج سنويا الآلاف من الأطفال الصحراويين نحو الخارج لقضاء عطلهم في كنف الهيئات والعائلات المتضامنة مع الشعب الصحراوي بخاصة في اوروبا .

وقد تم في هذا السياق إعداد القواعد المنظمة لبرنامج القروض المصغرة الموجهة للشباب، وخلق فرص جديدة بمراكز تشغيل الشباب بجانب تنظيم البطولة الوطنية للرياضة والبطولات الجهوية التي تختتم سنوياً مع كأس 20 مايو، وتنظيم تظاهرات صحراء ماراطون السنوية منذ 2001، بالإضافة إلى المشاركة الرياضية الصحراوية في العديد من التظاهرات الرياضية في القارة الافريقية وخارجها.

الهلال الاحمر الصحراوي: سجل الهلال الأحمر الصحراوي مواكبة مستمرة عبر الخدمات منذ بدء نزوح اللاجئين الصحراويين نوفمبر 1975، ورغم نقص التجربة، واصل برامجه رغم كذلك المتغيرات الناتجة عن نتيجة آثار الأزمات بالنسبة للداعمين، ونوع من مصادره وعلاقاته الدولية مع المنظمات كما انخرط في ميادين جديدة مثل برامج الاسعافات خاصة اثناء الكوارث الطبيعية

[1] السالك مفتاح ، هذه أهم مراحل تطور الدولة الصحراوية ،شبكة أميزيرات الاعلامية ، http://radiomaizirat.net/?p=47663 ، 2017/02/26.

والتي كان اخرها امطار خريف 2015[1].

النقل والتجهيز: عرفت خدمات والتجهيز مواكبة متواصلة منها إعداد وتنفيذ الخطط اللازمة لتغطية مختلف عمليات النقل للبضائع والمؤمن والتجهيزات والمياه، والمساهمة في نظافة المحيط التي لم تتوقف رغم الكوارث وصعوبة الظروف بما فيها الطرق والمسالك الوعرة الممتدة على مئات الكيلومترات، في تدعيم التجهيز بالإنتاج عبر ورشات ساهمت في تغطية العديد من الاحتياجات لعدد من الجهات تدعم سياسة الاكتفاء الذاتي بجانب البحث عن المياه وتطوير مشاريع الاضاءة عبر الطاقة الشمسية والتزود بالكهرباء

المياه والبيئة: مواصلة جهود التنقيب عن مصادر جديدة للمياه ، واستمرار أعمال التجهيز والإصلاح والصيانة فيما يتعلق بمنشآت التصفية والتوزيع، بما فيها بالأراضي المحررة.

وتميزت الفترة الماضية بجهود معتبرة لنظافة البيئة والمحيط، وخاصة عبر الحملات الوطنية والمحلية، كانت لها نتائج جيدة، مع الاعتماد على حملات النظافة.

قطاع التجارة: مد المواطنين بالمستلزمات التي لا توفرها المنظمات والهيئات الداعمة ،وكذلك المساهمة في تنظيم الأسواق بما فيها الأراضي المحررة.

تنشيط رأس المال التجاري ليستجيب للأهداف المرسومة، وضمان استقرار الأسعار، وتنظيم وضبط التراخيص ذات الطبيعة التجارية.

قطاع التنمية الاقتصادية : تطوير الميدان الفلاحي من خلال الإستراتيجية المتبعة في إنشاء المزارع العائلية، وافتتاح مدرسة فلاحية، وتعميق البحوث بمركز التجارب والتكوين الزراعي.

هناك جهود رامية لاعمار الأراضي المحررة، وتنمية الثروة الحيوانية.

ميدان الثقافة: شكل التصدي لسياسات الاحتلال المغربي الهادفة إلى طمس الثقافة الصحراوية،محور رئيسيا عبر برامج خاصة بحفظ الذاكرة وتدوين التراث، عمل المراكز الثقافية والتكوين بالمدارس والورشات في مختلف التخصصات الفنية، بالتنسيق والتعاون مع الشركاء الأجانب.

واحتضان التظاهرات الثقافية منها المهرجان الدولي للسينما وتظاهرة آرتيفاريتي والمهرجانات الجهوية للثقافة والفنون الشعبية والأسابيع الثقافية وملتقيات الآثار.

كما تم إنشاء مدارس صحراوية للسينما والموسيقى والفنون الجميلة، مع عمل الفرق الفنية ورسالة الثقافة بجانب تعزيز مكانة الشعر والشعراء، وبعث دور المسرح والمعارض في التعريف بالقضية الوطنية والمساهمة في التثقيف واشاعة ثقافة النقد بجانب طباعة ونشر الكتب والمنشورات، وتدعيم المكتبات، وإنتاج الأفلام، بجانب بعث دور قطاع الصناعة التقليدية.

ميدان الإعلام: شكلت الاذاعة الوطنية مدرسة كما هي الية ساهمت ليس فقط في مواجهة دعاية الاحتلال والرد عليها ومواكبة الفعل الوطني في جبهات الساخنة ، بل وايضا في مد بقية مؤسسات الاعلام وغيرها بالأطر الاعلامية.

[1] السالك مفتاح ، هذ أهم مراحل تطور الدولة الصحراوية ،مرجع سابق.

وتطور الاعلام عبر مؤسساته من اذاعة وجريدة سنة 1975 الى تلفزة ووكالة ومواقع اليكترونية مع ارشيف اعلامي بجانب اعلام المنظمات الجماهيرية

التشريفات: تم استقبال عشرات الآلاف من الضيوف الأجانب، ضمن الوفود السياسية والإعلامية والثقافية وبعثات المنظمات غير الحكومية، والعائلات المتضامنة، والبعثات الطبية والطلبة والباحثين وغيرها، مع ضمان شروط الضيافة والتأمين[1].

*** تعميرالاراضي المحررة :**

اقرت جبهة البوليساريو منذ وقف إطلاق النار 1991، برنامجا ثريا لتعمير الاراضي المحررة والتي تمتد على شريط طوله حوالي الفي كلم بمساحة تقارب ثلث مساحة الصحراء الغربية، بما فيه تنظيف المنطقة من مخلفات الحرب بالتعاون مع عديد المنظمات الدولية على غرار منظمة لاند ميان اكشن البريطانية.

اذ بدت منذ وقف إطلاق النار 1991 عملية تأهيل البلدات والاراضي المحررة حيث تتواجد نواحي جيش التحرير الشعبي الصحراوي بالإضافة لسكان في معظمهم من البدو الرحل الى جانب بعض السكان في البلديات المحررة: التفاريتي، ابير تيغيسيت، واغوينيت، زوك وميجك وبئر لحلو والتي تم ترسيمها بموجب قانون البلديات الصادر 2005 من طرف المجلس الوطني ، كما بنيت هناك مدارس ومستشفيات بجانب البحث عن المياه وتصفيتها رغم صعوبة المنطقة في ظل ضئالة الامكانيات وفقدان التمويل في منطقة نزاع متواصل منذ عقود.

وشهدت تلك الربوع عقد عدة مؤتمرات لجبهة البوليساريو منها المؤتمر الحادي عشر، الثاني عشر والثالث عشر، الى جانب تخليد عديد المناسبات الوطنية وإطلاق مشاريع انمائية بتلك الربوع، كما اقيمت بعض الملتقيات على غرار ملتقى اعمار الاراضي المحررة ومشروع جامعة التفاريتي الذي احتضنته بلدية التفاريتي المحررة فبراير 2009.

كما تقيم الجمهورية الصحراوية مشاريع اقتصادية وانمائية بهذه المناطق خلال السنوات الاخيرة، بحسب تقرير الامين العام للأمم المتحدة 2015 منها مدارس دشنها الامين العام للجبهة بمناسبة مرور 40 سنة على اندلاع الكفاح المسلح في الصحراء الغربية، توجد كذلك مشاريع تحلية المياه، والبحث عن المعادن بالتنسيق مع هيئات دولية.

وفي ذات السياق تشرف وزارة اعمار الاراضي المحررة على عمليات البناء والترميم بجانب تنظيم عمل المقاولات ومكاتب الدراسات والإشراف على المناقصات وإجراء فترات تربص للمقاولين.

كما تقوم مديرية الريف والأراضي المحررة، بإيلاء عناية لاستكمال الهياكل التنظيمية المتعلقة بالبلديات والمدارس والمستشفيات والمساجد بكل تلك المناطق[2].

[1] محاضرة لسيد البشير مصطفي السيد مستشار لدي الرئاسة الصحراوية ، تقيم المسار الوطني بعد 40 سنة من النضال ، بولاية السمارة،2015/06.

[2] البشير مصطفي السيد، مرجع السابق

المطلب الثالث :السياسية الخارجية لجبهة البوليساريو :

اعتمدت القيادة العامة لجبهة البوليساريو في سياستها الخارجية على مجموعة من النقاط الاساسية لتحقيق انتصارات ميدانية على العدو المغربي، ولأن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب هي الإطار الشرعي والوحيد الممثل لشعب الصحراوي، وهي حركة تحريرية فتية أمامها مسار طويل لتحيق الهدف الاساسي وهو تقرير مصير الشعب الصحراوي.

بعد ما كان النضال الصحراوي يعتمد على الجانب العسكري أكثر من الدبلوماسي في بداية الصراع 1975، لتغير ميزان القوى بعد التوقيع على اتفاقية وقف أطلاق النار 1991، لياخذ الصراع منحى جديد تلعب فيه الدبلوماسية الدور الاساسي ، ولفهم السياسية الخارجية للجبهة وجب علينا تقييمها زمنيا:

1/ جذب الاعترافات الدولية المساندة 1977 -2005 :

بعد الاعلان عن ميلاد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في 27 فبراير 1976بمنطقة بئر لحلو المحررة، وهي منطقة حدودية بين الجزائر وموريتانيا والصحراء الغربية واقعة في الجزء الخاضع لحكم البوليساريو والتي تفرض سلطتها على حوالي 20 %من أرض الصحراء الغربية، بينما يفرض المغرب سلطته على % 80منها.

"... إن الشعب العربي الصحراوي وهو يذكر شعوب العالم أنها قد أعلنت في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي قرار الجمعية العامة رقم 1514 في دورتها 15 والذي جاء فيه ما يلي: (إن شعوب العالم قد عقدت العزم على أن تؤكد من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الشخص الإنساني وقيمته وتساوي حقوق الرجال والنساء وحقوق الأمم كبيرها وصغيرها وأن تعزز الرقي الاجتماعي وترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح)، وإدراكاً منه للمنازعات المتزايدة الناجمة عن إنكار الحرية على تلك الشعوب أو إقامة العقبات في طريقها مما يشكل تهديداً خطيراً للسلم العالمي.

يعلن للعالم أجمع، على أساس الإرادة الشعبية الحرة، القائمة على دعائم الاختيار الديمقراطي، عن قيام دولة حرة مستقلة، ذات سيادة وحكم وطني ديمقراطي عربي وحدوي الاتجاه، إسلامي العقيدة، تقدمي المنهج، تسمى الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ". *

ولان جبهة البوليساريو أعلنت عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية من طرف واحد سعت الى جذب الاعترافات الدولية بها ومحاولتها الانضمام الى المنظمات الدولية والإقليمية فكان لها دعم قوي يسهل لها الطريق ويفتح لها المجال مع الدول الاخرى.

وكانت أول دولة اعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية هي مدغشقر 28فبراير1976 أي بعد يوم واحد من الاعلان عن قيامها، لي تتلوها عدة دول ليصل تعددها الى حوالي 80 دولة[1].

[1] موقع السفارة الصحراوية بالجزائرhttp://www.amb-rasd.org/ARAB

* بيان إعلان عن قيام الجمهورية الصحراوية

وبفضل الجهود التي بذلها السلك الدبلوماسي الصحراوي بدعم من الدول المساندة، استطاعت جبهة البوليساريو (الجمهورية الصحراوية) استكمال كامل الشروط للانضمام للوحدة الافريقية في 12 نوفمبر1984 .

بعد تخطي العراقيل والتهديد المغربي الرافض للانضمام الجمهورية الصحراوية الى الوحدة الافريقية لينسحب بعد ذلك احتجاجا على انضمامها للمنظمة، لتتوسع هي في المنظمة الافريقية وتبني علاقات خارجية تساندها في كفاحها ضد النظام المغربي، وكذلك دعمها في المنظمات الدولية الاخرى في أطار برنامج التسوية الاممي الذي فرضته الامم المتحدة كحل سلمي للنزاع الطويل.

كما توسع النشاط الدبلوماسي الصحراوي داخل الدول الغربية خاصة في دول أوروبا سواء الشرقية أو الغربية حيث شهد المشهد السياسي الصحراوي نشاط كبير من خلال التقرب من الجمعيات الحكومية والاحزاب السياسية الاوروبية خاصة الاشتراكية منها لدعم ومساندة الشعب الصحراوي[1] .

بما أن المنظمات غير الحكومية تعتبر فاعلا من الفواعل المؤثرة في السياسية الدولية وتأسس علاقات بين الدول نتيجة ضغوطات تمارسها المنظمات غير الحكومية على الحكومات والدول لتغير في سياستها سواء الداخلية والخارجية، وهو ما عملت به الدبلوماسية الصحراوية من خلال التقرب من هذه المنظمات وتحسيسها بالواقع المرير الذي يعيشه الشعب الصحراوي سواء في المخيمات أو تحت الاحتلال المغربي خاصة وأن الانسان وواقعه هو محور اهتمام هذه المنظمات.

ومن الاستراتيجيات التي أتبعتها الجبهة في التقرب من المجتمع المدني هو تنظيم زيارات الى المخيم، لمعرفة الواقع المأسوي الذي يعشيه الشعب الصحراوي وهو مختلف تماما عن الصورة التي كان النظام المغربي يسوق لها وهو أن الشعب الصحراوي محتجز داخل تلك المخيمات.

مما جعل توقف بعض هذه الدول تقف موقف الحياد الإيجابي من النزاع، وبفضل تعاون وتضامن هذه المنظمات مع الشعب الصحراوي تم التضييق على النشاط الدبلوماسي المغربي فيما يخص نزاع الصحراء الغربية.

2/ الضغط باستخدام ورقة حقوق الانسان 2005-2009:

جاء في دباجة الاعلان العالمي لحقوق الانسان 10ديسمبر1948 بباريس والمنصوص عليه في القرار الاممي 1217 الذي يعتبر الوثيقة السياسية في إطار أمن الفرد.

"فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق

[1] مقابلة مع السيد أبراهيم المخطار ،وزير المياه والبيئة في الحكومة الصحراوية ،بمقر الوزارة بالشهيد الحافظ،08/3/2017.
* الفقرة الثانية من ديباجة الاعلان العالمي للحقوق الانسان.

التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها" *.

وانطلاقا من الاعلان العالم لحقوق الانسان وتزامنا مع الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة في ماي 2005، وما تعرض له المتظاهرين الصحراويين من انتهاك لحقوقهم ومنعهم من التظاهر السلمي، وفك المظاهرات بطرق تعسفية ومنافية لما جاء في الاعلان العالمي لحقوق الانسان، أمام المجتمع الدولي بدون أن يحرك ساكنا في الدفاع عنهم.

عملت الدبلوماسية الصحراوية الى فضح الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها السلطات الامنية المغربية في حق المتظاهرين الصحراويين المناصرين لطرح الاستغلال، وهم فئة طلابية تدرس داخل الجامعات المغربية، ولكن نتيجة التميز الذي تمارسه الإدارة المغربية عليهم وعدم مساواتهم مع الطلاب المغاربة في الحقوق عكس ما نصت عليه الماد 7 و9 من ميثاق حقوق الانسان. مما زاد العزيمة لديهم ليعبروا عن رفضهم لهذه السياسة ، ثم ليتحول الطلب لأكبر من ذلك ليشمل مطالبتهم بالاستقلال علنا وهو ما أثرا حفيظة النظام المخزني .

ولم يتوقف انتهاك حقوق الانسان على تفكيك المظاهرات السلمية فحسب ، بل وصل الامر الى التعذيب الجسدي والسجن دون محاكمة عادلة، فأحيانا يحال الاشخاص الى المحاكم العسكرية وهم مدنيون وليس لهم علاقة بالجانب العسكري هذا في أفضل الاحوال ... بينما فيهم حالات لا تعرض على القاضي بتاتا بل تدخل السجن دون أن يعرف ذويهم مصيرهم.

مما جعل جبهة البوليساريو تتدخل لحماية مواطنيها ومطالبتها الامم المتحدة بمراقبة حقوق الانسان في الصحراء الغربية بصفتها الوصية على الاقليم المتنازع عليه ، من خلال توسيع صلاحيات بعثة الامم المتحدة في الصحراء الغربية (المينورسو).

ووِفقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2152 الصادر نهاية شهر أبريل 2014 ، تعدّ أوراق ملف حقوق الإنسان نقطة جديد بالنزاع الصحراوي ، خصوصا وأن هذا الملف أصبح مِحور اهتمام دولي كمِلف إنساني، فيما تُبرز جبهة البوليساريو انتهاكات جسيمة ترتكبها السلطات المغربية في منطقة الصحراء الغربية المتنازَع عليها.

تحشد جبهة البوليساريو منظمات وهيئات حقوقية دولية، للمساهمة في دفع المغرب لتسديد ثمن سياسي باهظ، من خلال قرارات وإجراءات تنتقص من السيادة المغربية على الصحراء، تحت شعار "مراقبة حقوق الإنسان"، وهو عنوان المعركة التي شهدتها أروقة مجلس الأمن الدولي في أبريل 2013 و2014 أثناء مناقشات المجلس الدورية، التي تسبق صدور قراراته ذات الصّلة بالنزاع[1].

[1] محمود معروف ،ملف حقوق الانسان يؤرق أطراف النزاع الصحراوي ،http://www.swissinfo.ch/ara/ ، 01يوليو 2014 - آخر تحديث - 16:45.

* الفقر الثامنة من القرار الاممي رقم252 الصادرب أبريل 2014.

في قراره رقم 2152، أكّد مجلس الأمن الدولي على أهمية تحسين حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف، وشجّع الطرفيْن "على العمل مع المجتمع الدولي على وضع وتنفيذ تدابير تتّسم بالاستقلالية والمِصداقية، لكفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان، مع مُراعاة كل منهما لما يقع عليه من التِزامات بموجب القانون الدولي" و"على مواصلة جهود كلٍّ منهما من أجْل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتِها في الصحراء الغربية ومخيّمات تندوف للاّجئين، بما في ذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات"*.

القرار الصادر عن المجلس جاء بعد محاولة تكليف قوات الأمم المتحدة المنتشرة بالصحراء (المينورسو) بمراقبة حقوق الإنسان ووتقديم تقارير لمجلس الأمن، وهو ما رأى فيه المغرب مسّا بسيادته على المِنطقة، ووصلت ردة فعله إلى التهديد بسحب هذه القوات من الصحراء وإنهاء مهامّها، معتبِرا أن المطلب مناقض لما ورَد في الإتفاق الذي سمح بانتشارها عام 1991. وهذا الطرح المغربي الرافض لتوسيع صلاحيات بعثة المينورسو ساندته فرنسا برغم من إطلاعها على ملف الانتهاكات التي تمارسها السلطة المغربية من خلال التقارير المنظمات الحقوقية الدولية مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومان رايتس ووتش ومركز روبرت كيندي لحقوق الإنسان.

وحين طرد المغرب وفداً يمثل منظمات حقوق الإنسان والتضامن الفرنسية في أبريل/نيسان 2008، رفضت السلطات الفرنسية انتقاد هذا الإجراء .وفي رسالة بتاريخ 14 مايو/أيار2008 أرسلت إلى بيير آلان روسيل، أحد الأربعة المطرودين، قالت ناتالي لويسيو مديرة مكتب شمال أفريقيا بوزارة الخارجية في ذلك الحين" :يبدو أن السلطات المغربية اعتبرت أن تواجدكم يؤدي للإخلال بالنظام العام ، وبما أن هذا قرار سيادي اتخذته دولة أجنبية، فإن فرنسا لا شأن لها بالتعليق عليه". وهو ما يعكس تماما الموقف الفرنسي اتجاه النزاع في الصحراء الغربية[1].

3/ معركة مواجهة نهب الثروات الطبيعية 2009- ...

بخصوص التمتع الحر بالثروات و الموارد الطبيعية وفق مقتضيات القانون الدولي، تدعم الجمهورية الصحراوية الجهود والمساعي الرامية الى حماية مقدرات البلاد من النهب والاستغلال.

وفي هذا السياق، تبنى المجلس الوطني الصحراوي القانون رقم 2009/03، بتاريخ 21 يناير 2009، الذي حدد بموجبه المناطق البحرية للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بما فيها المنطقة الاقتصادية الخالصة كتعبير عن حق الشعب الصحراوي غير قابل للتصرف في تقرير المصير والسيادة الدائمة على موارده الطبيعية. وصادق المجلس الوطني على قانون التعدين والاستثمار في ميدان الثروات والموارد الطبيعية لحمايتها وتوجيهها لصالح المواطن الصحراوي. كما تم إنشاء مرصد دولي لحماية الثروات الطبيعية الصحراوية، حقق مكاسب معتبرة في هذا الميدان كان أخرها قرار محكمة العدل الاوربية عدم شرعية المنتجات القادمة من الصحراء الغربية المحتلة،كما ابرمت الجمهورية الصحراوية عقود للتنقيب عن النفط وغيره من المعادن مع بعض الشركات الدولية.

[1] حقوق الانسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للأجئين ، تقرير منظمة هيومن رايتس وواتش ، ديسمبر2008 ،ص13.

- شكل قرار محكمة الاتحاد الأوروبي في 10 ديسمبر 2015، انتصاراً كبيراً للشعب الصحراوي، وتطوراً مهماً في المعركة القضائية القانونية، وأول نجاح من نوعه، حيث أعلنت وأقرت الإلغاء الفوري للاتفاق المؤرخ في 8 مارس 2012 عن مجلس الاتحاد الأوروبي المتعلق بإبرام الاتفاق الفلاحي بين الاتحاد الأوروبي و المغرب، والذي تعزز بقرار محكمة العدل الاوربية ديسمبر2016 والذي يعترف بالوضع القانوني للصحراء الغربية ويقر بجبهة البوليساريو كممثل للشعب الصحراوي[1].

- في يونيو 5/2015، أعلنت جبهة البوليساريو التزامها بتطبيق اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكول الأول الإضافي في النزاع الدائر بينها والمملكة المغربية والذي تم قبوله من طرف المجلس الاتحادي السويسري، بصفته الوديع لاتفاقيات جنيف.

–شكل قرار محكمة الاتحاد الأوروبي في 22 ديسمبر 2016،تطوراً مهماً في المعركة القضائية القانونية التي تخوضها جبهة البوليساريو في مواجهة النهب، حيث أعلنت انه ليس للمغرب اية سيادة في الصحراء الغربية وبالتالي فإن العلاقات بين المغرب والاتحاد الاوربي تطبق فقط على حدود المغرب المعترف بها دوليا على غرار اتفاقية التجارة الحرة المبرمة بين الرباط والولايات المتحدة الامريكية منذ 2004 .

وسبق لذات المحكمة ان الغت الاتفاق المؤرخ في 8 مارس 2012 عن مجلس الاتحاد الأوروبي المتعلق بإبرام الاتفاق الفلاحي بين الاتحاد الأوروبي والمغرب .

- يونيو 2015، أعلنت جبهة البوليساريو التزامها بتطبيق اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكول الأول الإضافي في النزاع الدائر بينها والمملكة المغربية. الإعلان الذي تم قبوله من طرف المجلس الاتحادي السويسري، يكرس جبهة البوليساريو باعتبارها خاضعة للقانون الدولي والممثلة الوحيدة للشعب الصحراوي.

– كما صدر عن مكتب المستشار القانوني وإدارة الشؤون القانونية لمفوضية الاتحاد الأفريقي رأي قانوني في أغسطس 2015، اعتمد كوثيقة رسمية لدى مجلس الأمن الدولي، وخلص إلى أنه ليس للمغرب الحق في استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة الواقعة في الأراضي المحتلة للصحراء الغربية، وليس له الحق في إبرام اتفاقات أو عقود مع جهات ثالثة فيما يخص هذه الموارد، وبالتالي ضرورة محاسبة المغرب أو أي كيان آخر بشأن القيام بأي استكشاف أو استغلال للموارد الطبيعية في إقليم الصحراء الغربية، وضمان تحويل كل الفوائد التي تنشأ عنها لشعب الإقليم، امتثالا للقانون الدولي[2].

[1] السالك مفتاح ، هذه أهم مراحل تطور الجمهورية الصحراوية ، مرجع سابق.
[2] السالك مفتاح ، نفس المرجع ..

المبحث الثاني: أزمة الكركرات ومستقبل القضية الصحراوية

نتيجة لطول مدة وقف إطلاق النار بين المغرب وجبهة البوليساريو ، وفشل الامم المتحدة في أداء دورها ،من خلال بعثتها المينورسو ،التي تهدف الى مراقبة وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية ، والسهر على تطبيق بنود الاتفاق العسكري بين الاطراف المتنازعة .

لكن في بداية تولي القيادي الصحراوي إبراهيم غالي منصب الامين العام للجبهة ورئيسا للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ، باتالي هي فترة جديدة ومرحلة جديدة تدخلها البوليساريو ،بعد وفاة الشهيد محمد عبد العزيز الذي حكم القيادة الجبهة لأكثر من 40 سنة أي بعد تأسيسها بسنتين ،وطوال فترة حكمه لم تشهد المنطقة أي إختراق لبنود إتفاق إطلاق النار بين الاطراف .

وهو عكس ماشهدته بداية فترة حكمة إبراهيم غالي ،وإختراق المغرب لمنطقة الكركرات ،مما يعني دخول الاطراف أزمة قد تكون الأولى من نوعها بعد وقف أطلاق النار 1991، وفي ظل توجه جديد تتبعه قيادة البوليساريو لتبدا أزمة الكركرات ،وماقد ينجم عنها في تغير للوضع في الصحراء الغربية.

المطلب الاول : أزمة الكركرات

تمتد منطقة الكركرات نحو خمسة كيلومترات في منطقة منزوعة السلاح خالية من أي وجود عسكري لأي من الأطراف الثلاثة (المغرب وموريتانيا والبوليساريو).

وتعرف في الأوساط الشعبية بـ قندهار نظرا لحالة الفراغ التي تعيشها، وازدهار عمليات التهريب فيها.

وهي عبارة عن نقطة حدودية لها أهمية جيوإستراتيجية نظرا لمواقعها، وتعتبر بوابة تجارية أفريقية ، ما يميزها في النزاع الصحراوي هو وضعها القانوني فهي تقع ضمن المنطقة العازلة بين المغرب وجبهة البوليساريو في إطار إتفاقية وقف إطلاق النار 1991، في الملحق العسكري رقم 1 أدرج وضعها ضمن الاتفاقية 1997.

بدأت هذه الازمة بتقلقل قوات الدرك الملكي المغربي في أوت2017 داخل المنطقة العزلة "الكركرات" مرافقة لشركات لتعبيد الطرق بهدف إنشاء طريقة معبدة تربط الصحراء الغربية مع الجارة الجنوبية موريتانيا دون أن تأخذ السلطات المغربية أذن بالأمر سواء من طرف بعثة الامم المتحدة المينورسو بصفتها الجهة المكلفة بالمنطقة المعزولة بين الاطراف وهوا ما أثار حفيظة جبهة البوليساريو.

قامت جبهة البوليساريو بمراسلة الامين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون ، لم يحرك الاخير أي ساكن أو أن يتخذ قرار في الامر ، بعد 13 يوما من الصمت الاممي عن الانتهاك المغربي للاتفاق ،أرسلت جبهة البوليساريو قوتها للمنطقة لوقف عملية الانتهاك وتوقيف شق الطريق الذي بداء المغرب في تأسيس ، بعد أكثر من 26 سنة من عملية وقف إطلاق النار وانسحاب الاطراف الى ما وراء الجدار الفاصل ، لتعود مظاهر التوتر في منطقة "الكركرات" بحيث أصبح الخط الفاصل بين قوات الدرك الصحراوي والدرك الملكي المغربي 120 مترا فقط

سارعت بعثة الامم المتحدة بالصحراء الغربية "المينورسو" الى التدخل لتقف بين القوات وتحاول التدخل لحل الازمة [1].

مما يميز هذه الازمة انها مباشرة بعد انتخاب السيد إبراهيم غالي الامين العام لجبهة البوليساريو خلفا لشهيد والزعيم محمد عبد العزيز الذي حكم الجبهة لأكثر من 40 سنة بمرونته في التعامل مع الازمات.

كانت أزمة "الكركرات " بمثابة أول اختبار سياسي قامت به السلطات المغربية لفهم توجه القيادي الجديد السيد إبراهيم غالي، واختبار مدى صبره على أي قرارات مغربية تخص تغيير الواقع الميداني في الصحراء الغربية؛ لأن الهدف الخفي كان هو الاستحواذ على منطقة الكركرات تمهيداً لبسط السيطرة المغربية على جنوب الصحراء الغربية، وصولاً إلى مدينة لكويرة الخاضعة للسيطرة الموريتانية بتنسيق مع جبهة البوليساريو.

على خلفية هذه الأزمة، طالب الامين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الطرفين بسحب قواتهما وعبر عن قلقه العميق لتزايد التوتر بالمنطقة، ودعا كل الأطراف -العسكرية منها والمدنية- إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتجنب تصاعد التوتر، كما شدد على ضرورة عدم إعاقة حركة المرور التجارية العادية، وحذر من اتخاذ أي إجراءات قد تغير الوضع الراهن في القطاع العازل.

لعبت قوات البوليساريو دورا كبيرا في التأثير على قرار مجلس الامن وطلب الامين العام من الاطراف الانسحاب من المنطقة العازلة من خلال فرض عدة قوانين سيادية على العابرين من الممر الحدودي الذي أقامت به نقطة مراقبة .

كخطوة سيادية قام الامين العام لجبهة البوليساريو إبراهيم غالي بزيارة المنطقة ،وقام بجولة رسمية داخلها وهي رسالة قوية منه الى المجتمع الدولي والنظام المغربي، بخطورة الوضع وما قد يعيد النزاع المسلح من جديد بين المغرب والبوليساريو في ظل فشل الامم المتحدة في تسوية نزاع دام أكثر من 41 سنة دون أن يجد حل لقضية شعب فقد الامل في قرارات الامم والمتحدة وتلاعب المغرب وفشل سياسة البوليساريو .

وبعد مطالبة الامين العام للأمم المتحدة بضرورة الانسحاب من المنطقة العازلة ،مباشرة بعد تنصيبه أمينا عاما جديدا خالفا لبان كي مون في 2016/12/12، ليقوم المغرب بإنسحاب أحادي الجانب بعد أدراكه أنه المتسبب في المشكلة ،بأنها كانت خطوة غير مدروسة مسبقا وقيادة البوليساريو تختلف عن سابقتها .

ظلت قوات البوليساريو مسيطرة على المنطقة ومكذبة لشعار الوحدة الترابية المغربية " من طنجة للكويرة" ومنطقة لكويرة استرجعتها جبهة البولسياريو من موريتانيا في إطار اتفاقية السلام بين جبهة البوليساريو وموريتانيا لتبقي المنطقة تحت وصايا الاخيرة.

وقبل صدور القرار الاممي 28أبريل 2017 انسحبت البوليساريو قبل أصدار القرار السنوي لمجلس الامن حول الحراء الغربية، تجنبا لتنديد مجلس الامن برفض البوليساريوالانسحاب من المنطقة، بعد طلب الامين العام، وتعيد الانتشار في المنطقة لحمايتها والتخلي عن نقطة المراقبة التي كانت قد أسستها في ظل الازمة.

[1] أبيي بشريا ،برنامج وجها لوجه ،قناة فرونس 24 ،11/02/2017.

المطلب الاول :سيناريو الرجوع الى الحرب

بعد مرور أكثر من 26 سنة من حالة لا حرب ولا سلام بين المغرب وجبهة البوليساريو ، وفشل المقترحات الاممية أمام تعنت الاطراف في المواقف الرامية الى اجاد حل سلمي حسب رغبة المجتمع الدولي .

في السنوات الاخيرة أي بداية من 2010 أي بعد أحداث مخيم أكديم أزيك 10 أكتوبر2010 بدأ نمو الوعي السياسي لدي الشعب الصحراوي أن الرجوع الى الحرب هو الحل الوحيد لاسترجاع السيادة الوطنية وأن المجتمع الدولي أصبح يتاجر ويفاوض المغرب في مواقف إتجاه قضية الصحراء الغربية أي الدول التي ينتظرها الشعب الصحراوي لدعمه في تقرير مصيره تساوم المغرب في الامم المتحدة وخاصة قبل صدور القرارات السنوية التي أصبح الشعب الصحراوي يتشائم منها.

من مظاهر الرجوع الى الحرب داخل الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب :

ظهور مجموعة شبابية تدعو الى ضرورة العودة الى الكفاح المسلح في الرسالة التي أستلمها المبعوث الشخصي للأمين العام سفير كريستوفروس في الصحراء الغربية.

- تنامي الوعي السياسي لدى الشعب الصحراوي وإدراكه للتلاعب والتعنت المغربي في وجه المنظمات الدولية وطرده الافراد المدنيين من بعثة المينورسو في الصحراء الغربية والامم المتحدة تدين ولا تتحرك كما رفض استقبال المبعوث الشخصي للأمين العام سفير كريستوفروس كما قام بسحب الثقة منه ورفض التعاون معه.

بينما جبهة البوليساريو ظلت طوال 26 سنة تجدد ثقتها في الامم المتحدة والتي لا تحرك ساكنا، وجميع القرارات الصادرة عن مجلس الامن في قضية الصحراء الغربية ، لم تجدد أو تتخذ موقف جدي لحل النزاع ولم يرفع الملف الصحراوي الى البند السابع وبقائه طوال هذه المدة على المستوى البند السادس.

لكن مع إنتخاب الزعيم العسكري الجديد السيد أبراهيم غالي ،وأداه القسم الدستوري بالبزة العسكرية لجيش التحرير الصحراوي ، في أول خطاب له بعد تنصيبه أمين عام للجبهة ندد بالموقف المغربي المتعنت في وجه التسوية الاممي .

الطريقة الجديدة التي ترد بيها جبهة البوليساريو على الانتهاكات المغربية سواء المتعلقة بوقف أطلاق النار أو تلاعب في المواقف السياسية أكثر جدية وجرئة مما كانت عليه في عهد الزعيم الراحل محمد عبد العزيز .

أزمة الكركرات جائت نتيجة رد فعل البوليساريو بإرسالها قوة عسكرية لرد تقدم النشاط المغرب داخل المنطقة العازلة وهي بدل رسائل التنديد و التهديد التى كانت دائما ترد بيها البوليساريو ، مما يؤكد على عزيمة الزعيم الجديد دخول الحرب في أي وقت ،وعلى الامم متحدة القيام بالدور المناط منها .

في خطابه الذي ألقاه في منطقة الكركرات أكد أن أي انتهاك مغربي جديد لاتفاقية وقف أطلاق النار سوف يكون الرد عليها بالسلاح.

في إصلاحه للمؤسسة العسكرية وتحديد دوره وتأكيده، أن دور الجيش لم يعد كما كان أثناء فترة السلام حسب تصريح له ان الجيش كان يقوم بعدة منها تنظيم المخيمات وحمايتها والقيام بأدوار مدنية أم الان فأن مهمة الجيش الصحراوي هي تحقيق هدفه الوحيد الذي أسس لأجله وهو حمل السلاح في وجه الاحتلال المغربي .

الطلب الثاني : سيناريو التصعيد الدولي لحل النزاع.

يبقي هذا السيناريو هو الأقرب في الوضع الحالي ،خاصة بعد تراجع قوة البوليساريو عن تموضعها في منطقة الكركرات، التي كان من المحتمل أن تكون الشرارة الاولى للحرب . في المنطقة بعد طول فترة السلام المنبوذ، وبتشكيل قيادة جديدة لجبهة البوليساريو تميل أكثر الى الجانب العسكري.

ولكن بحكم الواقع الدولي ،اليوم كثرت التنظيمات الارهابية وتهريبها للأسلحة وتهديدها أمن دول الاقليم ، خاصة وأن أغلبية الانظمة العربية الراسخة قد تغيرت عن طريق الانتفاضات الشعبية ، سواء في تونس أول الحليف السابق لجبهة البوليساريو الجمهورية الليبية، التي أصبح الوضع فيها أقرب الى تقسيم الوحدة الترابية الليبية الى دول.

وهذا التوتر تسبب في انقلات أمني على الحدود المالية الليبية والحدود الليبية الجزائرية ، لتكون الجزائر مهددة على طول حدودها مع ليبيا من طرف جماعات التهريب وجماعات التطرف وهو نفس الحال مع الحدود المالية الجزائرية باتالي يصعب على الحليف الجزائري الاقرب جغرافيا الى الصحراء الغربية، في دعم جبهة البوليساريو ضد المغرب لتكون جميع حدود الخارجية الجزائرية تشهد توتر، بالتالي هذا التوتر قد ينعكس على الوضع الداخلي للجزائر في ظل الازمة الاقتصادية الحالية ، لهذا سوف تصعد من لهجتها اتجاه الوضع في الصحراء الغربية ،وهو نفس الحال بالنسبة لي الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة وفرنسا عن طريق الحرب بالوكالة .

الان المغرب هي حليف تاريخي والجزائر حليف استراتيجي في المنطقة ،بالتالي لا جدوى من وجود حرب في المنطقة لهذا سوف تقدم الولايات المتحدة مقترحات لحل القضية قد تتخلى فيه الامم المتحدة عن شرط "أرضى الطرفين " .

أما على صعيد جبهة البوليساريو فلن تكون سياستها الخارجية أقل نشاط بل سوف تكثف خاصة في الدول الاوروبية، للضغط على الدبلوماسية المغربية في الاتحاد الاوروبي والسعي لتوقيف الاتفاقيات الاقتصادية الكبرى، التي وقعها مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية، بما فيها الاتفاقية البحرية، التي كانت تدر على الخزينة المغربية الملايين من الدولارات سنويا تسهم في إنعاش الاقتصاد المغربي .

عندما يتوقف الاستثمار الاوروبي داخل الصحراء الغربية بحكم القرار الصادر عن المحكمة الاوروبية، وتوسيع صلاحيات بعثة الامم المتحدة المينورسو، لتشمل حقوق الانسان فلن تبقى أهمية لأقليم الصحراء الغربية بالنسبة للنظام الملكي المغربي، لأن هذا الأقليم لم يعد يدر أي ربح إقتصادي ،كما أنه تسبب في عزلة سياسية واقتصادية للمغرب.

ولإنجاح هذا السيناريو السلمي والأقل تكلفة بالنسبة لجبهة البوليساريو عليها التجديد في سلكها الدبلوماسي وتكثيف دور منظمات المجتمع المدني و التعاون مع المنظمات الحكومية والمستقلة في إطار فضح السياسة المغربية .

خلاصـــــــة:

نستنتج من خلال هذا الفصل ، ان الجبهية الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب أستطاعت بناء دولة حديثة على أسس أجتماعية ودينية ،بالرغم من قلة تعدادها السكاني والظرف السياسي التي قامت فيه، فهي مقسمة بين مناطق تحت الحكم المغربي ومناطق محررة .

المناطق المحررة وهي المناطق الواقعة شرق الجدار العازل في الصحراء الغربية ،وهي التي أسست فيها جبهة الوليساريو ، الدولة الصحراوية بجميع هياكلها العسكرية والسياسية وسعت الى تعميرها وبناء المدارس والمؤسسات الحكومية فيها حسب مان نص عليه قرار المجلس التشريعي الصحراوي .

أما في أطار سياستها الداخلية فهي سياسة ناجحة من حيث المبدأ والتطبيق بحيث تجد جميع الفئات الصحراوية تندرج ضمن أي تنضيم جماهيري، من تنظيمات الجبهة ، بالتالي مشاركة كل الشعب في صنع وبناء الدولة الصحراوية ،دون حصرها على أفراد ، لأن القضية قضية كل الشعب الصحراوي والكل معني بها وحلها في يد الشعب الصحراوي قبل أن تكون في يد القيادة الصحراوية ، بالتالي القيادة الصحراوية هم أفراد يمثلون الشعب الصحراوي ، ويطبقون قرارته ، التي يخرج بيها المؤتمر الشبعي الصحروي.

وأزمة الكركرات هي تعبير عبرت ، من خلاله القيادة الصحراوية عن موقف الشعب الصحراوي من الدور السلبي الذي تلعبه الامم المتحدة في الصحراء الغربية ، وإنسياقها الى الجانب المغربي، وإستسلامها لضغوطاته المستمرة على أفراد بعثة الامم المتحدة في الصحراء الغربية .

خاتمة

وختاما لهذا الدراسة التي قد تطرقنا فيها إلى لمحة تاريخية حول قضية الصحراء الغربية وذلك من قبل دخول المستعمر الاسباني وما يليه من المحاولات الاستعمارية الاخرى إلى غاية وقف إطلاق النار 1991م .

حيث تضمنت هذه الدراسة بدايةً الصحراء الغربية والمنطلقات العامة حيث تطرقنا في هذا الجزء إلى دراسة جيوبوليتيكية حول نزاع الصحراء الغربية ، بدأ بالأهمية الجغرافية للإقليم وكذا بالخلفية التاريخية ، وماتعرض له هذا الأخير من محاولات استعمارية والتصدي الذي قابلها ،إلى أن تشكلت الحركة الوطنية ومانتج عنها من تأسيس للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب وبعدها ابرمت كل من المغرب وموريتانيا واسبانيا اتفاقية مدريد تلى ذلك الاجتياح المغربي الموريتاني للصحراء الغربية .

أين تحول النزاع إلى نزاع بين المغرب وموريتانيا من جهة وجبهة البوليساريو من جهة أخرى، قبل أن يتحول إلى نزاع ثنائي بين المغرب والبوليساريو بعد انسحاب موريتانيا من النزاع سنة 1979 م،إذ أصبح كل طرف يحاول استرجاع الإقليم وفقا لمعطيات تاريخية واجتماعية، ليصل الأمر إلى اعتراف محكمة العدل الدولية بان الأرض صحراوية ولم تكن مغربية قبل الاستعمار الاسباني، لتدخل المنطقة بعدها في حرب عسكرية دامت أكثر من خمسة عشر عاما من الزمن خّلفت آلاف القتلى وآلاف الجرحى .

كما تطرقنا في هذه الدراسة على الجهود الدولية التي قدمتها المنظمات الدولية العالمية والاقليمية والقارية في سبيل وضع حل نهائي لقضية الصحراء الغربية التي طالت مدتها لتتجاوز أكثر من 42 سنة والذي ظل شعبها يعاني ويلات الاحتلال والتشرد والتلاعب بمصيره بين الدول الكبرى في إطار المصلحة التي تكون السبب الاول في المواقف والحلول ،وذلك بإصدار العديد من القرارات واقتراح مجموعة من الحلول من اجل إجراء الاستفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوي،

إذ أخذت المنظمة الإفريقية - الوحدة الإفريقية -،تحاول توقيف النزاع مع منظمة الأمم المتحدة دون أي جهد آخر.

وبعد جهود كبيرة من قبل منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة في محاولة من المنظمتين لإدارة النزاع ووضع حل نهائي له تم التوصل سنة 1991 إلى اتفاق بين طرفي النزاع يقضي بوقف إطلاق النار والدخول في مباحثات تحت رعاية الأمم المتحدة قصد إجراء استفتاء تقرير المصير للشعب الصحراوي الذي كان محددا في سنة 1992 م،إلا أن اختلاف مواقف الطرفين وصعوبة التوفيق بينهما جعل هذا الموعد يتأخر كل مرة، وبالرغم من التوقيع على اتفاقية هيوستن سنة 1997 م والتي هدفت إلى فض الخلاف بين الطرفين حول مشكل تحديد الهوية، إلا أن مسار التسوية وصل إلى طريق مسدود،نتيجة عرقلة المغرب في كل مرة لأي خطوة تقدمية، ما دفع الأمم المتحدة للبحث عن بدائل أخرى لحل النزاع بعيدا عن مسار التسوية المتفق عليه في سنة 1991 م .

فجاءت اقتراحات وحلول سياسية جاء بها " جيمس بيكر" تهدف التوفيق بين الطرفين، فكان مقترح إعطاء حكم ذاتي للصحراويين أو ما يعرف باتفاق الإطار، ثم التقسيم فحكم ذاتي موسع وبعدها الاستفتاء، إلا أن كل هذه المقترحات باءت بالفشل.

ليبقى هذا النزاع يشكل تهديد في استقرار المنطقة ورغم المقاربات الامنية التي وضعتها دول الجوار بالتعاون جبهة البوليساريو لحفظ الامن والاستقرار داخل المنطقة ووقوفها في وجه التهديدات المغربية عن طريق محاربة التجارة بالمخدرات الخارج من المناطق الصحراوية الواقعة تحت الاحتلال المغربي ، وما لها من إنعكسات أمنية .

ويبقى دور قيادة البوليساريو كبير في إطار التسوية الاممي لقضية الصحراء الغربية ، وتعاونها مع المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في الصحراء الغربية ، وعدم عرقلتها لدور بعثة المينورسو بحيث لم تسجل عليها إنتهاكات لوقف أطلاق النار بين الطرفين ، مقارنة بالطرف المغربي ، وقبولها دخول المفاوضات برعاية أممية ،كما شهدت سن قوانين تتماشى مع المواثيق الدولية ،منها ما يتعلق بحقوق الانسان و تفعيل دور المرأة في النشاطات السياسية والاجتماعية .

وقد خلصت الدراسة بشأن الفروض العلمية التي ناقشتها الى :

الفرضية الأولى :المقترحات الدولية التي قدمتها الامم المتحدة لحل النزاع الصحراء الغربية لاتخدم المصالح العامة لشعب الصحراوي.

تبقى هذه الفرضية صحيحة في ظل إستمارية الهيمنة الغربية على السياسة الدولية ، وكذلك لان الامم المتحدة تخضع لنظام الفيتو وهو في يد دول إستعمارية تسعى لفرض هيمنتها على العالم.

الفرضية الثانية : بعد التجديد في قيادة البوليساريو وإتباعها نهج مختلف عن السابق يستحيل الاستمرار في مسارالتسوية الأممي .

لايمكن لقيادة البوليساريو الجديدة تغير في مسار التسوية الاممي في الصحراء الغربية ،بدون مراجعة وإبطال إتفاقية وقف إطلاق النار بين الجبهة والغرب ، بتالي خروج بعثة المينورسو من المنطقة.

الفرضيةالثالثة : الجهود الدولية المبذولة من طرف المجتمع الدولي لتسوية النزاع في الصحراء الغربية لا تعبر عن خطورته.

إنطلاق من هذه الفرضية يمكن التأكيد أن المجتمع الدولي يعتبر قضية الصحراء الغربية من القضايا الثانوية ، لهذا لن تكون هناك جدية أممية لحل القضية الصحراوية في ظل الوضع الدولي الراهن.

كما خلصت الدراسة في إجابتها على المشكلة البحثية المطروحة في المقدمة أن الجبهة البوليساريو تأثر وبقوة على الجهود الدولية ،بصفتها الممثل الشرعي للشعب الصحراوي وكذلك بصفتها الطرف الثاني في النزاع ،بالتالي أن اي قرار أو مقترح أممي يجب أن يعرض على جبهة البوليساريو والمغرب ،كما أنها تعتبر الكائن السياسي الاول والسلطة التنفيذية في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

وفي إطاره هذي الدراسة توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات منها :

- أن قضية الصحراء الغربية لم تعد قضية الشعب الصحراوي فقط .

- إستحالت التوجه الى حل نهائي عن طريق المفاوضات التي لم تجدد في الوضع أي شي.

- الدور الاممي في الصحراء الغربية يجعل من قضية الصحراء الغربية قضية تهدد المنطقة .

- القيادة الصحراوية تحاول إرجاع القضية الصحراوية الى مسارها الصحيح .

- الشعب الصحراوي فقد ثقته في مشروع التسوية الاممية في الصحراء الغربية .

- في إطار التوتر الجديد بين أطراف النزاع يمكن خروج بعثة الامم المتحدة من الصحراء الغربية ودخول المنطقة في حرب مفتوحة.

قائمة الملاحق

الموتمر الشعبي	التاريخ	الأسم	الشعار	البرنامج
الأول	10ماي 1973	الفقيد محمد سيدي ابراهيم بصيري	"بالبندقية ننال الحرية"	تأسيس جبهة البوليساريو وبداية حرب التحرير
الثاني	25-30أوت 1974	الشهيد عبد الرحمان عبد الله	"حرب التحرير تضمنها الجماهير"	إقرار أول برنامج عمل وطني
الثالث	26-30أوت 1976	الشهيد الولي مصطفى السيد	" لا استقرار و لا سلام قبل العودة والاستقلال التام"	وضع أول دستور للجمهورية الصحراوية
الرابع	25- 30سبتمبر 1978	الشهيد سيدي حيذوك	"كفاح مستمر لفرض الاستقلال الوطني والسلم"	تشكيل النواة الاساسية للإدارةالوطنية
الخامس	16- 12أكتوبر 1982	الشهيد البشير الصالح	"كل الوطن او الشهادة"	النهوض بالجانب الاجتماعي
السادس	7- 10أكتوبر 1985	الشهيد: محمد الأمين أبّ الشيخ	"كل الوطن او الشهادة"	الاهتمان بالادراة الوطنية والتسيير
السابع	05/1989/ 28	الشهيد سيدي عثمان	كفاح والتحام من اجل الاستقلال الوطني والسلام"	تقوية الهيئات التنظيمية
الثامن	17-19جوان	الشهيد بلاهي الطالب عمر	"تجنيد كل الطاقات	مراجعة هيكلة التنظيم

	1991		الوطنية لربح المعركة المصيرية"	السياسي للجبهة
التاسع	19-26 أوت 1995	الشهيد الشيخ بشري حمادي	" الاستقلال الاستقلال سلما او بالقتال"	تفعيل دور المجلس الوطني
العاشر	30أوت 1999	الشهيد احمد سالم محمد امبارك	"كفاح والتحام لفرض الاستقلال الوطني والسلام "	الجمهورية الصحراوية حقيقة لا رجعة فيها
الحادي عشر	12-19 أكتوبر2003	الشهيد امبريك لعبيد ابراهيم العبد	" كفاح والتحام لنيل الاستقلال والسلام"	تسخير كل الوسائل المكنة للتحسيس بواقع حقوق الانسان في الاراضي المحتلةمن الصحراء الغربية
الثاني عشر	18- 14ديسمبر 2007	الشهيد مسعود امبارك احمد لحسن	"كفاح شامل لفرض السيادة والاستقلال الكامل"	تقوية فوف جيش التحرير الشعبي وإعمار الاراضي المحررة
الثالث عشر	ديسمبر 2011	الشهيد الراحل المحفوظ علي بيبة	"الصحراوية المستقلة هي الحل "	شكيل لجنة للمراقبة على مستوى الامانة الوطنية..
الرابع عشر	25- 21ديسمبر 2015	الشهيد الخليل أحمد سيدي محمد	**قوة، تصميم وإرادة لفرض الاستقلال والسيادة**	تغير تسميات بعض المؤسسات – إعطاء الجيش الشعبي الصحراوي الأولوية التامة.
الخامس عشر	09- 07جويلية 2016	الشهيد محمد عبد العزيز	**قوة، تصميم وإرادة لفرض الاستقلال والسيادة**	إنتخاب أمين جديد للجبهة

الملحق (01) المؤتمرات الشعبية لجبهة البوليساريو

الملحق (02)

وثيقة الكلتة التاريخية

في الثامن و العشرين من نوفمبر/تشرين ثاني1975 اجتمع في قلتة زمور 67 عضوا من أعضاء الجماعة، و هم الأشخاص الذين استطاعوا الفرار من المدن المحتلة، اجتمع هؤلاء برئاسة نائب رئيس الجماعة التي يبلغ عدد أعضائها 101 عضوا، ليعلنوا في تصريح نشروه عن حل الجماعة و التنديد بالمؤامرة الأسبانية المغربية، و تأييدهم لجبهة البوليساريو كممثل شرعي و وحيد للشعب الصحراوي ، معلنين انخراطهم فيها . و قد انضم إلى هؤلاء فيما بعد أغلبية الأعيان الذين استطاعوا الفرار من طوق الاحتلال .

نص الوثيقة.

نحن أعضاء الجمعية العامة (الجماعة) المجتمعين في القلتة يوم 28/11/1975 نؤكد من جديد الإجماع على ما يلي:

1 - إن الطريق الوحيد لاستشارة الشعب الصحراوي هو تمكينه من تقرير مصيره بنفسه، و الحصول على استقلاله من غير أي تدخل أجنبي مهما كان نوعه و بالتالي فإن الجمعية التي لم تنتخب ديمقراطيا من قبل الشعب الصحراوي لا تستطيع أن تقرر مصيره.

2 - و لكي لا يستطيع الاستعمار الأسباني استعمال هذه المؤسسة المزيفة، و على إثر المناورات التي يقوم بها أعداء الشعب الصحراوي ، فإن الجمعية العامة و بإجماع أعضائها الحاضرين تقرر حل نفسها نهائيا.

3 - إن السلطة الشرعية و الوحيدة للشعب الصحراوي ، هي الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب المعترف بها من قبل الأمم المتحدة، بعد الإطلاع على ما توصلت إليه لجنة تقصي الحقائق التابعة لهذه المنظمة.

الملحق (03)

وثيقة إتفاقية مادريد

في 14 نوفمبر/ تشرين ثاني 1975 ، صدر بيان ثلاثي : أسباني مغربي و موريتاني . يعلن عن اتفاق توصلت إليه الدول الثلاث بعد مفاوضات دامت أكثر من يومين و انتهت بتوقيع ما عرف باسم اتفاقية مدريد الثلاثية و هي تتألف من :

- وثيقة دعيت باسم (إعلان المبادئ) ، و تنص على عملية تسليم الأرض للمغرب و موريتانيا بالإضافة إلى مجموعة اتفاقيات تتعلق بالصيد و التعاون الاقتصادي و الصناعي. و قد أتضح فيما بعد أن تنازل أسبانيا عن الإقليم كان مقابل إشراكها في استغلال مناجم فوسفات بوكراع ، و بقاء أسطول صيدها البحري في المياه الإقليمية الصحراوية، و بضمان قاعدتين عسكريتين لها قبالة جزر الكناري .

- و قد تضمن الاتفاق المعلن النقاط التالية :

1 - تبرم إسبانيا قرارها ، الذي أعربت عنه مرارا أمام هيئة الأمم المتحدة، بتصفية استعمار أراضي الصحراء الغربية واضعة حدا لمسؤولياتها و سلطاتها كقوة إدارية على الأراضي المذكورة .

2 - انسجاما مع القرار السابق و مع المفاوضات التي أوصت الأمم المتحدة بها مع الأطراف المعنية، تشرع إسبانيا فورا بإنشاء إدارة مؤقتة في الأراضي، يشارك فيها المغرب و موريتانيا بالتعاون مع الجماعة و تنقل إلى هذه لإدارة المسؤوليات و السلطات التي تشير إليها الفقرة السابقة. و بناء عليه، اتفق على تعيين حاكمين معاونين، تقترحهما المغرب و موريتانيا لمساعدة حاكم البلاد في أعماله، و سيتم إنهاء الوجود الإسباني على الأراضي نهائيا قبل 28 فبراير/ شباط 1976 .

3 - يحترم رأي السكان الصحراويين، المعبر عنه من خلال ال(الجماعة) .

4 - تحيط البلدان الثلاثة الأمين العام للأمم المتحدة علما بما أقر في هذه الوثيقة كنتيجة للمفاوضات المعقودة بموجب المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة .

5 - تعلن البلدان الثلاثة المشاركة بأنها توصلت على النتائج السابقة بروح التفاهم المثلى و الأخوة و الاحترام لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، و كأفضل مساهمة لحفظ السلم و الأمن الدوليين .

6 - تصبح هذه الوثيقة سارية في ذات اليوم الذي تنشر فيه في الجريدة الرسمية " قانون تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية " و الذي يخول الحكومة الإسبانية حيازة الالتزامات المتضمنة في هذه الوثيقة .

مدريد 14 نوفمبر/ تشرين ثاني 1975

الملحق (04)

اتفاقية السلام الصحراوية الموريتانية

اجتمع في أيام 3، 4، 5 من أغسطس 1979 وفد عن موريتانيا يقوده المقدم احمد سالم ولد سيدي النائب الثاني لرئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني ، الوزير المكلف بالأمانة الدائمة ،وبعضوية المقدم احمد ولد عبد الله قائد الأركان العامة للجيش الموريتاني ، ووفد صحراوي يترأسه البشير مصطفى السيد الأمين العام المساعدلجبهة البوليساريو ، عضو مجلس قيادة الثورة ، وبعضوية محمد سالم ولد السالك ، عضو المكتب السياسي للجبهة وزير الإعلام ، ومحمود عبد الفتاح مسؤول قسم أوروبا لجبهة البوليساريو ، اجتمعا في العاصمة الجزائرية الجزائر للتفاوض حول اتفاق سلام بين الجانبين ، وتوصل الجانبان إلى الاتفاق على ما يلي :

– اعتبارا لارتباط الطرفين الصحراوي والموريتاني بمبادئ ومواثيق منظمتي الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها واحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار .

ب– اعتبارا لإرادة الطرفين الصريحة في إقامة سلام عادل ودائم بين جبهة البوليساريو و الجمهورية الإسلامية الموريتانية وفقا لمبادئ التعايش السلمي ، الاحترام المتبادل وحسن الجوار .

ج – اعتبارا للضرورة الملحة لدى الطرفين في إيجاد حل شامل ونهائي للنزاع يضمن للشعب الصحراوي كل حقوقه الوطنية و السلام والاستقرار في المنطقة .

1/ تعلن الجمهورية الإسلامية الموريتانية رسميا انه ليس لديها ولن تكون لها مطالب ترابية او غيرها في الصحراء الغربية .

2 / تقرر الجمهورية الإسلامية الموريتانية الخروج نهائيا من حرب الصحراء الغربية غير العادلة وفقا للإجراءات المحددة في الاتفاق مع ممثل الشعب الصحراوي جبهة البوليساريو .

3 / تعلن جبهة البوليساريو رسميا انه ليس لديها ولن تكون لها مطالب ترابية أو غيرها في موريتانيا .

4 / جبهة البوليساريو باسم الشعب الصحراوي والجمهورية الإسلامية الموريتانية تقرران حسب الاتفاق الحالي توقيع سلام نهائي بينهما.

5 / اتفق الطرفان على عقد لقاءات دورية بهدف تطبيق الإجراءات المعلن عنها في (1 و 2).

6 / يقوم الطرفان بتبليغ هذا الاتفاق مباشرة بعد توقيعه إلى رئيس منظمة الوحدة الإفريقية ، أعضاء لجنة الحكماء ، الأمينين العامين لمنظمتي الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة وكذلك إلى رئيس منظمة بلدان عدم الانحياز .

وقع في الجزائر في 5 أغسطس 1979 .

المحلق (05)

نص دستور الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (الفصل الأول والثاني)، المعدل في آب (اغسطس) 1995، على مايلي:

المادة01: الساقية الحمراء ووادي الذهب في حدودها المعترف بها دوليا جمهورية ديمقراطية . و هي وحدة لا تتجزأ، اسمها الرسمي : الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية .

* العلم و النشيد الوطني و شعار الجمهورية يحددهم قانون .

* عاصمة البلاد هي مدينة – العيون –

المادة02: النظام في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية نظام شبه رئاسي ، يعتمد مبدأ فصل السلطات .

المادة03 : ينقسم التراب الوطني اداريا الى ولايات و دوائر.

* صلاحياتها السياسية و الادارية تحدد وفقا للقانون.

المادة04: السيادة ملك للشعب و يمارسها طبقا للدستور .

المادة05: الاسلام دين الدولةومصدر القوانين .

المادة06: يضمن الدستور للاجانب المقيمين على ارض الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الحق في ممارسة شعائرهم الدينية واحترم اعرافهم.

المادة07: اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية .

المادة08: الاسرة اساس المجتمع قوامها الدين و الاخلاق .

المادة09: المواطنون جميعا متساوون امام القانون سواء بالنسبة للحماية او العقاب .

المادة10: الجيش الصحراوي هو ضامن السيادة و الاستقلال الوطني و الوحدة الترابية للجمهورية .

*تنظيمه و نظام الخدمة فيه يحددهما قانون.

المادة11: املاك الدولة هي ملك الشعب و يحميها القانون .

المادة12:حرية تكوين الجمعيات السياسية و الثقافية في حدود القانون مكفولة في مرحلة ما بعد الاستقلال

الفصل الأول

حقوق وواجبات المواطن

المادة13: كل الصحراويين يتمتعون بنفس الحقوق المدنية و السياسية و عليهم نفس الواجبات دون ما فرق او تمييز بالمادة بينهم.

المادة14: كل مواطن بريء ما لم تثبت ادانته .

المادة15: حرية الانسان لاتنتهك و لا يمكن ان يمنع احد من ممارسة حريته الا طبقا للقانون .

المادة16: حرية التنقل و حق اختيار محل الاقامة يكفلها القانون .

المادة17: الحرية الشخصية يكفلها القانون و لا يمكن ان يحتجز احد او يسجن الا وفقا للقانون . ولا يمكن تحديد جرم او تعيين عقوبة الا بمقتضى القانون .

المادة18: لا يمكن ان تتجاوز مدة الحجز التحفظي 72 ساعة .

المادة19: يمنع انتهاك حرمة مسكن اي مواطن الا بامر كتابي من السلطة القضائية المختصة .

المادة20: يحق لكل مواطنالدفاع عن حقوقه امام الجهات القضائية المختصة.

المادة21: يحق لكل مواطن صحراوي ان يتقدم للمناصب العمومية طبقا للمقاييس التي يحددها القانون

المادة22 : يتم تعيين الموظفين وفقا للقانون على اساس مقاييس محددة وفقا لسلم درجات الموظفين .

المادة23: حق الملكية الخاصة مكفول و ينظمه قانون .

المادة24: حرية الرأي شفويا وكتابيا مكفولة في حدود القانون

المادة25: الدفاع عن الوطن حق وواجب مقدس على كل مواطن .

المادة26: العمل حق وواجب و شرف لكل مواطن .

المادة27: حماية سرية المراسلات الخاصة يضمنها القانون .

المادة28: يعد واجبا على كل مواطن :

- احترام الدستور و الامتثال لقوانين الدولة و هيئاتها.
- احترام الملكية العامة و حقوق الاخرين .
- حماية و حدة الشعب و الحفاظ على النظام العام .

المادة29: تضمن الدولة حماية حقوق وممتلكات كل اجنبي مقيم على التراب الوطني بصفة شرعية .

قائمة

المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب باللغة العربية :

1 الكتاب مصطف ، بادي محمد ، **النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة-وقوة الحق،** ط1، سوريا: دار المختار،1998.

2 الشامي علي، **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي،** بيروت :دار الحكمة للنشر والتوزيع ،1980.

3 الصوفي محمو سالم ، **أزمة الصحراء الغربية :تطورها السياسي والاجتماعي والتاريخي**: مقاربة للنزاع من النشأة إلى عتبة التسوية. (نواكشط: الناشر المركز الموريتاني الدولي للدراسات والإعلام) 2008.

4 إسماعيل معراف غالية ، **الأمم المتحدة والتزاعات الإقليمية،** الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995 .

5 بوعيشة محمد ، **مدخل الى أدارة النزاعات الدولية** ، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2008.

6 محمد عصمت بكر، **الشعب الصحراوي قصة كفاح،** ط1، سوريا: نينوي للدراسات والنشر والتوزيع، 2004.

7 خليل بديع ليلى ، **أضواء وملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب"الصحراء الغربية ،** ط1، بيروت: دار المسيرة، 1976.

8 صدوق عمر، **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية،** الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ،.1986

9 مسعود طاهر ، **نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو،** سوريا: دار المختار للطباعة والتحضير، 1997 .

المجلات والصحف:

10 السالك مفتاح، **الثورة الصحراوية** ، مجلة 20ماي ، العدد 14 ، بالشهيد الحافظ ،سنة 1982..

11 محمد لمين أحمد، **حرب التحرير** ، مجلة 20ماي ،العدد21، 1995.

12 سعيد زروال، **المؤتمر الاستثنائي الاول للجبهة** ،مجلة المستقبل الصحراوي ، العدد263،جوان2017

المذكرات والدراسات:

13 مسعود شعنان ، **نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية** ،طروحة لينيل الدكتوراه في علاقات االدولية ، جامعة الجزائر ،2007 .

14 . عبد النبي مصطفي، **استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية،** مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة ال جزائر1، 2014.

15 عبد الرحيم المنار سليمي، **الولايات المتحدة وقضية الصحراء: جدلية الدعم والتخلي عن الحليف المغربي بحجة "الشرعية الدولية "**. (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط)، 16 جويلية 2009.

16 إيغناثيو فوينتي كوبو،**الصحراء الغربية :جذور،وتطور وأفاق نزاع لم يحل** ، ،ترجمة مصطفى الكتاب، المعهد الاسباني للدرسات الاستراتيجية2011.

المصادروالتقارير والوثائق

17 **موجز من كفاح الشعب الصحراوي** ، منشورات : وزراة الاعلام للجمهورية العربية الصحراوية، 1985

18 **تقرير تلفزيوني عن حياة الزعيم الشهيد محمد عبد العزيز** ،قناة rsdtv،3/06/2016.

19 بيان إعلان عن قيام الجمهورية الصحراوية

20 **حقوق الانسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للأجئين** ، تقرير منظمة هيومن رايتس وواتش ، ديسمبر2008 ،ص13.

الخطب والتصريحات

21 خطاب الامين العام لجبهة أبراهيم غالي أثناء تنصيبه لمنصب الامين العام

22 مقابلة مع ، سيد أحمد الناجم عبدي : مدير الامن الناحية العسكرية السادسة للجبهة البوليساريو ، مقر الناحية بشهيد الحافظ .8/2/2017

23 تصريح وزير الخارجية الصحراوية، محمدسالم ولد السالك لقناة الجزائرية الثالثة ،02/2017.

24 مقابلة مع غالي الزبير :رئيس المرصد الصحراوي لحماية الثروات الطبيعية ، بمقر جمعية أوليا المعتقلين الصحراوين (شهيد الحافظ)5/3/2017.

25 مقابلة مع السيد أبراهيم المخطار ،وزير المياه والبيئة في الحكومة الصحراوية ،بمقر الوزارة بالشهيد الحافظ،08/3/2017.

26 أبيي بشريا ،برنامج وجها لوجه ،قناة فرونس 24 ،11/02/2017.

27 محاضرة لسيد البشير مصطفي السيد مستشار لدي الرئاسة الصحراوية ، تقيم المسار الوطني بعد 40 سنة من النضال ، بولاية السمارة،2015/06.

28 محاضرة جهوية حول أهمية المؤتمر الشعبي تأسيسي ، بالجامعة الصيفة مخيم أوسرد ،2009

الكتب باللغة الأجنبية:

28 Boumahdi, BELKACEM, A Political History of The Western Sahara , Degree of Doctor of Philisophy , 1988 , University of Southampton ; England .

29 Robert Rezette « The Western Sahara and the Frontiers of Morroco »Paris Nouvlles Editions latine, 5.

30 John Mercer, « Spanish Sahara » ,London ,Geroge Allemand Unwin Ltd ,1976 .

31 Western Sahara News Magazine April 1984 , Polisarion Front Representation to UK , 138 Tachbrook Street , London .

32 V.Thompson and R.Adloff , «The Western Saharans » , GroomHelm ,London ,1980 P.

المواقع الإلكترونية:

33 محمد يحظيه ، كيف تم رفع قضية الصحراء الغربية لمحكمة العدل الدولية وماذا حدث في كواليسها؟ ،مدونة الصحراء الغربية ،http://blog-sahara.blogspot.com/2015/10/blog-post_34.html

34 محمد يحظيه ،فترة جيمس بيكر وكوفي عنان : خطوة الامام وخطوة الى الخلف ، http://blog-sahara.blogspot.com/2015/08/blog-post_22.html

35 كارلوس رويث ميقل ، الصحراء الغربية :الطريق القانوني و السياسي الطويل إلى -مخطط بيكر الثاني- ، الحوار المتمدن http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=44760

36 محمود معروف ،حصيلة "سنوات جيمس بيكر"، http://www.swissinfo.ch/ara

37 سعيد الشريف ، مقترح الحكم الذاتي الموسع في الصحراء المغربية ـ تجسيد خلاق لمبدأ تسوية النزاعات بالطرق السلمية ، http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=16215

38 العربي بن رمضان ،منظمة الوحدة الافريقية (الاتحاد الافريقي)وقضية الصحراء الغربية ،مجلة أفريكا عربي، 05/01/2017، http://afrikaar.com /

39 محمد إبراهيم حسن،دور المنظمات الدولية والاقليمية لتحقيق السلم ولامن في إفريقيا،قراءات إفريقية ،24/8/2016 ، http://www.qiraatafrican.com/home/new/.

40 حبيب الله محمد لمين ،جبهة البوليساريو والتطلع الى شراكة مع روسيا في الصحراء االغربية ،11/2017 . http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/authors

41 موقع السفارة الصحراوية بالجزائر. http://amb-rasd.org/ARAB/indexar.php

42 السالك مفتاح ، هذه أهم مراحل تطور الدولة الصحراوية ،شبكة أميزيرات الاعلامية ، http://radiomaizirat.net/?p=47663 ، 2017/02/26.

43 محمود معروف ،ملف حقوق الانسان يؤرق أطراف النزاع الصحراوي ، http://www.swissinfo.ch/ara/، 01يوليو 2014 - آخر تحديث - 16:45

44 وكالة الأنباء الصحراوية http://www.spsrasd.info/news/ar 16/5/2014

الفهرس

الترتيب	العنوان	رقم الصفحة
01	كلمة شكر	
02	الاهداء	
03	خطة البحث	
04	مقدمة	أ-ح
05	الفصل الاول : لمحة تاريخية عن الصحراء الغربية	01
06	تمهيد	02
07	المبـــحث الأول : دراسة جيوبوليتيكية حول النزاع في الصحراء الغربية	03
07	المطلب الأول : الأهمية الجغرافية لإقليم الصحراء الغربية	03
08	المطلب الثاني: خلفية تاريخية عن أقليم الصحراء الغربية	08
09	المبحث الثاني : الصحراء الغربية بعد خروج المستعمر الأسباني	12
10	المطلب الاول : تأسيس جبهة البوليساريو	12
11	المطلب الثاني : بداية المواجهة السياسية والعسكرية بين جبهة البوليساريو والنظام المغربي	14
12	المبحث الثالث : أطراف النزاع في الصحراء الغربية	16
13	المطلب الاول : أطراف النزاع الرئيسية أو المباشرة	16
14	المطلب الثاني : أطراف النزاع غير المباشرة	21
15	خلاصة	
16	الفصل الثاني : التسوية الاممية لقضية الصحراء الغربية	25
17	تمهيد	26
18	المبحث الاول : دور هيئة الامم المتحدة في حل النزاع في الصحراء الغربية	27
19	المطلب الاول : الوضعية القانونية لقضية الصحراء الغربية	27
20	المطلب الثاني: مقترحات لحل النزاع في الصحراء الغربية	30
21	المبحث الثاني : دور الدول الافريقية و العربية في حل قضية الصحراء الغربية	40
22	المطلب الاول : موقف الدول الافريقية الوحدة الافريقية (الاتحاد الافريقي)	40
23	المطلب الثاني: موقف الدول العربية	43
24	المبحث الثالث : انظرة الكبرى للنزاع في الصحراء الغربية	45
25	المطلب الاول : موقف فرنسا والولايات المتحدة الامريكية	45

26	المطلب الثالث: موقف روسيا والصين	47
27	خلاصة	49
28	الفصل الثالث : دور قيادة البوليساريو في حل القضية الصحراوية	50
29	تمهيد	51
	المبحث الاول : السياسة الداخلية والخارجية لجبهة البوليساريو	52
31	المطلب الاول : قيادة جبهة البوليساريو	52
32	المطلب الثاني : السياسة الداخلية لجبهة البوليساريو :	57
33	المطلب الثالث :السياسية الخارجية لجبهة البوليساريو :	61
34	المبحث الثاني: أزمة الكركرات ومستقبل القضية الصحراوية	66
35	المطلب الاول : أزمة الكركرات	66
36	المطلب الاول :سيناريو الرجوع الى الحرب	68
37	المطلب الثاني: سيناريو الحل السلمي للقضية الصحراوية	69
38	خلاصة	70
39	الخاتمة	72
40	قائمة الملاحق	76
41	قائمة المراجع	84
42	الفهرس	89

ملخص الدراسة :

الصحراء الغربية هي مستعمرة أسبانية سابقة ، تخلت عنها بعد قيام سكان المنطقة بالمطالبة بالاستقلال ،في إطار حق الشعوب في تقرير مصيرها حسب ما تنص عليه القرارات الاممية ، لتحول الصراع من صحراوي – إسباني ، الى عربي – عربي (جبهة البوليساريو من جهة والمغرب وموريتانية من جهة أخرا) ،بموجب إتفاقية مدريد 14 نوفمبر1974 لتخرج إسبانية من الصحراء الغربية بعد ضمان إستمرار مصالحها الاقتصادية فى الصحراء الغربية.

هناك أطراف مباشرة في النزاع وهي جبهة البوليساريو وهي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي رغم الشتات، والمغرب وموريتانية ولكن هذه الاخيرة وقعت مع جبهة البوليساريو معاهدة سلام في19 أوت 1979 والتي تخلت بموجبها عن الاراضي الصحراوية التي إحتلتها ولتخرج من النزاع ويبقي بين المغرب وجبهة البوليساريو

وأما الاطراف غير المباشرة في النزاع أو التي تعتبرها الامم المتحدة بالاطراف الملاحظة وهي الجرتيين الجزائر وهي الحليف الاكبر لجبهة البوليساريو والجمهورية الموريتانية و القوة الاستعمارية السابقة الاسبانية والتي تطالبها البوليساريو وبتصحيح خطأها التاريخي في حق الشعب الصحراوي .

والدور الكبير الذي لعبته المنظمات الدولية و الاقليمية ، بداية من منظمة الوحدة الافريقية وتحولها للإتحاد الافريقي ، ونقل الملف الصحراوي الى منظمة الامم المتحدة والدور الذي لعبته في تهدئة الاوضاع في الصحراء الغربية ، ومجموعة الحلول التي قدمتها لحل القضية الصحراوية ، إنطلاقا من مشروع الاستفتاء 1992 الى غاية الحكم الذتي الموسع 2007.

توقفا عند الدور الذي جسدته القيادة الصحراوية وطريقة مقاومتها لسياسات المغربية ،الرامية الى إفشال مشروع تقرير المصير، وتعاونها الجاد مع البعثة الأممية في الصحراء الغربية "المينورسو " ، نهاية عند أزمة الكركرات ماقد ينتج عنها من تغيرات على مستوى السياسة العامة لجبهة البوليساريو في ظل القيادة الجديدة ،وتوجهاتها العسكرية مما قد دفع بالمجتمع الدولي التعاطي مع معطيات القضية الصحراوية بأكثر جدية .

الكلمات المفتاحية :

البوليساريو – الصحراء الغربية- وقف إطلاق النار- المينورسو – التسوية الاممية – الاستفتاء – تقرير المصير.

Key words :

Polisario – western sahara - cease-fire – minursu - International Settlement- The referendum - Self-determination

Abstract:

Western Sahara is a former Spanish colony that was abandoned after the people of the region called for independence within the framework of the right of peoples to self-determination as stipulated in the UN resolutions to transform the conflict from Sahrawi-Spanish to Arab-Arab (Frente POLISARIO on the one hand and Morocco and Mauritania on the other)), Under the Madrid Convention of November 14, 1974 to withdraw Spanish from Western Sahara after ensuring the continuity of its interests in the Western Sahara. The Polisario Front, the sole and legitimate representative of the Saharan people despite the diaspora, Morocco and Mauritania, signed a peace treaty with the Polisario Front on August 19, 1979, in which it renounced its desert lands and left the conflict and maintained between Morocco and the Polisario Front As for the indirect parties in the conflict or the United Nations regards them as observers, namely Algeria, Algeria, the main ally of the Polisario Front, the Mauritanian Republic and the former Spanish colonial power, which the Polisario demands, and correcting its historic mistake against the Saharawi people. The role played by the international and regional organizations from the Organization of African Unity (OAU), its transition to the African Union, its transformation into the United Nations, its role in pacifying Western Sahara, and its solutions to the Sahara issue. . The suspension of the role played by the Sahrawi leadership and its resistance to the Moroccan policies aimed at thwarting the project of self-determination and its serious cooperation with the UN Mission in Western Sahara (MINURSO), an end to the crisis of the Karakrats, which may result in changes in the policy level of the Frente POLISARIO under the new leadership and military orientation Which has led the international community to deal with the Saharaui issue more seriously.